



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع

دور المنصات الرقمية في تعزيز الإدارة الإلكترونية في الجامعة
دراسة حالة: قسم العلوم الاقتصادية بكلية العلوم الاقتصادية
والتجارية وعلوم التسيير - جامعة محمد خيضر بسكرة -

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص: إقتصاد رقمي

الأستاذ (ة) المشرف (ة):

- أ. د بن سمينة عزيزة

إعداد الطلبة:

- تور أميرة
- عبد الرحمان نرجس
- عنيوي سيف الإسلام

لجنة المناقشة

الاسم	الرتبة	الصفة	الجامعة
د. بالعبيدي عايدة عبير	أستاذ محاضر - أ -	رئيسا	بسكرة
أ.د - بن سمينة عزيزة	أستاذ التعليم العالي	مشرفا	بسكرة
د. شاوش خوان سهام	أستاذ محاضر - أ -	مناقشا	بسكرة

الموسم الجامعي: 2025/2024.



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع

دور المنصات الرقمية في تعزيز الإدارة الإلكترونية في الجامعة
دراسة حالة: قسم العلوم الاقتصادية بكلية العلوم الاقتصادية
والتجارية وعلوم التسيير - جامعة محمد خيضر بسكرة -

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: إقتصاد رقمي

الأستاذ (ة) المشرف (ة):

- بن سمينة عزيزة

إعداد الطلبة:

- تور أميرة
- عبد الرحمان نرجس
- عنوي سيف الإسلام

لجنة المناقشة

الاسم	الرتبة	الصفة	الجامعة
د. بالعبيدي عايدة عبير	أستاذ محاضر - أ -	رئيسا	بسكرة
أ.د - بن سمينة عزيزة	أستاذ التعليم العالي	مشرفا	بسكرة
د. شاوش خوان سهام	أستاذ محاضر - أ -	مناقشا	بسكرة

الموسم الجامعي: 2025/2024.

فانزلناك الكتاب بالحق

إهداء

لك الحمد ما تم سعي إلا بمعبيتك،

وما تم خير إلا بفضلك،

وما وصلت خطوة إلا بتوفيقك.

فالحمد لله

ولأنكم عائلتي دوما تحاولون لأجلي،

ها أنا عدت لكم محملة بنجاحات تليق بكم.

إلى مسندي وإتكائي وأماني

"والدي العزيزين بابا وماما"

ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا

إلى من علمتني طيبة الحياة "جدتي فاطمة حفظها الله"

إلى من هم مصدر طمأنينتي، أفراد عائلتي "صابرين، إيمان، آية الرحمان،

لينة، ياسمين، شمس الدين، محمد إباد، أنس صالح "

إلى من شاركت معي عناء المذكرة "صديقتي نرجس عبد الرحماني"

وإلى أحبتي "سمية، جهاد، لينة، إيمان، وجدان "

كل باسمه ومقامه وجماله وسمه.

[اللهم اختر لنا بالفلاح في الدارين]

أميرة تور

إهداء

الحمد لله حمداً يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، حمداً على نعم البداية وتمام النهاية.

العِلْمُ زَيْنٌ وَتَشْرِيفٌ لِصَاحِبِهِ، فِإِطْلُبُ هُدَيْتَ فَنُونَ الْعِلْمِ وَالْأَدَبِ.

إلى من رحلوا وبقوا في القلب، إلى والدي مصطفى، وجدتي خديجة، رحمكما الله، ما زالت كلماتكما تسكن قلبي وتوجه خطاي.

إلى أمي العزيزة، مصدر قوتي وملادي، لك كل الامتنان والدعاء.

إلى جدتي رقية، التي لا تزال دعواتها وحنانها نبعاً لا يجف، كل الحب لك.

إلى خالي عبد الرحمانى شعيب، سندي بعد الله، الذي كان لي ظهراً لا ينحني، ويدياً حانية تشد من أزري في كل مراحل الطريق، جازاك الله عني خير الجزاء.

إلى إخوتي: أحمد، عبد العزيز، وصغيري صالح، أنتم فخري وسندي وبهجة أيامي.

إلى عمي نصر الدين، الذي كانت كلماته ودعاؤه نوراً ولبسماً في الطريق.

إلى ابنة خالتي لويزة، أختي الصغيرة، بهجة الأيام ونسمة حب دافئة، شكراً لوجودك الصادق.

إلى خالتي سوسو، دفئك وحبك حكاية لا تُنسى، لك مني خالص المحبة والتقدير.

إلى عمي إبراهيم، خالي محمد، خالاتي العزيزات، آمال زوجة خالي، وعماتي الكريمات، أنتم دفء العائلة وسند الروح.

إلى أميرة تور، رفيقة الحلم والدرب، شكراً لثباتك ووفائك النادر.

إلى صديقتي كيكو، بابتسامتك النقية وقلبك الأبيض، كنتِ نعمة في الطريق.

إلى زملائي في الدراسة، أنتم شركاء السهر والنجاح، لكم مني كل الاحترام.

وأخيراً، إلى كل من قال لي يوماً "أنت تستطيع"، فكانت كلمته شرارة انطلاق

... شكراً من القلب.

نرجس عبد الرحمانى

إهداء

إلى والداي وكل من علمني حرفاً

عنيوي سيف الإسلام

شكر و عرفان

نتقدم بجزيل الشكر والعرفان لكل من ساهم في إنجاح هذا العمل، ونخص بالذكر جميع أساتذتنا الكرام الذين لم يبخلوا علينا بعلمهم وتوجيهاتهم، وخاصة أساتذة التخصص الذين كان لهم الأثر البالغ في دعمنا أكاديمياً.

كما نرفع أسمى آيات التقدير والامتنان إلى الأستاذة المشرفة

"أ.د بن سمينة عزيزة" التي كانت لنا خير سند بتوجيهاتها القيّمة وملاحظاتها البناءة، فكان لجهودها الأثر الكبير في إخراج هذا العمل على النحو المرجو.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن دور المنصات الرقمية في تعزيز الإدارة الإلكترونية في الجامعة، من خلال التركيز على واقع استخدامها في قسم العلوم الاقتصادية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد خيضر بسكرة خلال السنة الجامعية 2024 / 2025 .

وتم الإعتماد في الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، بإستخدام أداة الإستبيان لجمع البيانات من عينة مكونة من 32 أستاذ وإداري في قسم العلوم الإقتصادية، ولقد أظهرت النتائج أن المنصات الرقمية تساهم في تعزيز أداء الإدارة الإلكترونية في القسم ، لا سيما من خلال تخفيض التكاليف الإدارية، تحسين كفاءة استخدام الموارد بشكل عام، ونشر الثقافة الرقمية في الأوساط الجامعية، وأيضاً توسيع فرص الوصول إلى الخدمات وتبادل المعارف والخبرات، كما ثبت وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المنصات الرقمية والإدارة الإلكترونية في محل الدراسة.

تفتح هذه الدراسة آفاق مستقبلية للبحث في سبل تطوير البنية التحتية الرقمية داخل المؤسسات الجامعية، وتعزيز التواصل الرقمي الفعال بين أفراد الطاقم الأكاديمي والفني في المؤسسات ذاتها، بما يدعم الجهود المبذولة للتحول الرقمي الشامل.

الكلمات المفتاحية: إدارة إلكترونية، منصات رقمية، جامعة، بنية تحتية، تحول رقمي.

Abstract:

This study aims to reveal the role of digital platforms in enhancing e-administration at the university. By focusing on the reality of their use in the Department of Economic Sciences at the Faculty of Economic and Commercial Sciences and Management Sciences at Mohammed kheidar University in Biskra during the academic year 2024/2025.

The study relied on a descriptive analytical method, using the questionnaire tool to collect data from a sample consisting of 32 professors and administrators in the Department of Economic Sciences, The results showed that digital platforms contribute to enhancing the performance of e-administration in the department, particularly by reducing administrative costs, improving the efficiency of resource utilization in general, and promoting digital culture within the university community. Additionally, they expand opportunities for accessing services and exchanging knowledge and expertise. Also it was proven that there is statistically

significant relationship established between digital platforms and e-administration in the study area.

This study opens future prospects for research into ways to develop digital infrastructure within academic institutions. It aims to enhance effective digital communication among academic and technical staff members in these institutions, thereby supporting efforts towards comprehensive digital transformation.

Keywords: E-administration, Digital Platforms, University, Infrastructure, Digital Transformation.

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
III - I	الإهداء
IV	شكر وعرفان
V	ملخص الدراسة
X - VII	فهرس المحتويات
XI	فهرس الجداول
VIII	فهرس الأشكال والرسم البياني
XIV	فهرس المختصرات
XV	فهرس الملاحق
أ - م	مقدمة
الفصل الأول: الإطار النظري للمنصات الرقمية والإدارة الإلكترونية في الجامعة.	
02	تمهيد
03	المبحث الأول: التأسيس النظري للمنصات الرقمية.
03	المطلب الأول: مدخل مفاهيمي للمنصات الرقمية.
03	الفرع الأول: نشأة ومفهوم المنصات الرقمية.
05	الفرع الثاني: خصائص وأبعاد المنصات الرقمية.
07	الفرع الثالث: أنواع المنصات الرقمية.
09	المطلب الثاني: واقع المنصات الرقمية.
09	الفرع الأول: مرتكزات المنصات الرقمية.

فهرس المحتويات

14	<u>الفرع الثاني</u> : عوائق المنصات الرقمية.
15	<u>الفرع الثالث</u> : إيجابيات وسلبيات استخدام المنصات الرقمية.
20	<u>المبحث الثاني</u> : عموميات حول الإدارة الإلكترونية.
20	<u>المطلب الأول</u> : مدخل إلى الإدارة الإلكترونية.
20	<u>الفرع الأول</u> : نشأة ومفهوم الإدارة الإلكترونية.
21	<u>الفرع الثاني</u> : عناصر وأبعاد الإدارة الإلكترونية.
24	<u>الفرع الثالث</u> : أهداف الإدارة الإلكترونية.
25	<u>المطلب الثاني</u> : واقع الإدارة الإلكترونية.
25	<u>الفرع الأول</u> : أسباب التحول إلى الإدارة الإلكترونية.
27	<u>الفرع الثاني</u> : متطلبات الإدارة الإلكترونية وخطوات تطبيقها.
35	<u>الفرع الثالث</u> : مزايا ومعوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية.
38	<u>المبحث الثالث</u> : علاقة المنصات الرقمية بالإدارة الإلكترونية في الجامعة.
38	<u>المطلب الأول</u> : مفاهيم عامة حول علاقة المنصات الرقمية بالإدارة الإلكترونية في الجامعة.
38	<u>الفرع الأول</u> : التعريف بالجامعة.
39	<u>الفرع الثاني</u> : نماذج عن المنصات الرقمية الرائدة في الإدارة الإلكترونية في الجامعة.
43	<u>المطلب الثاني</u> : واقع استخدام المنصات الرقمية في الإدارة الإلكترونية في الجامعة.
43	<u>الفرع الأول</u> : فوائد استخدام المنصات الرقمية في الإدارة الإلكترونية في الجامعة.
44	<u>الفرع الثاني</u> : معوقات وتحديات استخدام المنصات الرقمية في الإدارة الإلكترونية في الجامعة.
45	<u>الفرع الثالث</u> : مستقبل الإدارة الإلكترونية في الجامعة في ظل استخدام المنصات الرقمية.

فهرس المحتويات

46	خلاصة الفصل
<p>الفصل الثاني: تحليل واقع المنصات الرقمية ودورها في تعزيز الإدارة الإلكترونية بقسم العلوم الاقتصادية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد خيضر بسكرة.</p>	
48	تمهيد
49	المبحث الأول: التعريف بالمؤسسة محل الدراسة.
49	المطلب الأول: نبذة عن كل من الجامعة الجزائرية وجامعة محمد خيضر بسكرة.
49	الفرع الأول: نشأة وتطور الجامعة الجزائرية.
54	الفرع الثاني: نشأة وتطور جامعة محمد خيضر بسكرة.
55	المطلب الثاني: التعريف بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد خيضر بسكرة وهيكلها التنظيمي.
55	الفرع الأول: التعريف بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد خيضر بسكرة.
56	الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد خيضر بسكرة.
59	المطلب الثالث: لمحة عامة عن قسم العلوم الاقتصادية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد خيضر بسكرة.
59	الفرع الأول: نبذة تاريخية عن قسم العلوم الاقتصادية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد خيضر بسكرة.
59	الفرع الثاني: الطاقم الإداري والتكوين الأكاديمي للقسم.
62	المبحث الثاني: علاقة المنصات الرقمية بالإدارة الإلكترونية بقسم العلوم الاقتصادية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد خيضر بسكرة.
62	المطلب الأول: الإطار المنهجي للدراسة التطبيقية.
62	الفرع الأول: طرق جمع البيانات.

فهرس المحتويات

63	الفرع الثاني: بناء وصدق أداة الدراسة.
65	المطلب الثاني: الإطار الوصفي لمجتمع الدراسة وأساليب المعالجة الإحصائية المستخدمة.
65	الفرع الأول: الإطار الوصفي لمجتمع الدراسة.
69	الفرع الثاني: أساليب المعالجة الإحصائية المستخدمة.
71	المبحث الثالث: عرض وتحليل نتائج الدراسة.
71	المطلب الأول: تقييم العينة لعبارات متغيرات الدراسة.
71	الفرع الأول: تقييم العينة لعبارات المنصات الرقمية.
75	الفرع الثاني: تقييم العينة لعبارات الإدارة الإلكترونية في الجامعة.
78	المطلب الثاني: التحليل الوصفي للبيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة.
78	الفرع الأول: المتغير المستقل (المنصات الرقمية).
79	الفرع الثاني: المتغير التابع (الإدارة الإلكترونية في الجامعة).
81	الفرع الثالث: العلاقة بين المتغيرين .
82	المطلب الثالث: إختبار صحة الفرضيات وتفسير النتائج.
82	الفرع الأول: إختبار صحة الفرضيات.
87	الفرع الثاني: تفسير النتائج.
88	خلاصة الفصل
89	الخاتمة
95	قائمة المراجع
109.100	الملاحق

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
64	درجات سلم لكارت.	01
64	معامل الثبات العام للإستبيان.	02
65	توزيع العينة حسب متغير الجنس.	03
66	توزيع العينة حسب متغير السن.	04
67	توزيع العينة حسب متغير المستوى التعليمي.	05
68	توزيع العينة حسب متغير الوظيفة.	06
68	توزيع العينة حسب متغير سنوات الخبرة.	07
71	تقييم عينة الدراسة لعبارات المنصات الرقمية.	08
75	تقييم عينة الدراسة لعبارات الإدارة الإلكترونية في الجامعة.	09
77	مستويات توزيع المتوسطات.	10
78	معامل الثبات للمتغير الأول المنصات الرقمية.	11
78	إختبار التوزيع الطبيعي للمنصات الرقمية.	12
79	معامل الثبات للمتغير الثاني الإدارة الإلكترونية في الجامعة.	13
80	إختبار التوزيع الطبيعي للإدارة الإلكترونية في الجامعة.	14
81	إختبار التوزيع الطبيعي لمتغيري الدراسة.	15
82	الإنحدار الخطي البسيط للفرضية الرئيسية.	16
84	الإنحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الأولى.	17
85	الإنحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الثانية.	18

فهرس الجداول

86	الإنحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الثالثة.	19
----	--	----

فهرس الأشكال والرسومات البيانية

الرقم	عنوان الشكل والرسم البياني	الرقم
11	البنية التحتية للمنصة الرقمية.	01
33	المتطلبات التقنية للإدارة الإلكترونية.	02
53	تطور براءات الاختراع في الجزائر من 2011 إلى 2021.	03
56	الهيكل التنظيمي لكلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد خيضر بسكرة.	04
79	التمثيل البياني للتوزيع الطبيعي للمتغير المستقل المنصات الرقمية.	05
81	التمثيل البياني للتوزيع الطبيعي للمتغير التابع الإدارة الإلكترونية في الجامعة.	06

فهرس المختصرات

المصطلح بالعربية	المصطلح بالإنجليزية	المختصر
الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية	Statistical Package for the Social Sciences	SPSS
الإدارة الإلكترونية	Electronic Management	E Management
التحول الإلكتروني (الرقمي)	Electronic Transformation	E Transformation
التصميم بمساعدة الحاسوب	Computer-Aided Design	CAD
التصنيع بمساعدة الحاسوب	Computer-Aided Manufacturing	CAM
التحكم الرقمي بالحاسوب	Computer Numerical Control	CNC
التصنيع المتكامل بالحاسوب	Computer-Integrated Manufacturing	CTM
نظم إدارة التعلم	Learning Management Systems	LMS
نظم إدارة الجامعة	University Management Systems	UMC
ليسانس، ماستر، دكتوراه	Licence, Master's, Doctorate	LMD

فهرس الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	الرقم
100	الإستبيان.	01
105	تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث.	02
108		03
109		04

مقدمة

تمهيد:

شهدت البشرية خلال القرن العشرين، تحولات تكنولوجية وتطورات رهيبية ومنتسارعة، حيث أسفرت التكنولوجيا عن ظهور بيئة جديدة أكثر تطورا وسرعة، إذ ساهمت في خلق ضغوطات على مختلف القطاعات من أجل إلزامية مواكبة هذه التطورات التكنولوجية، فبات من الضروري مسايرة العالم التكنولوجي الحالي، ولقد كانت للأزمات دور كبير اتجه التطور الرقمي، وجائحة كورونا كانت أبرزها والتي تعتبر الورقة الراجحة، حيث أكدت هذه الأزمة الحاجة الملحة نحو التحول الرقمي وإدخال التقنيات الرقمية في جُل القطاعات العامة منها أو الخاصة.

لقد أسفر هذا التحول عن ظهور المنصات الرقمية، التي تعد أحد أهم مظاهره وتعتبر فضاء رقمية واسعة تتيح لأصحاب المصالح المشتركة تبادل المنتجات من سلع وخدمات ومعلومات، مما يعزز من كفاءة العمل وخفض الفجوات الزمنية والمكانية، وتتجلى أهمية هذه المنصات في مختلف المجالات لا سيما في مجال إدارة الجامعة.

فمؤسساتنا الجامعية اليوم تعيش إنفجارا معرفيا، أصبحنا نعيش في عالم لا يتوقف فيه التغيير، نظرا للجهود المبذولة للتطوير، وتعد الإدارة الأداة الأولى لهذا التقدم فلا بد أن تكون هناك إدارة جديدة تواكب هذا التطور، لذا فإن توظيف الإدارة الإلكترونية هو فرصة كبيرة نحو الإرتقاء بآداء المؤسسات الجامعية، ورفع إدارات الجامعة بتنفيذ الأعمال بأقل الجهود، أدنى التكاليف، وأقصر وقت ممكن.

ومن جهة أخرى فإن المنصات الرقمية قد تتداخل مع الإدارة الإلكترونية بشكل ما، وهو تقاطع لا يخلو من دلالات عميقة وتحديات متنوعة، ما يجعله مجالاً خصبا للبحث والدراسة، خاصة في ظل التوجه العام نحو رقمنة المؤسسات الجامعية، وعلى رأسها الكليات والأقسام العلمية، التي تسعى هي كذلك إلى تبني كل ما يساهم في فعالية آدائها وتعزيز كفاءتها.

أولا: إشكالية الدراسة.

في ظل هذه التحولات، أصبحت الرقمنة خيارا لا مفر منه للجامعة الجزائرية خصوصا في ظل الحاجة إلى تطوير منظومة الإدارة الجامعية والرفع من كفاءتها، وتعد المنصات الرقمية من أبرز الأدوات المعتمدة حديثا في تسيير الجامعات وإدارتها، ما يجعل من الضروري الوقوف على دورها في تعزيز الإدارة الإلكترونية داخل الفضاء الجامعية. إنطلاقا مما سبق يمكننا طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ماهو دور المنصات الرقمية في تعزيز الإدارة الإلكترونية بقسم العلوم الاقتصادية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد خيضر بسكرة؟

مقدمة

ويندرج ضمن هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

1. هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية للمنصات الرقمية في تعزيز بُعد الزبون للإدارة الإلكترونية بقسم العلوم الاقتصادية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد خيضر بسكرة؟
2. هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية للمنصات الرقمية في تعزيز بُعد الأعمال للإدارة الإلكترونية بقسم العلوم الاقتصادية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد خيضر بسكرة؟
3. هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية للمنصات الرقمية في تعزيز بُعد الدولة للإدارة الإلكترونية بقسم العلوم الاقتصادية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد خيضر بسكرة؟

ثانيا: الفرضيات الرئيسية.

للإجابة عن التساؤلات السابقة نضع الفرضيات التالية:

أ. الفرضية الرئيسية:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية للمنصات الرقمية في تعزيز الإدارة الإلكترونية بقسم العلوم الاقتصادية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد خيضر بسكرة.

ب. الفرضيات الفرعية:

1. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية للمنصات الرقمية في تعزيز بُعد الزبون للإدارة الإلكترونية بقسم العلوم الاقتصادية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد خيضر بسكرة.
2. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية للمنصات الرقمية في تعزيز بُعد الأعمال للإدارة الإلكترونية بقسم العلوم الاقتصادية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد خيضر بسكرة.
3. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية للمنصات الرقمية في تعزيز بُعد الدولة للإدارة الإلكترونية بقسم العلوم الاقتصادية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد خيضر بسكرة.

ثالثا: الدراسات السابقة.

من بين أبرز الدراسات التي تناولت متغيرات الدراسة مايلي:

أ. الدراسات باللغة العربية:

1. الدراسة الأولى:

راضية مغزي لعراقي، الحاج عامر، محمد قريشي، (2023). دور الإدارة الإلكترونية في تحسين جودة الأداء المؤسسي بجامعة بسكرة: دراسة استطلاعية لآراء عينة من الموظفين الإداريين بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد (08)، العدد (1)، الجزائر، ص 110-133.

- أهداف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع تطبيق الإدارة الإلكترونية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة بسكرة ومعرفة مستوى جودة أدارتها، هذا بالإضافة إلى تحديد طبيعة العلاقة والأثر بينهما. وتمثلت إشكالية الدراسة على النحو التالي:

ما دور الإدارة الإلكترونية في تحسين جودة الأداء المؤسسي بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة بسكرة؟

- منهج الدراسة:

للإلمام بالجوانب النظرية للموضوع تم الاعتماد على المنهج الوصفي وذلك للتطرق لجميع جزئيات متغيري الدراسة المتمثلة في الإدارة الإلكترونية والأداء المؤسسي، ثم الانتقال إلى المنهج الإحصائي باستخدام الاستبيان لجمع الإجابة من عينة عشوائية حجمها 50 فرد من أصل 79 موظف وموظفة، وتحليل البيانات المتحصل عليها للخروج بالنتائج الموضوعية حول الدراسة.

- نتائج الدراسة:

تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- مستوى توفر متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة بسكرة جاء متوسطا وفقا لمقياس الدراسة؛
- مستوى جودة أداء الكلية محل الدراسة جاء متوسطا بأبعاده المختلفة، ما عدى بعدي جودة العمليات وجودة التدريس فقد جاء مرتفعين وفقا لإجابات الباحثين.

- وجود دور معنوي إيجابي تتوفر متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في تحسين جودة أداء الكلية محل الدراسة؛
- وجود علاقة ارتباط موجبة قوية جدا بين تطبيق الإدارة الإلكترونية بالكلية محل الدراسة وجودة الأداء المؤسسي بلغت قوتها (0.931) وهذا بالاعتماد على قيمة معامل الارتباط؛
- تحد أيضا (86.7%) من التغيرات الحاصلة في مستوى جودة الأداء المؤسسي للكلية محل الدراسة ناتجة عن التغير في مستوى الإهتمام بتطبيق الإدارة الإلكترونية وهذا بالاعتماد على قيمة معامل التحديد؛
- إن تطبيق الإدارة الإلكترونية يلعب دورا محوريا في تحسين جودة الأداء المؤسسي بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة بسكرة، حيث أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباط قوية وتأثير معنوي إيجابي بين مستوى توفر متطلبات الإدارة الإلكترونية وجودة الأداء، مما يؤكد أهمية تعزيز هذه المتطلبات للارتقاء بالأداء المؤسسي.

2. الدراسة الثانية:

بواطروس نسرين، حجام الجمعي، (2024). المنصات الرقمية الإعلامية الجزائرية بين تحدي الواقع والتطلع نحو المستقبل، مجلة الإعلام والمجتمع، المجلد(08)، العدد(1)، الجزائر، ص 358-345.

- أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى سبر واقع المنصات الرقمية الإعلامية في الجزائر، من خلال عرض تجربة منصة مكافحة الإشاعات الإلكترونية، مؤشرات انتشارها، والتحديات التي تواجهها، وإستشراف رؤية مستقبلية للمنصات الرقمية الإعلامية في ظل الواقع المدروس وتمثلت إشكالية الدراسة على النحو التالي:

ماهو واقع المنصات الرقمية الإعلامية الجزائرية؟ وماهي التحديات التي تواجهها؟

- منهج الدراسة:

إنتهج الباحثان الأسلوب الوصفي التحليلي لإستقراء مؤشرات واقع الرقمنة في الجزائر، بما في ذلك المنصات الرقمية الإعلامية، بالإضافة إلى المنهج التأملي النقدي للإستبصار بما يحمله مستقبل التحول الرقمي للمنصات الرقمية في السياق الوطني، ومعاينة إستجابة بعض القطاعات مثل التعليم العالي والإعلام والإتصال والكشف عن التحديات التي تواجهها.

- نتائج الدراسة:

وقد لخصت الدراسة إلى ضرورة الاستثمار في هذا النوع من المنصات للنهوض بالإقتصاد الرقمي الجزائري، وإلى مجموع التوصيات التالية:

- الاستثمار في المنصات الرقمية بكل انواعها كونها تسهم في التنمية المستدامة، عبر تعزيز مؤشر النمو الإقتصادي ومؤشر التنمية البشرية؛
- تحسين البنية التحتية المتعلقة بالاتصالات ذات التدفق العالي، وتغطية الامتداد الجغرافي بالإنترنت عالية التدفق؛
- تطوير ودعم البحث والابتكار والمهن والتكوين في المجال الرقمي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والذكاء الصناعي والتعلم الآلي وتحليل البيانات الضخمة ؛
- تطوير منتجات وخدمات عالية الجودة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات و تشجيع المقاولين الشباب في هذا المجال وتكوينهم؛
- تعزيز أنظمة الدفع الإلكتروني بالتزامن مع فتح التجارة الإلكترونية والتوجه نحو الحوكمة الإلكترونية وتعميم استخدام البطاقات البنكية والاستفادة من تجارب الدول الرائدة في ما يتعلق بحركة الأموال؛
- الاستثمار في مراكز البيانات لأنه أمر اقتصادي وسيادي مهم يمكن من توطين المعلومات والبيانات محليا؛
- تفعيل الإطار التنظيمي للتحويل الرقمي وحماية القائمين على المنصات الرقمية، إلغاء التراخيص واستبداله بالتقييم البعدي، وتنحية الاعفاء الضريبي خصوصا في بدايات المشروع لتحفيز هذه الاستثمارات والمبادرات.

ب. الدراسات باللغة الأجنبية:

1. الدراسة الأولى:

Grzegorz Baran and Aleksandra Berkowicz, (2022). Digital Platform Ecosystems as Living Labs for Sustainable Entrepreneurship and Innovation: A Conceptual Model Proposal, Sustainability, 13, 6494, Poland, P01_14.

- أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى استكشاف كيفية خلق قيمة حقيقية للمجتمع، من خلال الأنظمة البيئية للمنصات الرقمية، كما تركز على العلاقة بين المستخدمين وتطوير ريادة الأعمال المستدامة، وكيف يمكن لهذه الأنظمة أن تسهم في تحديد وحل المشكلات الاجتماعية كابتكارات مستدامة.

وتمت صياغة اشكالية الدراسة على النحو التالي:

كيف يمكن استخدام المنصات الرقمية كمختبرات حية لبحث وتطوير ريادة الأعمال المستدامة والإبتكار؟

- منهجية الدراسة:

منهجية تحليلية تجمع بين الأساليب الكمية والنوعية، تم تحليل البيانات لفهم كيف تسهم هذه المنصات في تطوير ريادة الأعمال المستدامة والابتكار ضمن سياقات حقيقية.

- نتائج الدراسة:

أسفرت هذه الدراسة على النتائج التالية :

- تقدم الدراسة نموذجاً يدمج بين نظم المنصات الرقمية والمختبرات الحية لدراسة ريادة الأعمال المستدامة؛
- تم وضع هيكل نموذج والمتكون من الدائرة الداخلية والتي تشمل المستخدمين، واجهة المنصة، المشكلات، والحلول، حيث تعكس التفاعلات كعمليات توليد قيمة مشتركة بالإضافة إلى الدائرة الخارجية والتي تعكس السياق الأوسع الذي تعمل فيه المنصة، بما في ذلك أصحاب المصلحة والعوامل الاجتماعية والبيئية؛
- يؤكد النموذج على أهمية التعاون بين المستخدمين ومزاوجة المشكلات مع الحلول لتعزيز ريادة الأعمال المستدامة؛

- توسع الإطار المفاهيم المتعلقة برواد الأعمال ويقدم رؤية جديدة عن كيفية تأثير البيئات الرقمية؛
- يشير النموذج إلى كيفية دعم المنصات الرقمية للإدارة العامة التشاركية ويشدد على الحاجة لمزيد من الدراسات التجريبية لاختبار النموذج في سياقات عملية.

تتضمن هذه الدراسات توافقات واختلافات مع دراستنا، سنوضح أبرزها كما يلي:

أولاً: الدراسات باللغة العربية.

أ. الدراسة الأولى:

توافقت هذه الدراسة مع موضوع بحثنا في:

- المتغير المستقل: المنصات الرقمية؛
- بالإضافة إلى أن كلا الدراستين هما دراسات جزائية.

واختلفت مع دراستنا في:

- المتغير التابع: لم تتناول هذه الدراسة متغير الإدارة الإلكترونية بل ربطت بين المنصات الرقمية ومتغير الإعلام وعالجت موضوع المنصات الرقمية الإعلامية في الجزائر، بينما دراستنا تناولت دور المنصات الرقمية في تعزيز الإدارة الإلكترونية بالجامعة؛

- الزمان: تمت الدراسة سنة 2024، بينما أجريت دراستنا في 2025؛

- منهج الدراسة: اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التأملي النقدي، بينما في دراستنا استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي باستخدام أداة الاستبيان الموجهة لكل من الإداريين والأساتذة بقسم العلوم الاقتصادية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد خيضر بسكرة.

ب. الدراسة الثانية:

توافقت هذه الدراسة مع موضوع دراستنا في:

- المتغير التابع: الإدارة الإلكترونية؛
- المكان: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد خيضر بسكرة، غير أننا خصصنا دراستنا أكثر فقد شملت قسم العلوم الاقتصادية فقط بالكلية ذاتها؛

- أدوات جمع البيانات: أداة الاستبيان؛

- منهج الدراسة: المنهج الوصفي في الجزء النظري، التحليلي باستخدام أداة الاستبيان في الجزء التطبيقي.

واختلفت مع دراستنا في:

- المتغير المستقل: لم تتناول هذه الدراسة متغير المنصات الرقمية بأي شكل من الأشكال بل ربطت متغير الإدارة الإلكترونية بمتغير آخر: الأداء المؤسسي؛

- الزمان: تمت الدراسة سنة 2023 بينما دراستنا فقد أجريت سنة 2025؛

- عينة الدراسة: ركزت الدراسة على آراء عينة من الموظفين، بينما دراستنا شملت أساتذة واداريي المؤسسة محل الدراسة.

ثانيا: الدراسات باللغة الأجنبية.

أ. الدراسة الأولى:

تتفق الدراسة مع بحثنا في:

- المتغير المستقل: المنصات الرقمية.

تختلف في عدة جوانب، منها:

- المتغير التابع: حيث ركزت الدراسة على اقتراح نموذج لتطوير ريادة الأعمال المستدامة والابتكار، دون التركيز على الإدارة الإلكترونية كما في بحثنا؛

- الزمان: أُجريت الدراسة في 2021، بينما دراستنا في 2025؛

- منهج الدراسة: استخدمت الدراسة منهجا تحليليا يجمع بين الأساليب الكمية والنوعية، بينما اعتمد بحثنا على المنهج الوصفي و التحليلي باستخدام أداة الاستبيان؛

- المكان: أُجريت الدراسة في جامعة ياغيلونيا - كراكوف، بولندا، بخلاف موقع إجراء دراستنا.

مايميز دراستنا عن الدراسات السابقة: تعد هذه الدراسة حديثة من حيث تاريخ إنجازها، إذ أُجريت في عام 2025، مما يعكس أهمية دور المنصات الرقمية في تعزيز الإدارة الإلكترونية بالجامعة، وتزامنها مع هذا العام يضيف عليها قيمة كدراسة مرتبطة بالتطورات الراهنة، كما أنها تمثل إضافة علمية ذات بُعد ميداني جديد، حيث أُجرت بدقة في قسم العلوم الاقتصادية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد خيضر بسكرة، ما يمنحها طابعا عمليا ومعتمدا يميزها عن الدراسات السابقة التي تناولت هذه المتغيرات بشكل منفصل أو في أطر عامة، كما تهدف الدراسة إلى تقديم توصيات عملية واقعية وحديثة، تعزز جهود التحول الرقمي داخل مؤسسات التعليم العالي.

رابعاً: نموذج الدراسة.

قمنا بتلخيص دراستنا في المصفوفة التالية:

أبعاد الإدارة الإلكترونية في الجامعة			البعد التقني	البعد الاجتماعي	المنصات الرقمية	البعد القانوني	البعد الثقافي
بعد الدولة	بعد الأعمال	بعد الزبون (الطلاب)					
<p>. أتمتة الاجراءات الإدارية الحكومية؛</p> <p>. تسريع الاجراءات والربط مع الجهات الرسمية.</p>	<p>. تسهيل التعاملات التقنية مع المؤسسات؛</p> <p>. تحسين تبادل البيانات إلكترونياً.</p>	<p>. توفير خدمات رقمية سهلة وسريعة للطلاب؛</p> <p>. ضمان استمرارية الخدمة.</p>					
<p>. زيادة الشفافية الاجتماعية؛</p> <p>. تسهيل الوصول لخدمات الدولة إلكترونياً.</p>	<p>. بناء شركات مجتمعية مع المؤسسات الخاصة؛</p> <p>. دعم ريادة الأعمال الاجتماعية.</p>	<p>. تعزيز التفاعل بين الادارة والطلاب عبر المنصات؛</p> <p>. تقليل الفجوة الاجتماعية في الوصول للخدمات.</p>					
<p>. تقليل التكاليف الإدارية الحكومية؛</p> <p>. تحسين الكفاءة الاقتصادية.</p>	<p>. دعم المشاريع الناشئة الرقمية في الجامعة؛</p> <p>. توفير بيئة رقمية منخفضة التكلفة.</p>	<p>. تحسين الوصول إلى الخدمات بتكلفة أقل؛</p> <p>. تقليل التكاليف الجامعية من خلال رقمنة الإجراءات</p>					
<p>. تعزيز الحوكمة الرقمية؛</p> <p>. الإلتزام بالقوانين الرقمية في التعامل مع الجهات الحكومية.</p>	<p>. توفير بيئة قانونية واضحة للأعمال الرقمية؛</p> <p>. حماية الملكية الفكرية والعقود الإلكترونية.</p>	<p>حماية خصوصية الطالب وضمان حقوقه في المعاملات الرقمية.</p>					
<p>. دعم التحول الثقافي نحو الادارة الرقمية؛</p> <p>. تعزيز قيم الشفافية والمرونة</p>	<p>تهيئة بيئة أعمال رقمية منسجمة مع الثقافة المحلية.</p>	<p>. تعزيز الثقافة الرقمية لدى الطلاب؛</p> <p>. تشجيع الاستخدام الأخلاقي للتكنولوجيا.</p>					

خامسا: التعريفات الاجرائية.

إن التعريفات الإجرائية هي طريقة لتحويل المفاهيم المجردة إلى أشياء يمكن قياسها في البحث، تساعد هذه التعريفات في فهم وتوضيح الموضوع بدقة، وهدفها هو ضمان وضوح المفاهيم المستخدمة في الدراسة، بحيث تكون صالحة وقابلة للإستخدام العملي ويجب أن تكون مرتبطة بسياق الدراسة لضمان دقة وفعالية النتائج. فيما يلي عرض للتعريفات الإجرائية للمصطلحات الرئيسة في هذه الدراسة، والتي تم تحديدها بدقة لضمان وضوح المفاهيم وتوحيد فهمها في سياق البحث:

1. المنصات الرقمية:

هي فضاءات إلكترونية تفاعلية على الانترنت تسهل تبادل المعلومات والخدمات، ويمكن قياسها من خلال:

- تقييم عدد الخدمات والتطبيقات الموجودة على المنصة؛
- قياس عدد المستخدمين النشطين مع المنصة بشكل دوري؛
- قياس مقدار التفاعلي بالاعتماد على المشاركات، التعليقات، الإعجابات.. الخ؛
- قياس الوقت المستغرق في إستخدام النشطين للمنصة.

2. الإدارة الإلكترونية:

هي عملية إستخدام التكنولوجيا الرقمية لتحسين العمل الإداري داخل المؤسسات وتحقيق الاهداف بكفاءة، وتقاس من خلال :

- فعالية الأداء في إنجاز المهام وتحقيق الأهداف بكل كفاءة؛
- قياس مستوى حماية البيانات إلكترونيا؛
- قياس فعالية التواصل الإلكتروني مع العملاء والموظفين؛
- وفرة الأنظمة المستخدمة؛
- قياس حجم العمليات المحولة لصيغ إلكترونية.

3. الرقمنة:

تمثل عملية تحويلية للمعلومات والعمليات من صيغتها التقليدية إلى صيغ رقمية، ويتم قياس الرقمنة من خلال :

- كمية الملفات والبيانات التي تمت رقمنتها؛
- قدرة الأنظمة الرقمية على توليد تقارير بدقة عالية؛
- المستوى التفاعلي للمستخدمين مع الأنظمة الرقمية الحديثة.

4. الأعمال الإلكترونية:

هو استخدام التكنولوجيا الرقمية لتقديم مختلف الخدمات والمنتجات عبر الانترنت، وتقاس من خلال:

- تفاعل العملاء مع المنصات الإلكترونية وعدد الزوار؛
- قياس فعالية العمليات بعد التحول الرقمي؛
- قياس حجم المعاملات التي تتم عبر الانترنت مقارنة عن سابقتها من الطرق.

سادسا: منهج الدراسة.

قمنا في هذا البحث بالإعتماد على المنهجين التاليين:

أ. **المنهج الوصفي**: اعتمدنا في الجزء النظري على المنهج الوصفي وذلك من خلال التطرق إلى الجوانب النظرية المتعلقة بالمنصات الرقمية و الإدارة الإلكترونية .

ب. **المنهج التحليلي**: تم الإعتماد في الجانب التطبيقي على المنهج التحليلي بالإعتماد على أداة الإستبيان، للحصول على البيانات والمعلومات من خلال استقصاء آراء عينة من أساتذة وإداريي قسم العلوم الاقتصادية بكلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد خيضر بسكرة، ثم قمنا بتحليل البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية، من خلال برنامج spss، للإستخلاص النتائج وتفسيرها، والوقوف على الدور الذي تلعبه المنصات الرقمية في تعزيز الإدارة الإلكترونية بمحل الدراسة.

سابعا: أسباب إختيار موضوع الدراسة.

يعود إختيار موضوع الدراسة إلى أسباب عدة نذكر منها:

أ. أسباب ذاتية:

- رغبتنا في دراسة هذا الموضوع.

ب. أسباب موضوعية:

- الدولة الجزائرية تشجع على التحول الرقمي، ومن ضمنه رقمنة الجامعات، لهذا من المهم دراسة هذا الموضوع؛

- ارتباط الموضوع بشكل مباشر بتخصص الإقتصاد الرقمي.

ثامنا: أدوات جمع البيانات.

يُعتبر الاستبيان من الأدوات الفعالة في جمع البيانات، حيث يستخدم للتوصل إلى الحقائق والكشف عن الواقع وفهم الظروف والسياقات المحيطة بالدراسة، بالإضافة إلى التعرف على المواقف والاتجاهات والآراء أي هو وسيلة لجمع البيانات بهدف تحليلها ومعالجتها، ومن ثم عرض النتائج المرتبطة بفرضيات البحث. لمعالجة هذه الدراسة اعتمدنا على أداة الإستبيان لجمع البيانات الأولية من عينة الدراسة (اساتذة واداريي قسم العلوم الاقتصادية)، ومن ثم معالجتها بالبرنامج الاحصائي SPSS (مقياس لكارث الخماسي).

تاسعا: المجتمع والعينة.

يتمثل مجتمع دراستنا في أساتذة وإداريي قسم العلوم الاقتصادية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد خيضر بسكرة.

ويعتبار أن مجتمع دراستنا البالغ عدده 64 فردا، ولصغر حجم المجتمع فقد تم توزيع الإستبيان على كامل المجتمع، وتم إسترجاع 32 إستبيانا صالحا للتحليل الإحصائي، أي بنسبة إستجابة بلغت النصف، وبهذا تكون العينة المدروسة ممثلة للمجتمع الأصلي وتعد كافية لاستخلاص نتائج ذات دلالة إحصائية.

عاشرا: الحدود الزمانية والمكانية.

أ. الحدود الزمانية: انجزت الدراسة التي تغطيها الناحية الميدانية وكذلك النظرية في الموسم الجامعي 2025/2024.

ب. الحدود المكانية: تم إختيار قسم العلوم الاقتصادية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد خيضر بسكرة.

الحادي عشر: أهمية الدراسة.

تستقي دراستنا أهميتها من أهمية الموضوع ذاته فموضوع المنصات الرقمية ومساهمتها في تعزيز الإدارة الإلكترونية بالجامعة يعد مسألة بأهمية كبيرة نظرا للتطورات المستمرة الجارية في الإقتصاد الرقمي، إذ نسعى من خلال هذه الدراسة إلى إعطاء صورة عن دور المنصات الرقمية في تعزيز الإدارة الإلكترونية في الجامعة، والإطلاع على واقع هذا الأمر وما يعترضه من عراقيل وعقبات، ذلك بإسقاط دراستنا على قسم العلوم الاقتصادية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد خيضر بسكرة.

الثاني عشر: أهداف الدراسة.

من بين أهداف دراستنا نذكر إلى ما يلي:

1. تقديم مفاهيم نظرية خاصة بكل من الإدارة الإلكترونية والمنصات الرقمية والعلاقة التي تربطهم؛
2. التعرف على واقع ودور المنصات الرقمية في تعزيز الإدارة الإلكترونية بالجامعة من وجهة نظر العينة المدروسة؛
3. تقديم اقتراحات لتحسين استفادة العينة المدروسة من المنصات الرقمية في إطار الإدارة الإلكترونية.

الثالث عشر: صعوبات الدراسة.

من بين الصعوبات التي واجهنا عن دراستنا نذكر ما يلي:

1. قلة الكتب المتخصصة في الموضوع، وعلى وجه الخصوص الجزء الأول الذي يخص المنصات الرقمية، كونه موضوع جديد لم يتطرق إليه الكثير من الكتاب؛
2. وجود أكثر من منصة رقمية مستخدمة في الجامعة قد يسبب تشتتاً في الدراسة؛
3. تطور المنصات الرقمية باستمرار يجعل من الصعب أحياناً تحديد أطر ثابتة للدراسة، فما هو مستخدم اليوم قد يُستبدل قريباً، مما قد يؤثر على استمرارية نتائج البحث.

الرابع عشر: هيكل الدراسة.

بهدف دراسة الموضوع ومعالجته، تم تقسيم العمل إلى فصلين:

الفصل الأول: يتناول الفصل الأول الإطار النظري لمتغيرات الدراسة والعلاقة بينهما، وينقسم إلى ثلاث مباحث، يتضمن المبحث الأول عموميات حول المنصات الرقمية، بينما يركز المبحث الثاني على عموميات حول الإدارة الإلكترونية، أما المبحث الثالث فدرس العلاقة بين المنصات الرقمية والإدارة الإلكترونية في الجامعة من منظور نظري بحت.

الفصل الثاني: تم تخصيصه لدراسة حالة من خلال عرض وتحليل النتائج، وتم تقسيمه أيضاً إلى ثلاث مباحث، بدءاً بالتعريف بالمؤسسة محل الدراسة، يلي ذلك علاقة المنصات الرقمية بالإدارة الإلكترونية بقسم العلوم الاقتصادية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد خيضر بسكرة، وينتهي بعرض وتحليل نتائج الدراسة.

الفصل الأول:

الإطار النظري للمنصات الرقمية والإدارة الإلكترونية في الجامعة

تمهيد:

يشهد العالم اليوم ثورة رقمية كبيرة، بفضل التطورات التكنولوجية الواسعة التي جعلت العالم بمثابة منطقة صغيرة لا غير، وتعتبر المنصات الرقمية وليدة هذه التطورات التي تمثل فضاء يستفيد منه العديد من الأطراف. ومن جهة أخرى يشهد التعليم العالي في عصرنا هذا تحولا رقميا كبيرا ناتجا عن التطور التكنولوجي، والذي أصبح أمرا هاما للجامعات من أجل الاستفادة من الابتكارات الرقمية وتحسين جودة التعليم والإدارة بشكل خاص، وهذا ما أتاحتها المنصات الرقمية التي تمثل عنصرا أساسيا في تحسين أداء الإدارة الإلكترونية، فمن خلالها يمكن تسهيل الوصول للمعلومات، تعزيز التواصل، وأتمتة العمليات الإدارية بكل كفاءة، كما أنها تعزز من فعالية الإدارة الإلكترونية، مما يساهم في تحسين جودة كل من الخدمات الإدارية والتعليم. وعليه سيتم في هذا الفصل التعرف على المنصات الرقمية وعلاقتها بالإدارة الإلكترونية في الجامعة، من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: التأصيل النظري للمنصات الرقمية.

المبحث الثاني: عموميات حول للإدارة الإلكترونية.

المبحث الثالث: علاقة المنصات الرقمية بالإدارة الإلكترونية للجامعة.

المبحث الأول: التأصيل النظري للمنصات الرقمية.

ظهرت العديد من التقنيات والقواعد الجديدة في ميدان الأعمال نتيجة للتحويل الرقمي الذي يشهده الإقتصاد العالمي اليوم، ومن بينها ما يسمى بالمنصات الرقمية، حيث أضحى استخدام الأفراد للمنصات الرقمية أمراً ضرورياً في حياتهم اليومية، مما أصبح مع الوقت، إلزامياً على المؤسسات بشتى أنواعها اللجوء إلى هذه المنصات قصد ضمان التفاعل والتواصل الدائم مع الزبائن وتحسين العلاقات بين الأطراف أكثر.

المطلب الأول: مدخل مفاهيمي للمنصات الرقمية.

نتيجة للتطورات التكنولوجية المتسارعة، ظهرت المنصات الرقمية وأضحت بديلاً مميّزاً للوصول إلى الزبائن، تسهيل التواصل، وحل العديد من المشاكل، وسيتم في هذا المطلب التعرف على المنصات الرقمية من خلال:

الفرع الأول: نشأة ومفهوم المنصات الرقمية.

أولاً: نشأة المنصات الرقمية.

على الرغم من قلة عدد المنصات الإلكترونية التي كانت متواجدة على شبكة الإنترنت منذ أواخر القرن العشرين، ومحدودية وظائفها وخدماتها التي اقتصرت على عرض المحتوى، اطلاع المستخدم على المنتجات والخدمات، ووصل المستهلك بالمنتج، إلا أنه مع مطلع القرن الحادي والعشرين الذي أحدث فيه التطور التكنولوجي تغييراً جذرياً في تصور الشركات والأفراد، وإدراكهم لأهمية المنصات، فقد استقطبت هذه الأخيرة اهتمام الفاعلين الاقتصاديين من منتجين ومستهلكين، ووجهت تركيزهم نحو منصات موجودة منذ سنوات، يتجلى ذلك في مراكز التسوق التي كانت تربط بين المستهلكين والتجار، ما تغير خلال القرن الحادي والعشرين هو أن تكنولوجيا المعلومات قللت بشكل كبير الحاجة إلى امتلاك البنية التحتية المادية والأصول، كما سهلت تقنية المعلومات بشكل كبير إمكانية إنشاء نطاق المنصات وتوسيعها، وجعلتها أرخص من حيث التكاليف، الشيء الذي يسمح بمشاركة ناعمة وسلسلة تقوي التأثير الشبكي، وتعزز القدرة على النقاط وتحليل وتبادل كميات هائلة من البيانات التي تزيد من قيمة المنصة للجميع.

المنصة بمعناها المتداول فإن اللفظ في اللغة الفرنسية Plate forme قد ظهر في القرن الخامس عشر وفق قاموس الأكاديمية الفرنسية بينما تم تداوله فيما بعد في مجال السياسة والعمل النقابي في اللغة الإنجليزية للولايات المتحدة بلفظ Platform، أما فيما يخص الكلمة بمعناها الخاص المتداول في مجال الإنترنت والتكنولوجيا الرقمية الدال على المنصات الرقمية، فقد ظهر هذا الاسم مع التحويل الذي طرأ على مجموعة من الشركات العالمية مثل شركة أمازون Amazon سنة 1995، شركة غوغل Google سنة 1998، وفيسبوك سنة 2004، وشركة أبل

Apple سنة 2007، حينما قررت هذه الشركات الأربع التخلي عن نموذج الشركات التقليدية القائم على نظام الإنتاج الخطي والتوجه إلى نموذج المنصات الرقمية القائم على النظام الشبكي. (بجي، 2023، صفحة 41)

كما أن مصطلح المنصة أصبح أكثر المصطلحات شيوعاً وانتشاراً في العقد الماضي، وبلغ المصطلح ذروته في الشهرة خلال جائحة كورونا في 2020، حينما لجأت مختلف الدول بمؤسساتها، وقطاعاتها، وشركاتها، بالاعتماد على المنصات الرقمية للعمل عن بعد، وتقديم الخدمات في مختلف المجالات فظهرت منصات رقمية للتعليم، الصحة، وأخرى لتقديم الطعام، النقل، كما ظهرت منصات رقمية إعلامية متخصصة وذات توجه خدماتي، مثل منصات رصد ومكافحة الأخبار الكاذبة. (بوطاروس و حجام، 2024، صفحة 347)

ثانياً: مفهوم المنصات الرقمية

يمكن تعريف كلمة منصة بأنها: "ذلك النظام الذي يمدنا بأدوات سهلة ومألوفة، ووجهات عالية الاستخدام، يمكن الوصول إليها بسهولة بما يسمح للمستخدمين من اختيار أدواتهم المفضلة بسهولة في حالات مختلفة. (قسومي و يوسف، 2021، صفحة 52)

وعرفت المنصة كذلك على أنها المكان الذي يجتمع فيه أصحاب المصلحة المختلفة، بموجب قواعد اشتباك محددة بموضوع، من أجل تبادل الأفكار والسلع والخدمات، وأي شيء آخر يمكن تبادله بين شخص وآخر أو أجهزة الكمبيوتر أو الآلات وللاجهزة التي تعمل نيابة عن البشر. (أمدر، محمداتي، و بوخناف، 2023، صفحة ط)

أما مفهوم الرقمنة والتي تسمى أيضاً بالتحويل الرقمي "وهي عملية تحويل البيانات في شكل رقمي، وذلك لأجل معالجتها بواسطة الحاسب الإلكتروني، وفي سياق نظم المعلومات وعادة ما تشير الرقمنة إلى تحويل النصوص المطبوعة أو الصور أو المخطوطات إلى إشارات متتالية باستخدام نوع من أجهزة المسح الضوئي التي تسمح بعرض نتيجة ذلك على شاشة الحاسوب". (حومر، زايد، و سريدي، 2023، صفحة 35)

كما يمكن تعريفها على أنها "مجموعة الطرق والتقنيات الحديثة المستخدمة لغرض تبسيط نشاط معين ورفع أدائه، وهي تجمع مجموعة الأجهزة الضرورية لمعالجة المعلومات وتداولها من حواسيب ومعدات أخرى، والتي تأمن إنتقال الرسائل من مرسل إلى متلقي عبر الشبكات المغلقة والمفتوحة". (كدام و رحالي، 2020، صفحة 27)

وبعد التعرف على المنصة والرقمنة، يمكن تعريف المنصات الرقمية بأنها البيئة التفاعلية التي تقوم بتوظيف جميع التقنيات المختلفة المرتبطة بالويب، كما تجمع المنصة الرقمية بين مميزات أنظمة المحتوى وبين شبكات التواصل الاجتماعي المختلفة، مثل تويتر فيسبوك وغيرها، وهي التي تحتوي على عرض متماسك متناسق، تقني وتجاري

للولوج إلى العالم البعيد، والخدمات التفاعلية والغير تفاعلية، التي يمكن أن تداع أو تقدم عبر الويب، كما يمكن أن تخضع للدفع، ويكون الولوج إليها محدودا أو مجانا. (بوتاروس و حجام، 2024، صفحة 348)

كما تعرف المنصات الرقمية بأنها لبنة بناء توفر وظيفة أساسية للنظام التكنولوجي، وتعمل كأساس يمكن من خلاله تطوير منتجات أو تقنيات أو خدمات تكميلية. (bekowicz و grzegorz، 2022، صفحة 05)

وتعرف على أنها عبارة عن فضاء رقمي يلتقي فيه أصحاب المصالح المشتركة من منتجين وزبائن، قائمة على تكنولوجيا الويب وتقدم خدمات تفاعلية أوغير تفاعلية، والتي يمكن بثها أو توفيرها على الخط والتي يمكن أن تخضع إما للدفع أو تكون مجانية، والوصول إليها إما محدود أو غير محدود، ويعتمد هذا العرض على تطوير مجتمع من المستخدمين للوصول إلى مجموعة متنوعة من المحتويات، والخدمات، وذلك بإنشاء روابط مباشرة ورسمية تعقد مع الفرد. (دلول و بن طيبة، 2023، صفحة 5)

ببساطة هي بيئة إفتراضية تجمع بين أطراف مختلفة لتحقيق غرض معين.

الفرع الثاني: خصائص وأبعاد المنصات الرقمية.

أولاً: خصائص المنصات الرقمية

تقدم المنصات الرقمية عددًا من الخصائص التي تفسر جاذبيتها كنموذج منظم : (دلول و بن طيبة، 2023، صفحة 58)

1. تساهم المنصات الرقمية في تخفيضات كبيرة في تكاليف المعاملات، بما في ذلك تكاليف التوزيع والبحث والتعاقد والمراقبة على سبيل المثال.

2. تقوم منصات التجميع مثل TripAdvisor و Expedia بجمع ودمج معلومات السفر من مصادر متعددة في نظام أساسي واحد، وبالتالي تقليل تكلفة البحث عن المعلومات واستخدام خدمات الوكلاء الوسيطين.

3. تساعد المنصات الرقمية في تنظيم وتنسيق التطوير التكنولوجي للمنتجات التكميلية من خلال الوحدات النمطية وهياكل الحوكمة المناسبة على سبيل المثال.

4. توفر منصات Apple iOS و Android لمطوري البرامج المستقلين بنية تقنية وتنظيمية تسهل وتحفز مشاركتهم في تطوير التطبيقات بالإضافة إلى هذه الخصائص تمت مناقشة سمات أخرى من حيث المفاهيم الأوسع، مثل التوليد وتأثيرات الشبكة الجانبية، يعرف التوليد بأنه قدرة التكنولوجيا على توليد نتائج جديدة يقودها مستخدمون كبار وغير متجانسين على سبيل المثال.

5. تتيح منصات التعهيد الجماعي إنتاج حلول جديدة للمشكلات الصعبة بناء على تنوع المساهمات من عدد كبير من المشاركين تعكس تأثيرات الشبكة المتقاطعة حقيقة أن قيمة المنصة للمشارك من جانب تزداد مع زيادة عدد المشاركين على الجانب الآخر. على سبيل المثال، في منصات التجارة الإلكترونية مثل eBay و Amazon، تزداد قيمة النظام الأساسي للبائع عندما يكون هناك المزيد من المشترين على الجانب الآخر، والعكس صحيح.

ثانياً: أبعاد المنصات الرقمية

تتميز المنصات الرقمية بمجموعة من الأبعاد التي تشكل في مجملها وصفا شاملا لها، وعادة ما تشمل أبعاد المنصة الرقمية على: (دلول و بن طيبة، 2023، صفحة 9.8)

- الأبعاد التقنية: وتشمل الأجهزة الحاسوبية، البرمجيات، الإتصالات اللاسلكية، الشبكات، الخوادم، والتخزين السحابي وغيرها من التقنيات الحديثة التي تمكن تشغيل المنصة الرقمية وجعلها متاحة للمستخدمين؛
- الأبعاد الاجتماعية: وتشمل المجتمعات والمجموعات التي تستخدم المنصة الرقمية والعلاقات الاجتماعية بينهم، بما في ذلك الاتصالات والتواصل والتفاعل وتبادل المعلومات والخبرات والتجارب؛
- الأبعاد الاقتصادية: وتشمل الشركات والأعمال التجارية التي تعمل على المنصة الرقمية، والتي تعمل على توفير الخدمات والمنتجات والحلول المتاحة للمستخدمين على المنصة، وتشمل أيضا العمليات التجارية المختلفة مثل التسويق والإعلان والمبيعات والتوزيع والتسليم والدفع الإلكتروني؛
- الأبعاد القانونية: وتشمل القوانين واللوائح والسياسات التي يتم تطبيقها على المنصة الرقمية والتي تحدد المسؤوليات، والحقوق والواجبات للمستخدمين والشركات التي تعمل على المنصة؛
- الأبعاد الثقافية: وتشمل القيم والمعتقدات والتقاليد والعادات التي تؤثر على استخدام المنصة الرقمية والتفاعل بين المستخدمين على المنصة.

الفرع الثالث: أنواع المنصات الرقمية.

التصنيف الأول: يمكن فصلها الى 4 أنواع: (بوتاروس و حجام، 2024، صفحة 350)

1. منصات متكاملة: Integrated platforms تمثل منصة معاملات ومنصة إبتكار في نفس الوقت، تشمل هذه الفئة شركات مثل Apple التي لديها منصات مطابقة مثل App store ومنصات الألعاب مثل XBO .
2. منصات الابتكار: Innovation platforms عبارة عن تقنية، أو منتج أو خدمة تعمل كأساس تقوم فوقها الشركات الأخرى، بتطوير تقنيات، أو منتجات أو خدمات تكميلية، لابتكار منتجات جديدة كلياً، كالتطبيقات والمواقع والأنظمة مثل Andriod و IOS .
3. منصات المعاملات: Transactinal platforms هي تقنية أو منتج أو خدمة، تعمل كوسيط أو قناة تسهل التبادل أو المعاملات بين مختلف المستخدمين أو المشترين او الموردين مثل منصة Airbnb العقار والسياحة ومنصات التجارة الإلكترونية، ومنصات الدفع الإلكتروني مثل PayPal و Stripe و PayFort، منصة النقل التشاركي مثل Uber .
4. منصات الاستثمار: Investment platform تتكون من الشركات التي طورت استراتيجية محفظة منصة، وتعمل كشركة قابضة أو مستثمر نشط في منصة أو كليهما.
5. المنصات الاجتماعية: Social networking platforms توفر فضاءات افتراضية، لإنشاء مجتمعات رقمية تربط فيما بينها مجموعة من العلاقات والتفاعلات المتبادلة من بينها: linkedin, Facebook, twittre, flickr, instagram .

التصنيف الثاني: وتم أيضا تصنيف المنصات الرقمية إلى: (دلول و بن طيبة، 2023، صفحة 10-9)

1. منصة الإعلام والاتصال: المشهد الإعلامي اليوم هو شبكة معقدة من المنصات المتصلة التي يتم تحرير المحتوى فيها، فعند التحدث عن المنصات يكون هناك فئات وأنواع محتوى الوسائط التي يمكن أن يستهلكها الجمهور، مثال على هذه المنصات قد تكون الأفلام الأخبار البرامج، الألعاب، والأدب الهزلية، والروايات والرسومات الكتب أو حتى وسائل التواصل الاجتماعي الفايسبوك، تويتر، غرام واتس اب) التي توفر إمكانية التواصل والبقاء على اتصال مع الأصدقاء والأسرة وغيرها من الاتصالات اللقاء والتعرف على الناس، فكل منصة لديها القدرة على تحمل التكاليف والحدود الخاصة بها، لهذا يجب الأخذ بعين الإعتبار نوع المنصة الذي يتناسب مع المحتوى الذي تم إنشائه.

2. منصات التسوق عبر الانترنت: هي منصات تقع تحت مظلة التجارة الإلكترونية يتم تجميع السلع أو الخدمات أو مشاركة المنتجات المنسقة من مزودين متعددين لعرضها وبيعها عليها، ويكون السوق الكيان الذي يسيطر على هذه المنصة وهو المسؤول عن تسهيل المعاملات التي تحدث خلال التسوق عبر الانترنت، بما في ذلك تقديم المدفوعات الجماعية للمورد فضلا عن تقديم الخدمات من خلال السوق وأفضل مثال على هذه المنصة BNB AIR UBERKK UP WORK التي توفر سوق للمساعدة المهنية عند الطلب للحصول على مشاريع للقيام بها.

3. المنصات الإخبارية: هي منصات رقمية قامت بإنشائها وكالات الأنباء الإعلامية قصد الانتقال أو القفز بالعمل الصحفي الرقبي مستوياته، حيث ركزت هذه المنصات بشكل كبير على الأدوات الرقمية الأساسية، لإنتاج نوعية جيدة من الأخبار بطرق جديدة وبسرعة أكبر وبتكلفة أقل وكذلك لتصميم الممارسات أو الخدمات التي تساعد على حل الأزمات والمهام.

4. منصات اقتصاد المشاركة أو الاقتصاد المشترك: هي مجموعة أسواق العرض الطلب على السلع والخدمات التي تقوم من خلالها شركات تستخدم التطبيقات الإلكترونية والمنصات لتحقيق التواصل بين مقدمي السلع والخدمات والمستهلكين ومن ثم دعم التجارة بناء على الطلب، وبناء على هذا فقد تجسدت آلية جديدة للعمل تتمثل في عقد ارتباطات قصيرة الأمد بين راغبين في العمل لحسابهم الخاص، وتلك الشركات التي توفر الخدمات أو السلع، لعملاء الشركة من المستهلكين عند طلبهم مقابل أجر يتم الاتفاق عليه، وذلك من خلال المنصة الرقمية للشركة على شبكة الانترنت أو التطبيق الإلكتروني على الهواتف الذكية، حيث يقوم المستهلكون بالبحث على مقدمي الخدمة أو السلعة والتواصل معهم عبر هذه المنصة أو العمل المطلوب، الأمر الذي أدى إلى ظهور ترتيبات وأشكال جديدة أكثر مرونة في تنظيم الأعمال وخلق أسواق الكترونية كفيلة لتحل محل الأسواق التقليدية.

5. منصات التسلية: هي منصات يمكن الدخول إليها وتوزيع وعرض ومشاركة المحتوى مثل الموسيقى أو مقاطع الفيديو، أو الصور، أو الألعاب عبر الانترنت والوصول إليها بشكل سريع وعند الطلب.

6. منصات التعليم: المنصات التعليمية هي عبارة عن منصة تعليم رقمي، وهو تطبيق البرمجيات التي تدمج أدوات الإدارة المختلفة والاتصالات والتقييم وأنشطة الرصد، وما إلى ذلك بهدف توفير الدعم التكنولوجي للمعلمين والطلاب لتحسين مراحل مختلفة من عملية التعلم، حيث يتم الفصل بين المعلم والطالب، عن طريقة الفضاء أو الوقت، أين يتم سد الفجوة بين الإثنين، من خلال استخدام التكنولوجيا والانترنت، وهي تقوم

على نظام إدارة التعلم مثل موودل الذي يركز على وجه التحديد على مجال التعليم ويسمح بالتحكم في كل محتوى والمستخدمين والأفراد الذين يتفاعلون داخله يتم إنشاء محتويات وتحميلها مع بعض أدوات التأليف الخارجية.

المطلب الثاني: واقع المنصات الرقمية.

تحتاج المنصات الرقمية من اجل إنشائها وضمان فعاليتها ونجاحها على جملة من النقاط الأساسية التي تتركز عليها، كما أن لها جملة من الفوائد التي تضيفها لمستخدميها، بالإضافة إلى مجموعة من العوائق، التحديات، والعيوب التي تواجهها سواء في العمل أو في جوانب أخرى، وهو ما يمكن توضيحه في هذا المطلب.

الفرع الأول: مرتكزات المنصات الرقمية.

تتركز المنصات الرقمية من أجل انشائها وضمان استخدامها بفعالية على مدى توفر البنية التحتية المناسبة، ومجموعة من النقاط الأساسية للإنشاء، بالإضافة إلى مجموعة من المعايير والاستراتيجيات وهذا ما سيتم تناوله في هذا المطلب.

أولاً: البنية التحتية للمنصات الرقمية (السويدي، 2020، صفحة 98)

باعتبار أن المنصة الرقمية هي نموذج عمل يقوم على الربط والأداء، حيث يسمح لعدة مستخدمين منتجين كانوا أم مستهلكين بالاتصال عبره والتفاعل بعضهم مع بعض، وإنشاء القيمة وتبادلها فإن هذه الوظائف لا تتم إلا عن طريق تحقيق مجموعة من الإجراءات والعمليات، أهمها تصميم عوامل محفزة لجذب المستخدمين إلى المنصة بصفة مستمرة وخلق ارتباط توافقي فيما بين المستخدمين من جهة، وفيما بين المستخدمين والمحتوى أو الفائدة أو الخدمة داخل المنصة من جهة أخرى، أيضا إنشاء بنية تحتية مركزية على أساسها يمكن للمستخدمين خلق وتبادل القيمة، وتتكون بنية كل منصة بشكل عام من ثلاث طبقات رئيسية، تتكامل هذه الطبقات فيما بينها بشكل متوازن حتى تضمن أداء الوظيفة المطلوبة من المنصة على أكمل وجه.

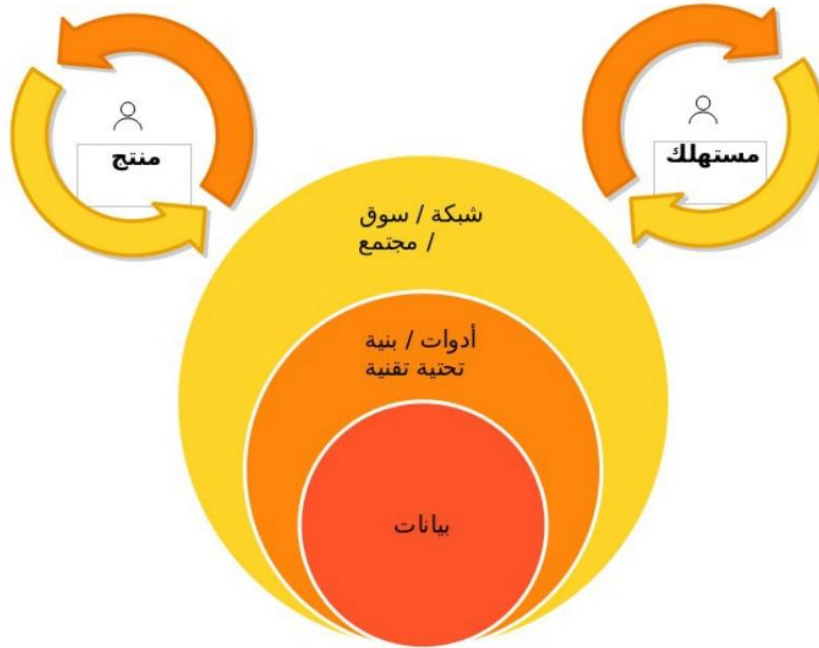
وتتمثل هذه الطبقات في:

1. طبقة الشبكة السوق المجتمع: لها دور هام في بنية المنصة لأن بداخلها يتم خلق القيمة وتبادلها عن طريق الشبكة الخارجية للمنتجين، وتختلف أنماط هذه الطبقة من منصة إلى أخرى وقد تتضمن مستخدمين يتواصلون فيما بينهم بشكل ظاهر وعلني كما هو الحال في شبكات التواصل الاجتماعي، وقد تضم مستخدمين يتواصلون بشكل ضمني أو خفي كما هو الشأن في منصة Minit.com والتي تعمل على إدارة الحياة المالية للأفراد والمؤسسات بحيث يمكن للمستخدم فيها أن يستفيد ضمناً من المجتمع الرقمي دون أن يتم التواصل مع أفراد هذا المجتمع بشكل علني.

2. طبقة البنية التحتية التقنية: يعتمد المنتجون الخارجيين في خلق القيمة على طبقة البنية التحتية التقنية كما هو الحال في يوتيوب حيث يقوم المنتجون برفع الفيديوهات ليضع البائعون السلع المتوفرة وأيضا على أندرويد يبتكر المطورون تطبيقات جديدة في بعض أنواع المنصات مثل منصات التطوير لاندرويد حيث تحتل طبقة البنية التحتية حجما أكبر، بينما في منصات أخرى تكون هذه الطبقة أقل أهمية كما هو الشأن في أنستغرام.

3. طبقة البيانات: كل منصة تستخدم البيانات بطريقة ما في معظم الحالات قد تلعب طبقة البيانات دورا أكثر أهمية من غيرها، لأنها تعمل على إحداث ربط ومطابقة المحتوى والسلع والخدمات الأكثر صلة بالمستخدمين المناسبين وفي حالات أخرى قد تتركز القيمة بشكل خاص في طبقات البيانات مثل منصة nest.com والتي تعمل على تجهيز المنازل والشركات بأجهزة ذكية متطورة للحماية وتسهيل الحياة اليومية، هذه المنصة تعتمد بشكل كبير على البيانات حيث تتكون القيمة بالكامل من البيانات التي يتم تجميعها والشكل الموالي يوضح طبقة البيانات.

الشكل رقم (01): البنية التحتية للمنصة الرقمية



المصدر: (السويدي، 2020، صفحة 98)

يتضح من الشكل السابق الطبقات المختلفة للبنية التحتية والتي تتربط فيما بينها لتشكيل أساس بناء

منصة رقمية.

ثانياً: النقاط الأساسية لإنشاء منصة رقمية.

النظام البيئي العام الذي تقوم عليه المنصة هو ما يجعلها تعمل، ولذلك يلزم فهم مكونات النظام التكنولوجي لتطوير المنصة المطلوبة لضمان توفر النقاط الأساسية لإنشائها والتي تتمثل في:

- يجب أن تحتوي المنصة على معايير توضيحية مناسبة لكيفية تفاعل المكونات؛
- يجب أن تتضمن المنصة قواعد تحدد كيفية تفاعل الأطراف المختلفة؛
- يجب أن تحدد المسؤولية الملائمة ويشمل ذلك الالتزامات بشأن ما سيعده النظام الأساسي للمطورين؛
- كما يكفل مكافأة المشاركين على القيمة التي يضيفونها إلى الشبكة بشكل عام وإلى المنصات بشكل خاص، ويمكن أن يفشل عندما يفكر المالك فقط فيما يجب أن يأخذ من النظام البيئي وليس ما يعطيه للنظام.

ثالثاً: الاستراتيجيات المتبعة لبناء منصة رقمية.

تعتمد الإستراتيجية الفاعلة في بناء منصات ناجحة على ثلاث مفاتيح رئيسية، أولها الاتصال والربط، ويتمثل في تمكين المستخدمين من التواصل عبر المنصة وتحقيق المشاركة والتبادل الفعال بكل سهولة، ثانيها الجاذبية وتكمن في توظيف الأدوات والطرق الكفيلة بجذب المنصة للمشاركين، من منتجين ومستهلكين على حد سواء والحفاظ على بقائهم فيها، ثالثها التدفق ويشمل الأساليب المبتكرة التي من شأنها تعزيز التبادل والخلق المشترك للقيمة وضمان بقائها ونموها المتواصل، وتستطيع المنصات الرقمية الناجحة تحقيق هذه الأهداف بإرساء وإقامة ثلاث وحدات رئيسية تتمثل في: (دلول و بن طيبة، 2023، صفحة 13)

1. صندوق الأدوات: يعمل على تسهيل عملية اتصال المستخدمين بالمنصة كما تمكن هذه البنية التحتية من تقوية وتمتين التفاعلات بين المشاركين على سبيل المثال شركة أبل توفر للمطورين نظام التشغيل والمكتبات التعليمية البرمجية الأساسية، ويضم يوتيوب بنية استضافة أساسية لمنشئي المحتوى كما توفر ويكيبيديا للكتاب الأدوات اللازمة للتعاون في تحرير مقال ما ونشره.
2. المغناطيس: يخلق المغناطيس عملية جذب تستقطب المشاركين إلى المنصة بالاعتماد على نوع من الجاذبية الاجتماعية حيث يمكن تفعيل أسلوب المغناطيس بتركيز منتجي المنصات وتوجيه انتباههم إلى تصميم الحوافز ونماذج التسعير، كما يجب عليهم الاستفادة من وسائل التواصل الاجتماعي وتسخير تأثير الشبكات لتحقيق النمو السريع.
3. المنظم: هو منظم افتراضي يعتمد في عمله الآلي على توظيف الذكاء الاصطناعي وتتجلى وظيفته في تعزيز تدفق القيمة من خلال خلق علاقات وروابط بين المنتجين والمستهلكين. ويلعب الاستثمار الجيد للبيانات دوراً حاسماً في هذه العملية وذلك عن طريق رصد والتقاط منظم للبيانات الوفيرة الخاصة بالمشاركين في المنصة ثم يقوم بتوظيفها بشكل منهجي بقصد تسهيل الربط والاتصال بين المنتجين والمستهلكين، على سبيل المثال تعمل Google على الملاءمة والموازنة بين العرض والطلب فيما يتعلق بالمحتوى، بينما تعمل eBay على ربط المشترين بالمنتجات التي تستجيب لحاجاتهم واهتماماتهم وأذواقهم.

رابعاً: المعايير المعتمدة في إنشاء منصة

إضافة إلى الإستراتيجية المتبعة في بناء منصة رقمية، يجب وضع عدة معايير وجب إتباعها، بداية لا بد من الإشارة إلى أنه توجد طريقة موحدة أو منهج محدد لبناء المنصات ولكن هناك مجموعة من الشروط والمعايير المعتمدة التي توجه مراحل بناء أي منصة واستراتيجياتها، بحيث يعد الأخذ بها والعمل على تطبيقها أساس نجاح مشروع تأسيس المنصات وإرسائها بشكل عام يتطلب: (دلون و بن طيبة، 2023، صفحة 15.14)

1. الكفاءة: تسمح المنصات بتبادل المعلومات حول السلع والخدمات والأموال... الخ بين المنتجين والمستهلكين، وكيفما كان حجم المنصة ومهما بلغت من التعقيد أو السهولة، فإن الغاية الأولى منها هي ملاءمة التفاعلات القائمة فيها وضمائها، باعتبارها المحرك المحوري للتأثير الشبكي، وهذه التفاعلات الأساسية تشمل ثلاث مراحل أساسية خلق القيمة والحفاظ عليها واستهلاكها، وتكمن كفاءة المنصة في الحوكمة الجيدة لهذه التفاعلات وللإستفادة منها وتوجيهها بشكل إيجابي في تحقيق المنفعة المتبادلة بين الأطراف. كما تشمل أيضا مجموعة من المعايير الأخرى التي تتكامل فيما بينها واللازم توفرها في كل منصة أهمها السرعة، سهولة التصفح التوافق مع الأجهزة المختلفة مثل الحواسيب الشخصية والهواتف الذكية. إضافة إلى وجود نسخة للمنصة على شكل تطبيق المظهر أو التصميم الاحترافي، حوافز الشركاء الانفتاح والتنظيم.
2. الحماية والأمن المعلوماتي: يعد من بين المعايير الواجب احترامها في بناء أي منصة حيث يعد تدفق البيانات المتبادلة بين الأطراف، عبر المعاملات بالغة الحساسية خصوصا بالنسبة إلى الشركات، كما أن احترام خصوصية المستخدمين تفرض حفظ بياناتهم الشخصية، وجميع عملياتهم، وتخزينها عبر المنصات بطريقة آمنة والحيلولة دون استخدامها في أغراض أخرى، وتعد مسألة الأمن والحماية معيارا حاسما في كل منصة، لذلك لا بد من التأكد من أن شركة الخوادم التي تستضيف وتخزن بيانات المستخدمين، وتوفر خدمة الأمن والحماية المعلوماتية تتمتع بالشفافية والمسؤولية في هذا المجال.
3. إضافة ميزات جديد: تعد من أهم الخصائص التي يجب أن تتوفر عليها المنصة الرقمية، وهي تمنح للمنصة نوعاً من التجديد والمواكبة المستمرة من حيث الوظائف والخدمات والتطبيقات، مما يضع المستخدمين بشكل دائم أمام الجديد ويعطيهم انطباعا إيجابيا بأن المنصة تتطور بصفة مستمرة وتمنحهم أدوات أكثر مرونة تلبي حاجاتهم، وتسهل استخداماتهم، مثل أدوات متقدمة في البحث والتقييم، أدوات الدعاية والإشهار، تحويل الأموال

مشاركة الوثائق والوسائط المختلفة، خدمة الدعم الفني، إضافات لها علاقة بالجذب والتواصل والتفاعل وغيرها، عموماً فعن هذه التطبيقات والخصائص تختلف باختلاف نوع المنصة وأهدافها ومجال تخصصها.

الفرع الثاني: عوائق المنصات الرقمية.

تؤثر على انتشار الأعمال الإلكترونية في مصر والعالم العربي العديد من العوامل الاقتصادية والإدارية والتنظيمية والثقافية كما يلي: (عبدالفتاح، 2013، صفحة 14.13)

أولاً: العوامل الاقتصادية.

- انخفاض متوسط الدخل (توزيع الدخل)؛
- ارتفاع تكلفة استخدام التكنولوجيا الجديدة.

ثانياً: العوامل الإدارية والتنظيمية.

- عدم وجود إطار قانوني؛
- عدم وجود مؤسسات مالية؛
- ضعف مؤسسات الأعمال؛
- عدم وجود إطار حماية المستهلك.

ثالثاً: عوامل البنية التحتية.

- ضعف المستوى التكنولوجي؛
- ضعف مستوى شبكات الاتصالات؛
- عدم توافر البنية الأساسية للكهرباء.

رابعاً: عوامل مرتبطة بطبيعة السوق العربي.

- الاقتصاد غير الرسمي؛
- تفتت السوق؛

- ضعف قيم السوق؛
- صغر حجم مؤسسات الأعمال.

خامسا: العوامل الثقافية.

- الأمية ومستوى التعليم؛
- اللغة؛
- ضعف المحتوى العربي على شبكة الإنترنت؛
- الخوف من الثقافة الغربية؛
- التخوف من التحول الرقمي.

الفرع الثالث: إيجابيات وسلبيات استخدام المنصات الرقمية.

أولا: إيجابيات استخدام المنصات الرقمية.

للمنصات الرقمية العديد من المميزات التي تعمل على توفير تجربة استخدام متميزة للمستخدمين وتتلخص في النقاط التالية: (بجي، 2023، صفحة48).

1. التفاعلية: تتيح المنصات الإلكترونية بيئة تعلم تفاعلية بين المعلمين والمتعلمين، حول المحتوى التعليمي من خلال تسخير أساليب تقنية للتفاعل سواء تزامنيا أو بعدها.
2. المرونة: تسمح المنصات الرقمية للمتعلم فرصة العودة للمحتويات التدريبية، في أي زمان ومكان من جهة، ومن جهة أخرى تتوسع في محتوياتها الرقمية المواكبة للموضوعات العصرية.
3. التعلم الذاتي: يتحقق لدى أوساط المتدربين من خلال إمكانية العودة للمحتويات الرقمية والمعطيات التدريبية، بإتاحة حرية اختيار الزمان والمكان والقضاء على الفروق الفردية.
4. التنوع في عرض المحتوى: تسعى المنصات لعرض محتويات رقمية غنية، بإستخدام عدة طرق، للعرض التي تعزز إثارة القدرات العقلية لدى المتعلم والمتدرب من أجل الإبداع في أساليب التفكير وتنمية المهارات.
5. التواصل: الاتصال بين المتعلمين والمعلم من خلال استخدام التقنيات التكنولوجية الحديثة.
6. تخفيض التكلفة: يفتح مقاعد الاستيعاب أعداد كبيرة لإتاحة التعلم للجميع بأقل جهد وتكلفة.

7. سهولة تعدد طرق تقييم وتطوير المتعلم: تستخدم المنصات الرقمية طرق متنوعة لتقييم المنضمين للعملية التدريبية باستخدام عملية الاختبارات القصيرة الإلكترونية، والدورات التدريبية لتطوير المهارات في إطار المجموعات التي تتوج هذه الأخيرة بشهادات المحفزة.
8. الوصول السهل والسريع للخدمات والمنتجات: حيث يمكن الوصول إلى المنصات الرقمية من مكان وفي أي وقت مما يجعلها أكثر سهولة وسرعة في الاستخدام.
9. توفير الوقت وتقليل التكاليف: حيث يمكن للمستخدمين تنفيذ المهام المختلفة على المنصات الرقمية بشكل سريع وفعال وبأقل التكاليف.
10. التواصل والتفاعل: تسمح المنصات الرقمية بالتواصل والتفاعل بين الأفراد والشركات في جميع أنحاء العالم.
11. المرونة والتحكم: حيث يمكن للمستخدمين تخصيص الخدمات والمنتجات المطلوبة من خلال تلبية احتياجاتهم بطريقة أكثر من ملائمة.

ثانياً: سلبيات استخدام المنصات الرقمية.

رغم الإيجابيات والخصائص التي تميز المنصات الرقمية، إلا أن لإستخدامها العديد من السلبيات نذكر منها: (Kuss و Griffiths، 2017)

1. العزلة الاجتماعية: الاستخدام المفرط يؤدي إلى تقليل التفاعل الواقعي مع الأسرة والمجتمع.
2. ضعف الهوية الثقافية: أغلب المحتوى موجّه لبيئات أجنبية، مما يهّمس القيم واللغة والهوية المحلية.
3. التعرض للأطفال لمحتوى غير ملائم: ضعف الرقابة قد يؤدي إلى مشاهدة مواد عنيفة أو غير أخلاقية.
4. الإدمان الرقمي: الاستخدام المكثف قد يتحول إلى إدمان يؤثر على الأداء الدراسي والنفسي.
5. انخفاض القدرة على التركيز: التنقل المستمر بين المحتويات يضعف الانتباه والتركيز لدى الأطفال والمراهقين.
6. التهميش المعرفي المحلي: نقص المحتوى التربوي الموجه للفئات الناشئة في البيئات العربية يجعل المنصات الرقمية مصدرًا غير كافٍ لتنمية المهارات الثقافية الأصيلة.

المبحث الثاني: عموميات حول الإدارة الإلكترونية.

يعد العصر الحالي هو عصر المعلومات والاتصالات، ونظرا للتطورات التي شهدتها العالم في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، أصبح هناك العديد من التحديات أمام المجتمعات، التي ألقت على الإدارة عبيء الإعداد لتغيير أساليب العمل، من خلال تطوير التنظيمات بشكل عام، لمواكبة كل التغييرات التي تحدث في الإقتصاد العالمي، ومع إنتشار استخدام شبكة المعلومات العالمية (الإنترنت) في شتى المجالات، كان للإدارة كذلك تغيير مرتقب عليها ليترتب على ذلك تحول تدريجي من أنشطة عادية تقليدية إلى أنشطة إلكترونية، فنشأ ما يعرف "الإدارة الإلكترونية" التي تهدف إلى تبسيط الإجراءات، واختصار وقت تنفيذها لتكون بشكل أسرع، وبتكلفة أقل، مما يترتب عليها رفع كفاءة الأداء وتقديم الخدمات بكل جودة.

المطلب الأول: مدخل إلى الإدارة الإلكترونية.

إن الفلسفة الجديدة لبيئة الإدارة الإلكترونية هي نظرتها إلى الإدارة كمصدر للخدمات المقدمة، والمواطن كعميل يرغب في الإستفادة من هذه الخدمات، لذلك فإن الإدارة الإلكترونية كبيئة جديدة وفعالة تسعى لتقديم خدماتها بأجود ما يمكن.

الفرع الأول: نشأة ومفهوم الإدارة الإلكترونية.

أدت التطورات التكنولوجية المتسارعة الى تغييرات في مجال الإدارة حيث إنتقلت المؤسسات من النمط التقليدي إلى إعتقاد الإدارة الإلكترونية.

أولاً: نشأة الادارة الالكترونية

يشير (هار جروف) إلى أن البعض يعتقد أن الإدارة الإلكترونية بدأت مع ظهور الإنترنت في منتصف التسعينيات من القرن العشرين، والواقع أنها بدأت قبل ذلك مع الرقابة الرقمية بالحاسب (CNC)، والتصميم والتصنيع باستخدام الحاسب (CAD/CAM)، والتصنيع المتكامل بالحاسب (CTM)، وتطبيقات الذكاء الاصطناعي وغيرها، والتي مثلت نماذج لإحلال الأنظمة الآلية والإلكترونية والحاسبات في الإدارة محل العاملين في الأنشطة التشغيلية وكذلك محل المديرين في التوجيهات والتعليمات الآلية استناداً إلى برجة مسبقة. (بن عبد الله، 2011، صفحة 55)

- ويشير (عزب محمد عزب) في كتابه إلى أن التطور التاريخي للإدارة الإلكترونية كالتالي: (محمد عزب، 2013، ص 98)
1. استخدم مصطلح المكتب اللاورقي (paperless office) لأول مرة عام 1973 في الولايات المتحدة إشارة إلى فكرة مفادها التحول إلى العمل الرقمي. (digital)
 2. في عام 1974 أخذت مؤسسة (زيروكس) تروج لهذا المفهوم الطموح باعتباره يمثل مكتب المستقبل.
 3. في سنة 1996 كانت بداية الانطلاق لشركة مايكروسوفت في هذا الميدان من خلال استخدام الربط الشبكي بين الحواسيب المستخدمة في مؤسستها مما أدى إلى تقليص الحاجة لاستخدام الورق بقدر كبير جدا.
 4. في نهاية التسعينات استخدم مصطلح الإدارة الإلكترونية مع انتشار شبكة الانترنت العالمية، واعتمد كوسيلة من وسائلها في توفير الخدمات عن بعد.
 5. ظهرت بعض المصطلحات كالإدارة الرقمية والحكومة الإلكترونية، والواقع أن الإدارة الرقمية (digital management) هي تكوين أشمل وأوسع من الأعمال الإلكترونية مثلما أن الأعمال الإلكترونية هي أوسع وأشمل من مضمون التجارة الإلكترونية. فهي إطار يشمل الأعمال الإلكترونية للدلالة على الإدارة الإلكترونية في عالم التجارة والأعمال، ويشمل أيضا الحكومة الإلكترونية (e-government) للدلالة على الإدارة الإلكترونية الحكومية الحكومية الإلكترونية الموجهة إلى الزبائن والمؤسسات الحكومية المختلفة، مع الأخذ بنظر الاعتبار العلاقة المشتركة بينهما.

وفي مصدر آخر، يشير (هار جروف) إلى أن البعض يعتقد أن الإدارة الإلكترونية بدأت مع ظهور الإنترنت في منتصف التسعينيات من القرن العشرين، والواقع أنها بدأت قبل ذلك مع الرقابة الرقمية بالحاسب (CNC)، والتصميم والتصنيع باستخدام الحاسب (CAD/CAM)، والتصنيع المتكامل بالحاسب (CTM)، وتطبيقات الذكاء الاصطناعي وغيرها، والتي مثلت نماذج لإحلال الأنظمة الآلية والإلكترونية والحاسبات في الإدارة محل العاملين في الأنشطة التشغيلية وكذلك محل المديرين في التوجيهات والتعليمات الآلية استناداً إلى برمجية مسبقة. ويشير (نجم) إلى أن التطور التاريخي لتطبيق الإدارة الإلكترونية يمكن تحديده أبعاده على أربعة مستويات وهي كالآتي: (بن عبد الله، 2011، صفحة 56.55)

1. الإدارة الإلكترونية هي امتداد للمدارس الإدارية وتجاوز لها: وقد حدد المختصون في الإدارة مساراً تاريخياً متصاعداً لتطور الفكر الإداري والمدارس الإدارية على مدى أكثر من قرن من الزمن، فمن المدرسة الكلاسيكية إلى مدرسة العلاقات الإنسانية، والتي تنامت وتوجت في المدرسة السلوكية، وإلى المدخل الكمي، ثم مدرسة

النظم في بداية الخمسينيات، ثم المدرسة الموقفية فمدخل منظمة التعلم في الثمانينيات لتتوج مسيرة التطور في منتصف التسعينيات بصعود الإدارة الإلكترونية.

2. الإدارة الإلكترونية هي امتداد للتطور التكنولوجي في الإدارة: والذي اتجه منذ البدء إلى إحلال الآلة محل العامل، وكان هذا في بدء العمليات التشغيلية والأعمال اليدوية النمطية، ثم انتقل إلى أعمال التخطيط والرقابة القابلة للبرمجة كما في التصميم والتصنيع بمساعدة الحاسب الآلي (CAD / CAM) وتخطيط التشغيل بمساعدة الحاسب الآلي (CAPP)، لينتقل إلى العمليات الذهنية المحاكية للإنسان من خلال الذكاء الصناعي الذي يحاكي الذكاء الإنساني سواء في الرؤية الآلية أو اللغة أو الأنظمة الخبيرة ويعتبر الإنترنت وشبكات الأعمال هي التكنولوجيا الأرقى والأكثر عوامة والأسرع توصيلاً والأكثر تشبيكاً. وكل هذا يجعل الإدارة الإلكترونية ذات أبعاد تكنولوجية أكثر من أية مرحلة تاريخية تعاملت فيها الإدارة مع التكنولوجيا، ولعل هذا يفسر أن التطور التكنولوجي في مجال الإنترنت لا يقف عند الأجهزة وإنما يتجاوزها وبدرجة أكبر إلى البرمجيات التي تتعلق بالوظائف والعلاقات وإنجاز الأعمال والصفقات رقمياً عن بعد.

3. الإدارة الإلكترونية هي نتاج تطور تبادل البيانات الإلكتروني: إن الأشكال الأولى لتبادل البيانات الإلكترونية كانت معروفة قبل الاستخدام الواسع للإنترنت، إلا أن هذا التبادل كان متخصصاً في مجالاته الضيقة ضمن وظيفة معينة، إلا أن تبادل البيانات الإلكتروني مع الإنترنت أصبح شبكة داخلية تغطي علاقات المؤسسة مع الموردين والمستفيدين، وكذلك التبادل عبر الشبكة العالمية للمعلومات مع جميع مستخدمي الإنترنت في العالم.

4. الإدارة الإلكترونية من التفاعل الإنساني إلى التفاعل الآلي: فالإدارة الكلاسيكية نظرت في البداية إلى التفاعل الإنساني نظرة سلبية، لأنه يؤدي إلى علاقات شخصية وتنظيم غير رسمي، في حين كانت البيروقراطية تقوم في أحد مبادئها الأساسية على فصل العلاقات الشخصية عن العمل والوظيفة.

ثانياً: مفهوم الإدارة الإلكترونية

يُطرح مصطلح الإدارة الإلكترونية e-Management بصورة مترادفة مع مصطلحات أخرى مثل الأعمال الإلكترونية e-Business والتجارة الإلكترونية e-Commerce إلى غير ذلك من المفاهيم التي تربط ما بين الأنشطة والاتصالات في العالم الرقمي.

وإذا كان من الصعوبة مقارنة مفهوم الإدارة الإلكترونية مع مجالات وأنشطة مثل المصارف الإلكترونية-e-Banking التسويق الإلكتروني e-Marketing أو البريد الإلكتروني e-Mail التوريد الإلكتروني e-Supply... الخ.

إن الإدارة الإلكترونية مفهوم، منظومة، بنية وظائف، وأنشطة، تجب كل الأنشطة والعمليات في مستوى الأعمال الإلكترونية من جهة والأعمال الإدارية الإلكترونية من جهة أخرى، من دون أن يفهم من هذا التمييز معنى الفصل التقليدي الذي كان شائعاً في الماضي بين إدارة الأعمال والإدارة العامة، ذلك لأن مفهوم الإدارة الحديثة يتجاوز هذا الفصل القسري إلى التكامل في الأهداف الإستراتيجية وفي المعايير والإجراءات وحتى التكنيك العملي المستخدم في الإدارة على مستوى الأعمال والإدارة على مستوى المؤسسات ومنظمات الدولة، فإذا كانت الإدارة الإلكترونية هي المظلة التي تطوى في إطارها أنشطة إدارة الأعمال والإدارة العامة فإنها أيضاً الفضاء الرقمي الذي يسهم في توحيد معايير وإجراءات العمل الإلكتروني بغض النظر عن نوع وطبيعة المنظمة.

وتأسيساً على ما تقدم، نستطيع تعريف الإدارة الإلكترونية بأنها: منظومة الأعمال والأنشطة التي يتم تنفيذها إلكترونياً وعبر الشبكات.

كما يمكن القول أن الإدارة الإلكترونية، هي وظيفة إنجاز الأعمال باستخدام النظم والوسائل الإلكترونية، ولذلك تعتبر وظيفة الإدارة الإلكترونية عملية ديناميكية مستمرة، لتحسين إنجاز الأعمال من خلال استخدام شبكات الاتصالات وفي مقدمتها شبكة الإنترنت. فالصفة الديناميكية المتجددة للإدارة الإلكترونية تأتي من طبيعة تكنولوجيا المعلومات التي تتطور بدالة خطية مستمرة، ووفق منطق دارويني لا يجد تطوره سوى القدرة على الابتكار والخلق للممارسين ممن يستخدمون هذه التكنولوجيا الجديدة.

وتقوم الإدارة الإلكترونية بإنجاز الوظائف الإدارية من تخطيط وتنظيم ورقابة واتخاذ القرارات، من خلال استخدام نظم تكنولوجيا المعلومات في داخل المنظمة من ناحية، كما تقوم بعمليات ربط المنظمة بالمؤثرين من موردين، مشترين، عملاء منافسين، أجهزة وهيئات حكومية وذلك بهدف تطوير علاقات المنظمة مع بيئتها من ناحية أخرى.

وقد أضافت الإدارة الإلكترونية وظائف جديدة إليها لم تكن معروفة في السابق فمع الإدارة الإلكترونية تستطيع المنظمة البحث عن الموارد الخارجية Outsourcing كما تسعى إلى تشكيل علاقة تعاقدية مع رأس المال الفكري وموارد إدارة المعرفة.

أي أن الهدف الجوهرى للإدارة الإلكترونية هو تشكيل سلسلة القيمة الحقيقية والمضافة للمنظمة وربط هذه السلسلة باستخدام شبكات الاتصالات وخاصة شبكة الإنترنت بسلسلة قيم المؤثرين من موردين وعملاء وغيرهم وذلك من أجل تحقيق الميزة التنافسية الإستراتيجية المؤكدة. (غالبايسين، 2010، صفحة 23)

يعتبر مفهوم الإدارة الإلكترونية واحدا من المفاهيم الحديثة في علم الإدارة تناوله الباحثون في الإدارة في عدة تعاريف، منها كالآتي:

"يعرف (روبن) الإدارة الإلكترونية إجرائيا بأنها العملية الإدارية القائمة على الإمكانيات المتميزة للإنترنت وشبكات الأعمال في تخطيط وتوجيه الرقابة على المواد والقدرات الجوهرية للمؤسسة والآخرين بدون حدود من أجل تحقيق أهداف المؤسسة". (بن عبد الله، 2011، صفحة 50)

ذكر (غنيم) أن الإدارة الإلكترونية هي مصطلح من عنصرين أساسيين أحدهما:

"الإدارة" وهو يعبر عن نشاط إنجاز الأعمال والمعاملات من خلال جهود الآخرين لتحقيق الأهداف المرجوة بينما "الإلكترونية" أنه يتم أداء هذا النشاط من خلال استخدام الوسائل والوسائط الإلكترونية المختلفة. (بن عبد الله الحسن، 2011، صفحة 50)

"عرفت بأنها منظومة تقنية شاملة تختلف أنشطتها عن أنشطة الإدارة التقليدية كونها تمثل منعطفًا كبيرًا وشاملاً لجميع المجالات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والإنتاجية والتطويرية من أجل تقديم أفضل الخدمات قياساً لما تقدمه الإدارة التقليدية" (عزب، 2013، صفحة 8)

يمكن القول أن الإدارة الإلكترونية هي استخدام التقنيات والوسائط الإلكترونية الحديثة بدلا من استخدام الوسائل التقليدية الورقية في العمليات الإدارية وهذا من أجل تحقيق الكفاءة والفعالية في أداء العمل.

الفرع الثاني: عناصر وأبعاد الإدارة الإلكترونية.

أصبحت الإدارة الإلكترونية ضرورة حتمية لتعزيز الكفاءة وتحقيق الجودة، ويعد فهم عناصر وأبعاد الإدارة الإلكترونية أساساً مهما لتطبيقها بفعالية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

أولاً: عناصر الإدارة الإلكترونية

تتكون الإدارة الإلكترونية من ثلاثة عناصر أساسية هي عتاد الحاسوب Communication Network وشبكة الاتصالات Software، والبرمجيات Hardware، ويقع في قلب هذه المكونات (صناع المعرفة من الخبراء والمختصين) الذين يمثلون البنية الإنسانية والوظيفية لمنظومة الإدارة الإلكترونية.

إن الإدارة الإلكترونية وثورة تكنولوجيا المعلومات هي صنعة الامتزاز الحصب الثلاثية، عتاد الحاسوب والبرمجيات وشبكات الاتصالات، على مدى نصف القرن المنصرم ارتقت هذه التكنولوجيا الثلاثية لتتوالى أجيالها ويتسارع معدل ظهورها.

1. العتاد: ويمثل المكونات المادية للحاسوب ونظمه وشبكاتاه وملحقاته.

2. البرمجيات: فتعني الشق الذهني من نظم وشبكات الحاسوب، وهي تتوزع على فئتين رئيسيتين هما برامج النظام وبرامج التطبيقات.

أ. برامج التطبيقات: وتتفرع إلى:

■ برامج التطبيقات العامة: تضم مستعرضات الويب، برامج البريد الإلكتروني، برامج الدعم الجماعي Groupware، رسوم الحاسوب، الجداول الإلكترونية Spread Sheets وقواعد Databases؛

■ برامج التطبيقات الخاصة: فتكون بحكم طبيعتها متنوعة ومتباينة نذكر منها على سبيل المثال: البرامج المحاسبية، حزم البرامج المالية، برامج التجارة الإلكترونية، برامج تخطيط موارد المنشأة Enterprise Resource Plannin، برامج إدارة المشروعات وغيرها؛

ب. برامج إدارة النظام: وهي في الواقع أكثر تعقيداً من الناحية التقنية مقارنة بغيرها من البرامج من هذه البرامج:

■ نظم التشغيل Operating Systèmes ؛

■ نظم إدارة الشبكة؛

■ مترجمات لغات البرمجة؛

■ أدوات تدقيق البرمجة؛

■ هندسة البرامج بمساعدة الحاسوب CASE .

3. الشبكات: فهي الوصلات الإلكترونية الممتدة عبر نسيج اتصالي لشبكات الإنترنت Intranet الإكسترنات Extranet، وشبكة الإنترنت Internet التي تمثل شبكة القيمة للمنظمة ولإدارتها الإلكترونية.

4. العنصر الرابع والأهم في منظومة الإدارة الإلكترونية هو صناع المعرفة والمديرون، Digital Leaderships من القيادات الرقمية Knowledge Workers والمحللون للموارد المعرفية، ورأس المال الفكري في المنظمة، ويتولى صناع المعرفة إدارة التعاضد الاستراتيجي لعناصر الإدارة الإلكترونية من جهة، وتغيير طرق التفكير السائدة للوصول إلى ثقافة المعرفة.

فضلا عن ذلك، فإن جوهر عمل الإدارة الإلكترونية يرتكز على فكرة تحقيق التعاضد بين عناصر عتاد الحاسوب، والبرامج، وشبكات الاتصال، وذلك من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من الحوسبة والتلقائية في تدفق أنشطة وعمليات المنظمة في الداخل والخارج، وخاصة ضمان توفير الاستجابة السريعة لحوافز التغيير، المتمثلة بالبيئة التنافسية Competitive Environment وظهور التحالفات وأنشطة الأعمال الكونية، وانبثاق الشركات الكونية

ذات البنية الشبكية، وتساعد فكرة تحقيق التعاضد الداخلي والخارجي بين عناصر منظومة الإدارة الإلكترونية، على توفير قدرة استثنائية على المشاركة بالمعلومات التي يتم تبادلها بينياً وفورياً في إطار البنية التنظيمية الداخلية والبيئة الخارجية، وتؤدي هذه العملية إلى زيادة عوائد الأصول الرقمية ورأس مال المعرفة.

باختصار، تعتبر الإدارة الإلكترونية التي تعمل بالتعاوض الإستراتيجي الإلكتروني، نقطة التقاء عتاد الكمبيوتر مع البرمجيات وشبكة الإنترنت وقدرات الإدارة الحديثة، على البناء والابتكار حول هذه الحزمة المتكاملة من عناصر تكنولوجيا المعلومات. (ياسين، 2010، صفحة 3430)

ثانياً: أبعاد الإدارة الإلكترونية

يتفق الكثير من الباحثين على أنه توجد أبعاد ثلاثة أساسية للإدارة الإلكترونية، والتي تسهم في تقديم فهم أدق وأشمل لمفهومها ورسالتها وأهدافها وآلياتها، وتمثل هذه الأبعاد في بعد الزبون، بعد الأعمال، وبعد الدولة وفيما يلي توضيح لكل بعد من الأبعاد: (ساحي، 2021، صفحة 216214)

1. بُعد الزبون:

تتساءل هنا عن ما الذي يريده الزبون من مؤسسة الأعمال؟ من المؤكد أن الزبون يريد المؤسسة أن تعمل بنفس الطريقة أو أفضل من التي تعمل بها المؤسسات الحكومية، كما في حالة دفع الضرائب، وتحديد رخص سير المركبات أو رخص القيادة، ودفع رسوم استهلاك الكهرباء، و الماء ... الخ عبر الإنترنت، أي أن الزبون يطلب الوصول الملائم والفوري للخدمات التي تقدمها مؤسسات الأعمال طوال الوقت وخلال كل أيام الأسبوع أينما وجد بغض النظر عن مكان تواجد ووقت ذلك، وبذلك فإن الزبون يتخلص من أي قيود تمنعه أو تحد من وصوله إلى الخدمات باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بأنواعها ومستوياتها المختلفة.

2. بُعد الأعمال:

يتمثل هذا البعد في طريقة مساهمة الإدارة في تحسين مناخ العمل، وتوفير مزايا مؤسسات الأعمال، فقد صارت هذه المؤسسات المتنوعة تستخدم التجارة الإلكترونية فيما بين بعضها البعض محققة بذلك كثيراً من المكاسب من حيث خفض التكاليف، وتحسين الإنتاجية، والرقابة على المخزون وتحقق تلك المزايا أيضاً عند القيام بالتعامل بين المؤسسات الحكومية ومؤسسات الأعمال فيؤدي ذلك إلى تقليص الروتين من خلال تبسيط الإجراءات، ومساعدة مؤسسات الأعمال على التوصل للمزايا التنافسية، ويتم ذلك من خلال استحداث بنية أساسية راسخة للأعمال يتأكد من فعاليتها وأنها في متناول كل مؤسسات الأعمال من حيث سهولة وسرعة الوصول إليها على الشبكة، و إن توصيل الخدمات العامة من خلال مصدر الحكومة الإلكترونية الفعال والمتكامل، يخلق فرصاً أفضل للأعمال

والحكومة على حد سواء للمشاركة والتحالف بما يحقق مزايا وعوائد كثيرة تعود عليهما معا وعلى الجودة الشاملة للأعمال، وتؤدي هذه المزايا أيضا إلى خفض وتقليص التكاليف الخاصة بالمعاملات، وتسهيل إجراءات الأعمال وقواعد التعامل، وتعزيز علاقات وتعاون الحكومة مع الأعمال والمواطنين الذين يعتمدون على الخدمات والمنافع الحكومية في حياتهم.

3. بُعد الدولة:

يمكن للدولة أن تغير إدراك ومنظور الزبائن فيما يتصل بسوء جودة الخدمة العامة المقدمة والمعاناة التي يلاقونها في الحصول عليها، كما تستطيع إعادة ثقة الجمهور من خلال انتهاج سياسات جديدة موجهة لهم تشعرهم بتلبية احتياجاتهم ومتطلباتهم وحل مشكلاتهم، مما يساهم في تسهيل معيشتهم وإزالة الأعباء الحياتية التي تواجههم، ويستدعي إعادة الثقة و إعادة بناء العلاقات مع المواطنين توفير الخدمات الحكومية بطرق عديدة وأساليب مختلفة دون انتظار ، وبدون شكاوى لا تعرف العدالة أو الإنصاف.

وتعمل الحكومة الإلكترونية الموجهة نحو المواطنين إلى دمج أساليب إدارة العلاقات بالمواطن بأساليب وتكنولوجيا المعلومات ، الاتصالات السلكية واللاسلكية وكافة أنواع الشبكات، بالإضافة لقواعد ومستودعات البيانات لتفويض صلاحياتها لكادر المعرفة الذين يتمتعون بقدرات ومهارات راقية تمكنهم من خدمة الزبائن والأعمال والتفاعل معهم، لتحقيق أعلى مستويات الرضا والقبول لديهم، وحيث أن الإدارة الإلكترونية تقوم أساساً على مفهوم المشاركة ومبدأ التفاعل يجد المواطن نفسه قادراً على المشاركة في اتخاذ القرارات، ومراجعة الأداء والتعليمات مع المؤسسات الإلكترونية المعنية، حيث يمتلك حق الوصول إلى ملفات المعلومات من الحاسوب الخاص به ويحصل على معالجة موحدة للحالات التي يتساءل عنها، وأوقات استجابة قصيرة بل فورية لتساؤلاته وطلب الخدمات، كما يعرف الحد الأدنى من المسؤولية الإدارية تجاهه.

الفرع الثالث: أهداف الإدارة الإلكترونية.

للإدارة الإلكترونية أهداف كثيرة تسعى لتحقيقها في إطار تعاملها مع العميل نذكر منها: (جمبية و بير، 2016، صفحة 2927)

- تقديم الخدمات بسرعة وكفاءة مع تحقيق الجودة الشامل؛.
- توسيع مشاركة المواطنين وثقافة المجتمع؛
- دعم التعاون المستمر بين الهيئات الحكومية وتقديم المشورة للوزارات الحكومية.
- إدارة الإدارات المختلفة كوحدة مركزية مع دعم ومراقبة اتخاذ القرار؛

- تجميع البيانات بشكل موحد وتقليل العشوائية في العمليات الإدارية؛
- الاعتماد على البريد الإلكتروني بدلاً من المعاملات الورقية واكتشاف المشكلات مبكراً؛
- تسهيل الاجتماعات عبر وسائل إلكترونية وتقليل البيروقراطية؛
- إلغاء عامل المكان باستخدام تقنيات الاتصال الحديثة مثل الفيديو كونفرنس؛
- إعادة هيكلة المؤسسات لتحسين الأداء وتوفير الوقت والتكاليف؛
- تطوير الكوادر البشرية ورفع مهاراتها التقنية؛
- توفير بنية تحتية قوية لتكنولوجيا المعلومات؛
- تقديم الخدمات على مدار الساعة مع تبسيط الإجراءات وتقليل التكاليف؛
- ضمان الدقة والموضوعية وتسريع إنجاز المعاملات الإدارية؛
- تعزيز التعلم المستمر وبناء المعرفة؛
- تسهيل الاتصال الداخلي والخارجي بين المؤسسات؛
- تقليل الاعتماد على الورق مما يخفض التكاليف بشكل كبير، يحسن الحفظ والتوثيق، ويوفر مساحات التخزين للاستفادة منها في أمور أخرى.

المطلب الثاني: واقع الإدارة الإلكترونية.

إن تقييم الإدارة الإلكترونية هو بمثابة عملية حيوية دقيقة لفهم العديد من العناصر التي تعزز من تبني الإدارة الإلكترونية بشكل فعال، من دراسة أسباب تبنيها، والتعرف على مراحلها ومتطلباتها وإستكشاف العوامل التي تساهم في نجاحها، إضافة إلى تحديد المعوقات التي قد تتعرض سبيل تطبيقها، وهذا ما سيتم توضيحه في هذا المطلب.

الفرع الأول: أسباب التحول إلى الإدارة الإلكترونية.

إن التحول من الإدارات التقليدية إلى الإدارات الإلكترونية ليس فقط أساسها الحاسبات وشبكة الإنترنت وشبكات الاتصالات وغيرها من الجوانب الفنية، رغم كونها عناصر أساسية ومهمة للإدارة الإلكترونية، ولكنها في الدرجة الأولى قضية إدارية تعتمد على فكر إداري متطور وقيادات إدارية واعية، تستهدف التطوير وتسانده وتدعمه بكل قوة لغرض تحقيق مسئوليتها الرئيسية، وهي خدمة المستفيدين وتحقيق رغبتهم مع الالتزام بأعلى مستويات الجودة والإتقان في العمل.

إن هذا التحول ليس عملية سهلة بل شاقة تعتمد أساليب علمية وتقنيات تتطلب خبرات وتخصصات رائدة، وتستغرق وقتاً في الإعداد والتخطيط ينبغي أن تتيحه القيادات الإدارية العليا بصبر، وتوفر للقائمين عليها الامكانيات المادية والمالية اللازمة وفق المقومات الموضوعية المقررة في تلك المشروعات.

ولذلك تنطلق عملية التحول إلى الإدارة الإلكترونية من الحاجة إلى مواكبة التطورات في عالم الأعمال ، في ظل التطور السريع في تكنولوجيا المعلومات والشبكات الإلكترونية، للوصول إلى منظمة منافسة وفاعلة، تقدم خدماتها للراغبين فيها في الوقت والمكان ووفق المواصفات التي يرغبها هؤلاء المستفيدون.

ويرى عامران من أسباب التحول إلى الإدارة الإلكترونية مايلي:

- التطور السريع في أساليب وتقنيات إدارة الأعمال؛
- ازدياد المنافسة بين المؤسسات وضرورة وجود آليات للتمييز داخل كل مؤسسة؛
- الاتصال المستمر بين العاملين على اتساع نطاق العمل؛
- تحسين الخدمات المستمر؛
- تحسين مشاركة الموظفين؛
- إعادة تعريف البيئة الاجتماعية؛
- ضبط الأداء وفق مواصفات معينة.

بينما يشير ياسين أن هنالك أسباباً أخرى للتحول إلى الإدارة الإلكترونية، مثل انبثاق ثورة المعلومات والمعرفة والعولمة بكل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والثقافية.

ويرى الباحث أن أحد أهم الأسباب التي أدت إلى تحول منظمات الأعمال للإدارة الإلكترونية هي تطور تكنولوجيا المعلومات، التي أصبحت وسيلة أساسية في إحداث التطوير التنظيمي ، كما أن العولمة فرضت على منظمات الأعمال الدخول إلى الأسواق الإلكترونية والافتراضية التي لا يمكن المنافسة فيها بدون منظمات تستخدم

الإدارة الإلكترونية. (الحيت، 2017، صفحة 3635)

الفرع الثاني: متطلبات الإدارة الإلكترونية وخطوات تطبيقها.

أولاً: متطلبات الإدارة الإلكترونية

كفي تقوم الإدارة الإلكترونية فلا بد من توفير عدة متطلبات لقيامها، وهذه المتطلبات تتنوع ما بين إدارية وبشرية وتقنية وذلك على النحو الآتي:

1. المتطلبات الإدارية: هناك عدة متطلبات ومستلزمات إدارية ينبغي أن تقوم بها الإدارة بكافة مستوياتها

، حتى توفر الأطر الإدارية التنظيمية لإستخدام الإدارة الإلكترونية وهي عديدة يورد منها ما يلي:

- إدارة تتبنى مشروع الإدارة الإلكترونية: بحيث تعتبر الإدارة العنصر الأساسي في عملية التحول وذلك ب:
- الاعتماد على أساليب علمية تتطلب خبرات وتخصصات رائدة للتحول إلى المنظمة الإلكترونية؛
- تحسين العلاقات بين أقسام المنظمة الإلكترونية داخلياً، بالإضافة إلى تعزيز تفاعلها مع المنظمات والجهات الخارجية و تقوية علاقاتها بالمعاملين؛
- تحسين مستوى الخدمة وترشيد الموارد وذلك برفع جودة الخدمات مع استخدام الموارد بشكل أكثر كفاءة، وضمان الالتزام بالمواصفات الفنية والقانونية والإدارية بعد الدراسة والتمحيص؛
- تبسيط الهياكل التنظيمية وتقليل عدد الوظائف، والاستعانة بالعاملين الأكثر تأهيلاً وتدريجياً لتحقيق كفاءة أعلى.

■ القوانين والتشريعات:

وهي الأطر التشريعية من إصدار القوانين والأنظمة والإجراءات التي تسهل بدورها التحول نحو الإدارة الإلكترونية وتحديثها وفقاً للمستجدات.

■ التخطيط الإستراتيجي للتحول:

كفي يتم تطبيق الإدارة الإلكترونية بطريقة منظمة، وتمكن المنظمة من التحول إليها لابد من وضع الخطط الواضحة والمحددة، كما يُشترط عند وضع إستراتيجية ينبغي أن يكون شاملاً على مستوى المنظمة أي تجنب ان ينفرد كل قطاع أو إدارة بإعداد مشروعها الخاص للتحول لأن هذا الأمر يؤدي إلى تفتيت الجهود، وتبديد الموارد وتضييع الوقت.

■ توفير البنية الأساسية (فنية ومعلوماتية):

يجب توفير بنية أساسية فنية مناسبة متمثلة في توفير الحاسبات الآلية وشبكات الاتصال وبنوك المعلومات وكذلك تأمين وحماية البيانات والمعلومات والاتصالات، كذا توفير التكنولوجيا الملائمة من توافر للأجهزة، والمعدات،

والبرامج، وأساليب ومصادر المعرفة الملائمة في كافة المؤسسات، وإتاحتها للاستخدام الفردي والمؤسسي على أوسع نطاق ممكن.

■ توعية الجمهور:

ويقصد بها التوعية الاجتماعية بثقافة الإدارة الإلكترونية ومتطلباتها، فمن واجبات المنظمة توعية الجمهور لهذا التحول، نظرا لأن التحول كـي يُترجم من فكرة إلى واقع عملي يحتاج بطبيعة الحال إلى جهود ومتطلبات عديدة، يأتي في مقدمتها وعي الجمهور لطبيعة التحول والإستعداد النفسي، والسلوكي، والتقني، والمالي، وغير ذلك من متطلبات التكيف معه.

2. المتطلبات البشرية:

يمثل العنصر البشري اهم مدخل لتطبيق الإدارة الإلكترونية، بحيث يعتبر العنصر الأساسي والمحرك في تطبيق الإدارة الإلكترونية، فهذه الأخيرة لن تلغي العنصر البشري، ولن تحل الآلة محله، إنما هو الذي يسيرها، لذلك يتطلب الأمر عاملين متقبلين لفكرة الإدارة الإلكترونية ليس هذا فحسب فلا بد أيضا أن يكون جميعهم قادرين على التعامل مع معطيات الإدارة الإلكترونية وهناك بعض المهارات المطلوبة بخصوص العنصر البشري، ومنها:

- التأهيل المناسب؛
- التكفير الإستراتيجي؛
- القدرة على التكيف؛
- أن يكونوا على درجة من التعلم والثقافة؛
- أن يتمتعوا بالمهارات الإجتماعية الجيدة اللازمة للعمل الجماعي.

وهناك أهم الوظائف المتعلقة بالمستلزمات البشرية التي تدير التقنية الإلكترونية الإدارية من بينها:

- مدير النظام: الذي يتولى تأمين مستلزمات إدارة النظام بالكفاءة والفعالية من خلال ممارسة وظائف التخطيط والتنظيم والتوجه والرقابة؛
- مسؤول البيانات: يتولى مسؤولية العمليات الخاصة بإدارة البيانات وذلك من خلال تحديد أنواع البيانات المتاحة أمام المنظمة، مصادر هذه البيانات، أشكالها، نماذج الاستثمارات المستخدمة في تجميعها؛
- مسؤول قاعدة المعلومات: ويتولى مسؤولية الجوانب الفنية المتعلقة بتصميم قاعدة المعلومات في النظام؛

■ محلل ومصمم النظام: ويتولى الجوانب المتعلقة بتحليل وتصميم وتطبيق الأنظمة وذلك من خلال فحص المشكلات لأغراض الدراسة التفصيلية وتحديد مستلزمات الضرورية للوصول إلى حلول لهذه المشاكل أو دراسة هذه الأنظمة؛

■ فريق المبرمجين: ويتولى مهمة إعداد صياغة البرامج وتطبيقها لأجل القيام بمعالجة البيانات؛

■ الكتبة (مدخلو البيانات): هم الذين يقومون بإدخال البيانات في النظام لضمان توفرها للاستخدام لاحقاً، كما يتمثل دورهم في:

- تحويل البيانات الموجودة في صيغة مكتوبة.

- استخدام وسائط مثل الأقراص الممغنطة لتخزين هذه البيانات.

■ المتخصصون في تقنية الاتصال:

- يضمنون تدفق البيانات إلى النظام من المصادر الأصلية؛

- يضمنون إيصال المعلومات للمستخدمين بما يلي احتياجاتهم؛

- يفترض أن يكون لديهم إلمام بوسائل وتقنيات الاتصال ومعوقاتها؛

■ المتخصصون في تشغيل الأجهزة وصيانتها: وهم الفنيين الذين يتولون تشغيل الحاسبات ومحلقاتها بعد تغذيتها بالبيانات والبرامج وأيضاً القيام بأعمال إصلاح الأعطال التي تصيب الأجهزة والمعدات الأخرى؛

3. المتطلبات التقنية:

تتكون أدوات الإدارة الإلكترونية من الحاسبات والبرامج وتقنية الاتصال.

■ الحاسبات الإلكترونية:

تتكون الحاسبات الإلكترونية من مكونين أساسيين هما: المكون المادي Hardware المكون البرمجي Software

■ المكونات المادية Hardware

هي قطع وملحقات يتكون منها جهاز الكمبيوتر وتنقسم إلى:

- وحدة المعالجة: Processing Unit

الوحدة المسؤولة عن العمليات الحسابية والمنطقية ومعالجة البيانات والاتصالات بين وحدات الكمبيوتر وتنفيذ أوامر البرمجة والإشراف على العمليات.

- وحدة الذاكرة: Memory Unit

مجموعة دوائر إلكترونية تحفظ البيانات والأوامر التي تحتاجها وحدة المعالجة وتنقسم إلى:

أ. الذاكرة العشوائية: RAM Random Access Memory

تحتفظ بالبيانات مؤقتاً أثناء التشغيل والعمل عليها يتم فقدانها عند إيقاف التشغيل أو انقطاع الكهرباء قبل حفظها في وحدات التخزين.

ب. ذاكرة القراءة فقط: Read Only Memory

تحتفظ فقط بالبيانات الأساسية الضرورية لبدأ التشغيل مثل (معلومات وحدات الإدخال والإخراج المتصلة بالجهاز) ومعلومات عن الشركة المصنعة ولا تفقد بإيقاف التشغيل.

- وحدات الإدخال: Input Units

تقوم بإدخال البيانات والمعلومات وإيصالها للمعالجة مثل لوحة المفاتيح Keyboard، الفأرة Mouse، الماسح الضوئي Scanner

- وحدات الإخراج: Output Units

تقوم بإخراج وعرض البيانات والمعلومات بعد المعالجة مثل الشاشات Monitors، الطابعات Printers، السماعات الصوتية Speakers

- وحدات التخزين: Storage Units

تحتفظ وتخزن البيانات بناء على طلب المستخدم ولا تفقد البيانات بإيقاف التشغيل أو انقطاع الكهرباء بعد تنفيذ أمر الحفظ وانتقال البيانات من الذاكرة العشوائية إلى وحدة التخزين وتشمل:

أ. الأقراص الصلبة: Hard Disks من المكونات المادية للجهاز للتخزين الداخلي؛

ب. وحدات تخزين خارجية مثل الأقراص المرنة Floppy Disks ؛

ت. بعض أجهزة الكمبيوتر تحتوي قارئ الأقراص الضوئية: CD-ROM يقوم بقراءة البيانات من أقراص عاكسة للضوء تخزن البيانات عليها بأشعة الليزر تستخدم للقراءة للبيانات فقط.

- وحدات تخزين خارجية أخرى: External Storage Units

وحدات يتم وصلها خارجياً مثل الذاكرة الفلاشية flash disk والقرص الصلب الخارجي external hard disk

■ المكونات البرمجية: Software

المكونات غير الملموسة التي تشمل نظم التشغيل ولغات البرمجة والبرامج التطبيقية.

- أنظمة التشغيل: Operating Systems

مثل. Microsoft Windows .

لغات البرمجة: Programming Languages .

مثل لغة الفيجيوالبيسيك Visual Basic .

- برامج التشغيل المساعدة: Utilities Programs

مثل: برامج تصفح الأقراص

- تقنيات الاتصال الإلكتروني: هي وسائل الاتصال الإلكتروني ومن أهمها (الهاتف المتطور - نظم الاستنساخ

عن بعد)

■ الهاتف المتطور:

يقوم الهاتف بأداء مهام إضافية باستمرار بناء على تقنيات جديدة مثل الاتصال اللاسلكي والمرئي

■ نظم الاستنساخ عن بعد:

تمكن من ارسال المواد المكتوبة باليد والرسومات والصور والنصوص المطبوعة

■ المحطات الطرفية (النهايات):

قناة توصل بين وحدة المعالجة والقائمين على تغذيتها بالبيانات وتتوسط المستخدمين من مخرجات نظام المعلومات

والنظام ذاته، اذ تستخدم كجهاز اخراج واسترجاع البيانات المطلوبة من المستخدمين وتؤدي وظائف وحدات

الإدخال والإخراج منها:

آلة كتابة اعتيادية، لوحات تحكم موضوعة على طاوولات، محطات العرض البصري، الأفلام الضوئية، أجهزة

الاتصال الصوتي، قارئ البطاقات والأشرطة.

وقد تكون هذه المحطات قريبة من الكمبيوتر ووحدة المعالجة وملتصلة بها بواسطة الاسلاك او قد تكون بعيدة

تستخدم وسائل اتصال عن بعد بينها وبين الحاسوب.

■ الاتصال باعتماد كمبيوتر:

يمكن وصل المستخدمين بنظام معلومات ادارية في اطار شبكة اتصالات باعتماد الكمبيوتر ومكوناته، خاصة وانه

يتعلق بعدد كبير من المحطات الطرفية.

■ الشبكات:

تتمثل وظائفها في تسهيل مشاركة المعلومات والبرامج وغيرها من موارد النظام بين عدد كبير من المستخدمين.

ومن انواعها:

- الشبكات السلكية:

وتصنف وفق عدة اعتبارات:

أ. علاقات الأنظمة مع بعضها:

✓ شبكات الند للند: Peer To Peer Networks مجموعة اجهزة متصلة يحتوي كل جهاز على مجموعة ملفات تشاركه فيها الأجهزة الأخرى.

✓ شبكات الخادم / العميل او المستفيد: Client / Server Networks

يتصل في هذا النوع من الشبكات مجموعة من أجهزة الكمبيوتر تسمى العملاء او المستخدمين Clients بجهاز

واحد يسمى الخادم Server

ب. النطاق الجغرافي:

شبكة المنطقة المحلية: Local Area Network LAN

تتكون من جهازين أو أكثر من أجهزة الكمبيوتر بالإضافة إلى الطرفيات Terminals وأجهزة أخرى مثل الطابعات

ووحدات الإدخال والإخراج وتتكون من:

✓ جهاز الخدمة الرئيسي: Main Server

مثل جهاز كمبيوتر شخصي سريع يتحكم في برامج مكتوبة خصيصا لتشغيل نظام الشبكة، ويختلف الحاسوب

الأم عن محطاته الطرفية في أن جميع المعالجات للتطبيقات على شبكة محلية تجرى في محطة العمل ويقوم جهاز

الخدمة بالتحكم في مرور المعلومات وتنظيمها.

✓ محطات العمل: Work Stations

من الكمبيوترات الشخصية تلحق بالشبكة لتستفيد من الخدمات التي تؤدي عليها.

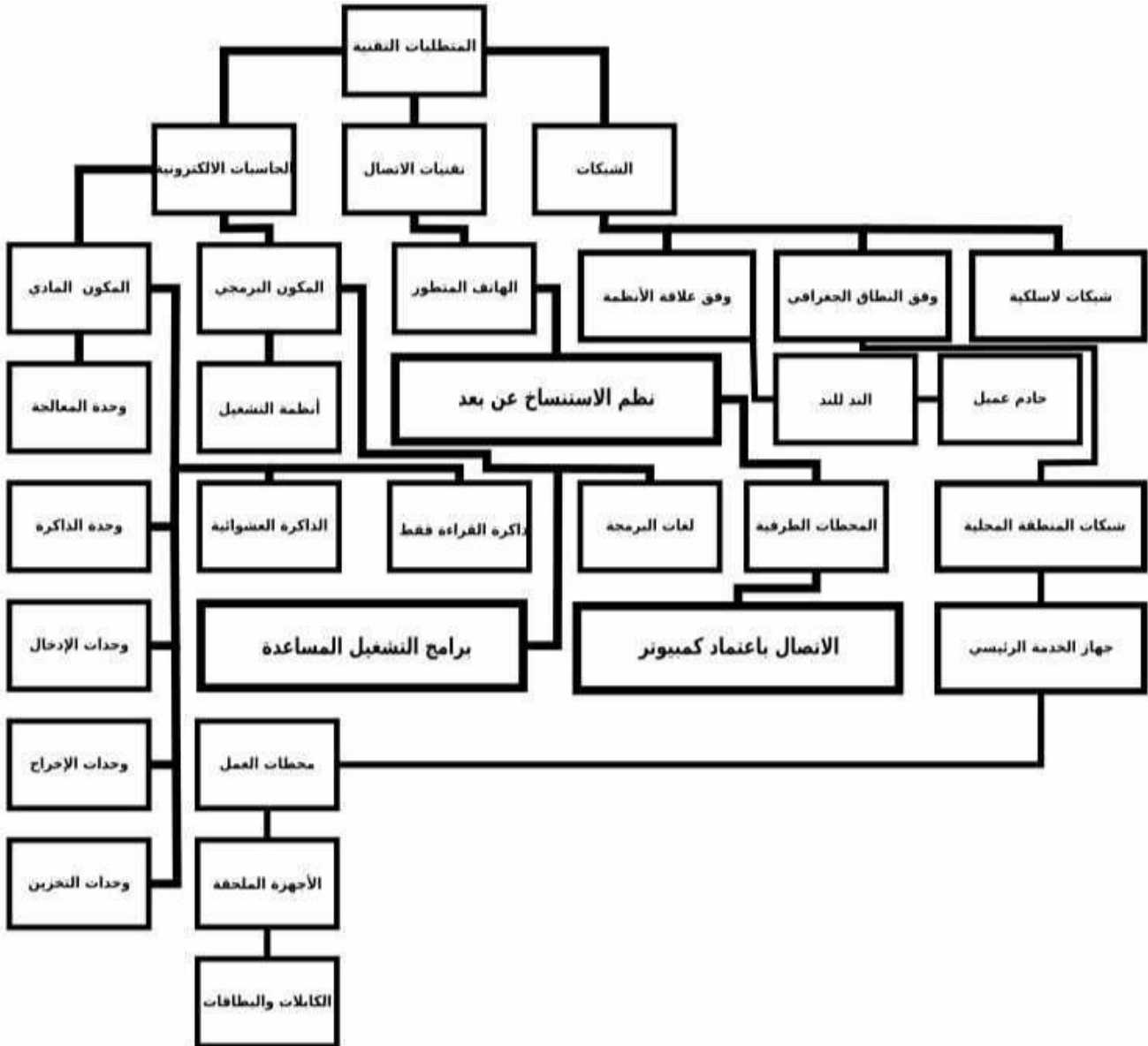
الأجهزة الملحقة مثل الطابعات Printers والراسمات Plotters والكاميرات وغيرها.

الكابلات والبطاقات Cables & Cards وهي المكونات التي توصل اجزاء الشبكة ببعضها ببعض.

- الشبكات اللاسلكية: Wireless Networks

يستخدم الغلاف الجوي كوسط لنقل البيانات مثل الموجات متناهية القصر Microwave والأشعة تحت الحمراء Infrared أو موجات الراديو. (بن عبد الله، 2011، صفحة 96.77)

الشكل رقم (02): المتطلبات التقنية للإدارة الإلكترونية.



المصدر: من تصميم الطلبة

ثانياً: خطوات تطبيق الإدارة الإلكترونية

وجد Lulian أن هناك عدداً من الخطوات اللازمة لتطبيق نظام الإدارة الإلكترونية في منظمات الأعمال

وهي: (الحيت، 2017، صفحة 4140)

- توثيق جميع العمليات الداخلية والخارجية للمنظمة؛
- تعريف المتطلبات والفوائد المرجوة من تطبيق نظام الإدارة الإلكترونية؛
- اختيار المزود للبرمجيات والأدوات اللازمة لتطبيق نظام الإدارة الإلكترونية؛
- شراء أو تطوير البرمجيات والأدوات اللازمة لتطبيق نظام الإدارة الإلكترونية؛
- فحص واختبار نظام الإدارة الإلكترونية وقدرته على تنفيذ العمليات المطلوبة منه
- الصيانة الدورية والتحديث المستقبلي والدوري للنظام.

بينما اقترح السالمي والسليطي أن خطوات تطبيق الإدارة الإلكترونية في منظمات الأعمال هي كالآتي:

1. إعداد الدراسة الأولية: لإعداد هذه الدراسة يلزم تشكيل فريق عمل يضم متخصصين في الإدارة والمعلوماتية لغرض معرفة واقع حال الإدارة من تقنيات المعلومات وتحديد البدائل المختلفة، وجعل الإدارة العليا على معرفة تامة في كل النواحي المالية والفنية والبشرية.
 2. وضع خطة التنفيذ: عند إقرار توصية الفريق من قبل الإدارة العليا في تطبيق الإدارة الإلكترونية في المنظمة، لا بد من إعداد خطة متكاملة ومفصلة لكل مرحلة من مراحل التنفيذ.
 3. تحديد المصادر: لا بد من تحديد المصادر اللازمة لتطبيق خطة التنفيذ، ومن هذه المصادر الأجهزة والمعدات والبرمجيات المطلوبة والموارد البشرية التي تحتاجها الخطة لغرض التنفيذ.
 4. تحديد المسؤولية: عند تنفيذ الخطة، لا بد من تحديد الجهات التي سوف تقوم بتنفيذها وتمويلها بشكل واضح ضمن الوقت المحدد في الخطة والتكلفة المرصودة لها.
 5. متابعة التقدم التقني: نظراً للتطور السريع في مجال تقنية المعلومات، لا بد من متابعة كل المستجدات في المجال التقني من اتصالات وأجهزة وبرمجيات وغيرها من العناصر التي لها علاقة بهذا المجال.
- يرى الباحث أن خطوات تطبيق الإدارة الإلكترونية في منظمات الأعمال هي خطوات منطقية متسلسلة ومتتالية وكما يلي:

1. تقييم الواقع الحالي للمنظمة من حيث جاهزيتها لإدخال التكنولوجيا الحديثة، وتقييم الثقافة التنظيمية للعاملين وقدرتهم على استخدام الوسائل التكنولوجية بكفاءة.

2. معرفة الجدوى الاقتصادية والفوائد المرجوة من تطبيق الإدارة الإلكترونية.
3. إعداد الدراسة الأولية بجميع جوانبها المالية والفنية وجانب الموارد البشرية.
4. البدء بوضع الخطط التنفيذية للتطبيق.
5. تحديد متطلبات تنفيذ الخطط ومن هذه المتطلبات البرامج والمعدات وتحديد الجهات المسؤولة عن تنفيذ هذه الخطط.
6. البدء بالتطبيق وفق جدول زمني محدد.
7. التغذية الراجعة.

الفرع الثالث: مزايا ومعيقات تطبيق الإدارة الإلكترونية.

أولاً: مزايا تطبيق الإدارة الإلكترونية

للإدارة الإلكترونية مميزات عديدة يمكن تلخيص أهمها كما يلي: (الحيت، 2017، صفحة 34)

1. مميزات الإدارة الإلكترونية للمنظمة:
 - إدارة ومتابعة الإدارات المختلفة للمنظمة وكأنها وحدة مركزية؛
 - الدقة والسرعة في إنجاز الأعمال؛
 - زيادة الإنتاجية الإدارية؛
 - توفير المعلومات اللازمة إلكترونياً لجميع المستويات الإدارية؛
 - زيادة الكفاءة والفاعلية للمنظمة؛
 - تقليل مخالفة الأنظمة.
2. مميزات الإدارة الإلكترونية للمتعاملين مع المنظمة:
 - الشفافية والوضوح في كيفية الحصول على الخدمات من المنظمة؛
 - إمكانية التواصل مع المنظمة في أي مكان وزمان؛
 - سرعة الحصول على الخدمات؛
 - المشاركة في رسم سياسة المنظمة من خلال التغذية العكسية؛
 - وصول الخدمات إلى المتعاملين مع ضمان سرية وأمن المعلومات؛
 - إتاحة الخيارات المتعددة للمتعاملين في نوعية الخدمة المطلوبة وفقاً لرغباتهم.
3. مميزات الإدارة الإلكترونية للعاملين في المنظمة:

- وضوح الاختصاصات والمسؤوليات للعاملين في ظل الإدارة الإلكترونية؛
- تنمية مهارات وقدرات العاملين التقنية ؛
- سهولة أداء الأعمال بسبب توحيد نماذج إجراءات العمل الإلكترونية؛
- استمرار الاتصال الفعال بين العاملين والمستويات الإدارية؛
- تحقيق اللامركزية الإدارية مما يحقق سرعة أداء المهام بيسر وسهولة ؛
- سرعة الحصول على المعلومات اللازمة لأداء الأعمال من خلال الأرشيف الإلكتروني للمنظمة؛
- التوثيق الإلكتروني لجهود العاملين من خلال الرقم السري لشخصية كل موظف مما يحفزهم على الإبداع والتميز .

ثانياً: معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية

في ظل الإقبال الشديد من المؤسسات على استخدام الإدارة الإلكترونية وتطبيقاتها والتفاعل معها بدون تخطيط، وبالإضافة لصعوبة تطبيقها وتفعيلها، تظهر بعض المعوقات، منها ما يلي: (بن عبد الله، 2011، صفحة 82.80)

1. معوقات متعلقة بالأفراد:

- قلة الإلتزام؛
- عدم وجود تأييد كاف من الإدارة العليا؛
- مقاومة العاملين للعمل؛
- تخوف الأفراد من التغيير؛
- تخوف الأفراد من خسارة مناصبهم؛
- أساليب الرقابة والمتابعة؛
- تسارع التطور في ثقافة المعلومات جعلت من مهمة التدريب وإعداد العاملين على التقنيات مسألة بالغة الصعوبة والتعقيد؛
- ندرة المستلزمات البشرية كما ونوعاً، فتطورات التكنولوجيا الحديثة في مجال الحاسبات وتقنيات الإتصال نجم عنها الحاجة إلى عناصر بشرية متدربة تمتلك خبرات ومهارات جيدة في هذا المجال.

2. معوقات متعلقة بالعمليات الإدارية نفسها:

- الصعوبة في الحصول على المعلومات الدقيقة والكافية؛
- تركيز الاهتمام بجانب عن آخر أي صعوبة التكامل بين الموقع المادي والموقع الإلكتروني للمؤسسة، فإلى جانب بعض المؤسسات ظلت إماتقليدية أو رقمية، فإن البعض الآخر أخفق في الجمع بين الإثنين، وذلك لأن هذا الجمع يتطلب جهوداً كبيرة في إدارة الموقع الإلكتروني لصالح الأعمال التقليدية، وجهوداً كبيرة في توظيف قدرات الويب؛

3. معوقات متعلقة بالتكلفة:

- تكاليف التأسيس العالية من استثمارات كبيرة في البرمجيات والأجهزة؛
- تكاليف الصيانة والتحديثات المتواصلة؛
- تكاليف تأمين البيانات وحمايتها من الإختراقات والهجمات بشتى أنواعها؛
- تكاليف الإلتزام باللوائح والقوانين المتعلقة بالإدارة الإلكترونية؛
- تكاليف تحديث البنية التحتية التكنولوجية لتناسب مع الأنظمة الإلكترونية؛
- زيادة التكاليف المترتبة على اختيار وتدريب العاملين على الأنظمة؛
- تكلفة إدارة التغيير للتعامل مع مقاومة التغيير من قبل الموظفين.

4. التهديدات الأمنية

- تهديد أنظمة أمان المؤسسات عبر جرائم المخترقين والمتسللين إلى قواعد معلومات المؤسسة؛
- حدوث الأعطال التي تؤدي لتسرب البيانات وضعف أمان الشبكات أي أن أنظمة الشبكات غير مؤمنة بشكل جيد؛
- احتمال وقوع اخطاء من الموظفين تؤدي إلى تسرب البيانات؛
- نقص في إستراتيجيات الاستجابة السريعة للحوادث الأمنية التي تقع؛
- هجمات البرمجيات الخبيثة الضارة التي قد تؤدي لتعطيل النظام وإتلاف البيانات.

المبحث الثالث: علاقة المنصات الرقمية بالإدارة الإلكترونية في الجامعة.

أصبحت المنصات الرقمية أداة محورية في دعم الإدارة الإلكترونية بالجامعة، إذ تساهم في تسهيل الإجراءات، وتسريع المعاملات، وتحسين جودة الخدمات المقدمة.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول علاقة المنصات الرقمية بالإدارة الإلكترونية في الجامعة.

يقتضي فهم علاقة المنصات الرقمية بالإدارة الإلكترونية في الجامعة، الإلمام بمجموعة من المفاهيم الأساسية التي توضح طبيعة هذا الترابط ودوره في تحسين الأداء الإداري الجامعي.

الفرع الأول: التعريف بالجامعة.

لقد حاول الفلاسفة والكتاب والباحثين على حد سواء وضع مفهوم للجامعة، ولكن كباقي الكثير من المصطلحات لم يستطع أحدهم إعطاء تعريف شامل ودقيق لها، فكلمة الجامعة في اللغة العربية مشتقة من اسم جمع من التجمع والتجميع، أما كلمة الجامعة باللغة الإنجليزية فهي "university" مأخوذة من الكلمة "universitas" وتعني الإتحاد الذي يضم ويجمع القوى ذات النفوذ في مجال السياسة من أجل ممارسة السلطة، ونلاحظ أن كلمة جامعة بالعربية هي ترجمة دقيقة عن الكلمة باللغة الإنجليزية لأن من مدلولاتها أنها مؤسسة جامعة للعلوم والمعارف بشتى أنواعها وتخصصاتها الأساسية والفرعية.

ومع ذلك فإن الجميع يتفقون على حقيقة الجامعة كونها مورد ثمين، وأنها الثورة الحقيقية بالنسبة للأفراد والشعوب، وهذا صحيح ليس فقط بالنسبة للأفراد وإنما أيضاً للمؤسسات والحكومات، كون الجامعة تشبه الكائن الحي إلى حد كبير في تفاعلاتها مع عالمها الخارجي، فهي تسعى إلى الحصول على القوة من خلال تجميع المعرفة بأشكالها ونشرها وتوزيعها بين رأس المال البشري فيها وهي بذلك تحقق القوة الحقيقية.

كما تعتبر الجامعة آخر المنظومات التعليمية في حياة الأفراد، والتي يتوقف أداؤها لوظيفتها على مجموعة من العوامل بعضها يتعلق بالهياكل، وبعضها الآخر يتمثل في التنظيمات التي تسود فيها وتحكمها، بالإضافة إلى البرامج التي تقدمها والمناخ الثقافي والاجتماعي الذي تعمل فيه. فالحقيقة أن الجامعة لا تعيش في فراغ ولا يمكن أن تنتعش إلا إذا كيفت نشاطاتها التعليمية وبحوثها مع متطلبات المجتمع، وقد تهمش ويستغنى عنها إذ ما هي عجزت

عن تحقيق هذا التكيف، فالجامعة تزدهر وتتطور كلما نجحت في أن تكون مركزا نشطا للإبداع العلمي والثقافي، والذي يدخل في إطار تقدم المجتمع ورفقه.

كما تعد كذلك مؤسسة إنتاجية تعمل على إثراء المعارف وتطوير التقنيات وتهيئة الكفاءات مستفيدة من التراكم العلمي الإنساني في مختلف المجالات العلمية والإدارية والتقنية، إذ تمثل صورة من صور المنظمات المعقدة التي تمثل بدورها الأنماط والأشكال التنظيمية المختلفة للعمل الجمعي والمجتمعي وبخاصة ما ينطوي عليه ذلك العمل من البناءات التنظيمية الرسمية للمجتمع.

والمشرع الجزائري، إيماناً منه بالأهمية البالغة للجامعة اعتبرها مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تساهم في تعميم العلم ونشر المعارف وإعدادها وتطويرها وتكوين الإطارات اللازمة لتنمية البلاد مجانا . ولذلك فقد وضعها تحت وصاية الدولة خدمة للأهداف السياسية والاقتصادية والثقافية المحددة من طرفها (مداح، 2010، صفحة 189.188).

الفرع الثاني: نماذج عن المنصات الرقمية الرائدة في الإدارة الإلكترونية في الجامعة.

هناك العديد من نماذج المنصات الرقمية الرائدة في الإدارة الإلكترونية بالجامعة نذكر أهمها:

1. نظم إدارة التعلم (LMS): تُستخدم هذه المنصات لإدارة الدورات الدراسية، وتقديم المحتوى التعليمي، والتواصل بين الطلاب والأساتذة، كما تتيح هذه المنصات للجامعات إدارة المقررات الدراسية، وتقديم المهام والواجبات، وتصحيح الاختبارات، وتقديم التغذية الراجعة للطلاب.
2. Blackboard:

هو نظام إلكتروني لإدارة العملية التعليمية إلكترونياً ومراقبة كفاءتها في المؤسسة التعليمية، حيث يحاكي هذا النظام بيئة التعليمية التقليدية من حيث إتاحة الوسائل التعليمية المتعددة للمقررات وطرق تواصل الطلبة مع الأساتذة على مدار الساعة ومن أماكن مختلفة. يستخدم هذا النظام من قبل عمادة التعليم الإلكتروني، الكليات والمعاهد. (نبذة تعريفية بنظام التعلم الإلكتروني، بلا تاريخ).

3. Sakai

هو نظام مفتوح المصدر بالكامل، مصمم من قبل المعلمين ولصالحهم لتلبية احتياجات التعليم والتعلم المتطورة في بيئات التعليم الحضوري والتعليم عن بعد. يركز على احتياجات المعلمين، ويوفر الاستقلالية

والتحكم للمؤسسات التعليمية، مع ضمان الخصوصية والأمان لبيانات الطلاب، يعتبر خياراً مثالياً للمؤسسات التي ترغب في نظام إدارة تعليم فعال، قابل للتطوير، وملائم لميزانياتها، يتميز بالخصائص التالية: (مقال حول نظام إدارة التعلم ساكاي، 2024)

- مفتوح المصدر: يتيح ذلك الوصول المجاني، وإمكانية التنزيل، والاستخدام، والتخصيص، دون الحاجة لعقود دعم أو رسوم ترخيص يُمكن هذا النهج من التطوير المستمر للنظام بناءً على مدخلات المستخدمين واحتياجاتهم؛

- مدفوع بالمعلمين: تشجع Sakai مشاركة المعلمين في تطوير النظام، مما يضمن أن يكون النظام مناسباً لاحتياجاتهم وممارساتهم التعليمية؛

- الملكية المؤسسية: يمنح Sakai المؤسسات التعليمية ملكية كاملة للنظام، مما يوفر الاستقلالية والتحكم الكامل في تقنياتها التعليمية؛

- المشاركة في إدارة المنتج: يشجع Sakai مشاركة جميع المستخدمين في التخطيط الاستراتيجي وتطوير المنتج، بغض النظر عن حجم المؤسسة؛

- الخصوصية: يتيح Sakai حماية بيانات الطلاب على المدى الطويل، حيث يمكن نشره مع مزود خدمة سحابية مع الحفاظ على التحكم الكامل في البيانات؛

- إدارة شاملة للتعلم: يوفر Sakai مجموعة شاملة من أدوات التعلم والتدريس والتقييم والتعاون عبر الإنترنت، بدءاً من إنشاء المحتوى ووصولاً إلى المناقشات التعاونية.

4. نظم إدارة الجامعة (UMS): تستخدم هذه النظم لإدارة جميع جوانب الجامعة، بما في ذلك التسجيل، والقبول، والتمويل، والموارد البشرية. تُعد هذه النظم أكثر شمولاً من أنظمة إدارة التعلم، حيث تُدمج العديد من الوظائف الإدارية في نظام واحد أمثلة على هذه النظم:

■ Banner:

نظام البانر يدير كافة العمليات الخاصة بالطلاب وعضو هيئة التدريس فيما يخص الحياة الدراسية الجامعية من لحظة القبول حتى تخرج الطالب من الجامعة، وهو نظام مختص بقبول وتسجيل الطلاب ويحتوي على كافة معلومات الطالب وتشمل ما يلي (المعلومات الشخصية، الخطة الدراسية، السجل الأكاديمي، قرار القبول، حالة الطالب وغير ذلك) كما يحتوي نظام البانر على كافة المعلومات عن أعضاء هيئة التدريس من حيث (المعلومات الشخصية، الجدول الدراسي، وغير ذلك) كما يتيح النظام خدمة مراجعة حسابات الطلاب

ويوفر خدمة الحذف والإضافة و معرفة معلومات الدرجات النهائية والسجل الأكاديمي والمعلومات الشخصية من خلال "بوابة الخدمات الذاتية". (نبذة حول نظام الباتر في الإدارة العامة لتقنية المعلومات، بلا تاريخ)

▪ PeopleSoft:

عبارة عن مجموعة من تطبيقات البرامج المصممة لإدارة مختلف جوانب الإدارة الجامعية، بما في ذلك: (مقال حول تطبيقات البرامج المصممة، 2024)

- إدارة البيانات: التعامل بكفاءة مع كميات هائلة من البيانات الطلابية والمالية. المهام الإدارية الآلية: تبسيط عمليات التسجيل والتصنيف والمساعدات المالية؛
- واجهة سهلة الاستخدام: توفر سهولة التنقل للموظفين والطلاب؛
- مجموعة برامج شاملة: تتضمن وحدات لإدارة الطلاب، والاستشارة الأكاديمية، والمساعدات المالية، وإدارة مجتمع الحرم الجامعي؛

إدارة معلومات الطلاب الفعالة: إدارة القبول والسجلات الأكاديمية والمعلومات المالية للطلاب.

5. برامج إدارة البحوث: تستخدم هذه البرامج لمساعدة الباحثين في الجامعة على إدارة مشاريعهم البحثية، وتتبع التقدم المحرز، والتعاون مع الباحثين الآخرين، أمثلة على هذه البرامج:

▪ Zotero:

هو تطبيق مفيد لإدارة وتنظيم المراجع، يتيح جمع الأبحاث وتنظيمها والاستشهاد بها ومشاركتها بسهولة، Zotero يستخدمه الأكاديميون والطلاب والباحثون لإدارة كميات كبيرة من المعلومات بكفاءة مع ضمان تنسيق الاستشهادات والمراجع بشكل صحيح. يمكن تنزيل ملف APK مجاني لـ Zotero.

ومن بين أهم مميزات Zotero هناك قدرته على جمع المراجع والوثائق العلمية تلقائياً من مجموعة واسعة من المصادر، بما في ذلك مواقع الإنترنت وقواعد البيانات الأكاديمية وفهرسات المكتبات. عند تصفح الإنترنت أو البوابات المتخصصة، يمكنك حفظ المقالات والكتب وصفحات الإنترنت والموارد الأخرى في Zotero مكتبتك الشخصية بنقرة واحدة، كما يتيح هذا جمع البيانات الوصفية الشاملة بسرعة مثل المؤلفين والتاريخ والعناوين والمزيد، مما يضمن توفر جميع المعلومات ذات الصلة عند الحاجة إليها. (نبذة تعريفية عن تطبيق زيتورو، 2025)

EndNote ▪

هو برنامج يعمل مع مايكروسوفت وورد (Microsoft Word) لتنسيق وكتابة الإستشهادات (الاقتراسات) في النص تلقائياً، وكتابة قوائم المراجع وفقاً للنمط الذي يختاره الباحث، ويمكن أيضاً بواسطة استخدام قاعدة البيانات شخصية لجمع وتخزين السجلات لمصدر من مصادر المعرفة المختلفة. (مقال حول برنامج أدنوت، 2018)

6. منصات التعاون والاتصال: تُستخدم هذه المنصات لتسهيل التعاون بين الطلاب والأساتذة، وتبادل المعلومات، والمشاركة في المناقشات، أمثلة شائعة:

▪ TeamsMicrosoft:

هو تطبيق تواصل وتعاون يستخدم على نطاق واسع في العمل والتعليم عن بعد، ويتيح هذا التطبيق للمستخدمين التواصل مع بعضهم بعضاً من خلال الدردشة النصية والصوتية والفيديو، ويوفر ميزات عديدة أخرى مثل: (الشرقاوي، 2022، ص 209)

- التحكم في الوصول لعناصر المنهج التي تم تخطيطها والتي يمكن تسجيلها وتقييمها لكل عنصر على حده؛
- دعم التعلم المباشر وغير المباشر متبوعاً بإمكانية الدخول إلى مصادر التعلم المختلفة، والتقييم والإرشاد للمتعلم؛

- متابعة الأنشطة التي يقدمها المتعلم باستخدام عناصر بسيطة لإدارة عملية التعلم؛
- تتيح للمعلمين إمكانية تحديد وتنظيم المقررات والأنشطة التعليمية اللازمة للمتعلم ومتابعة مستوى تقدمه.

تختلف المنصات التي تستخدمها الجامعات حسب احتياجاتها وميزانيتها؛ بعض الجامعات قد تستخدم منصات متخصصة، بينما قد تستخدم جامعات أخرى مجموعة من المنصات المختلفة.

المطلب الثاني: واقع استخدام المنصات الرقمية في الإدارة الإلكترونية في الجامعة.

في ظل التطور التكنولوجي، أصبحت المنصات الرقمية تلعب دوراً مهماً في الإدارة الإلكترونية بالجامعات، وهذه المنصات لها فوائد عدة، ومن جهة أخرى تواجه مجموعة من المعوقات والتحديات ولكن بالمقابل لديها مستقبل واعد في ظل التطورات التي لاتزال في إستمرار دائم.

الفرع الأول: فوائد استخدام المنصات الرقمية في الإدارة الإلكترونية في الجامعة.

تعد المنصات الرقمية ركيزة أساسية في الإدارة الإلكترونية بالجامعة، حيث توفر فوائد متعددة تساهم في رفع مستوى الأداء الإداري، ومن أهم هذه الفوائد نذكر: (مزاوي و آخرون، 2023، صفحة 114)

- تحسين فعالية الأداء واتخاذ القرارة من خلال إتاحة المعلومات الكاملة عن كل ما يخص المؤسسة والموظفين بها، وإمكانية الحصول عليها بأقل جهد؛
- المرونة في عمل الموظف بحيث يمكنه الدخول بكل سهولة للمنصة من أي مكان قد يتواجد فيه، وبالتالي فإن المكتب ليس له حدود باستخدام تطبيقات الإدارة الإلكترونية (يمكن أن يكون من البيت الشارع، المطار، ... إلخ)؛
- الاستخدام الأمثل لموارد المؤسسة ورفع مستوى الكفاءة بها؛
- مساعدة الإدارة العليا في إدارة أعمال المؤسسة، وإدارة مواردها البشرية، أو المالية، أو الإدارية، أو المعلوماتية بكل يسر وسهولة واطمئنان؛
- إدارة أعمال المؤسسة التي تشمل التخطيط والتنفيذ، والتقييم والمتابعة، وإدارة علاقات الأفراد بالشكل الحديث والمنطور؛
- توفير عدد من الخدمات الإلكترونية للموظفين بما يسمح لهم بالحوار والمناقشة، والتعليم الذاتي، والتراسل الإلكتروني، والذي يتمثل في سهولة عقد الاجتماعات عن بعد بين الإدارات المتباعدة جغرافياً؛
- موائمة طبيعة العمل المعتادة، حيث يقوم النظام بالمتابعة الآتية للموظفين، ومدى استجابتهم للأعمال المكلفين بها، وإرسال تقارير المتابعة للإدارة العليا حفظ وتوثيق كافة الأنشطة والمخرجات والوثائق والبيانات الأساسية الخاصة بالمؤسسة الكترونياً؛
- الربط الإلكتروني بين فروع المؤسسة التي تقع في أكثر من نطاق جغرافي؛

- سهولة وسرعة وصول التعليمات والمعاملات الإدارية للموظفين والزبائن والمراجعين والمرونة الفائقة في التعامل مع المعلومات والتحديث الدوري لها؛
- التكامل مع عدد من النظم الفرعية مثل الحضور والانصراف، وإدارة تنمية الموارد البشرية، والتواصل الإلكتروني، والنشرات الصحفية، والنظم المكتبية، والعهددة الشخصية، والنظم المالية؛
- إمكانية التوافق مع أي هيكل تنظيمي لمختلف المؤسسات؛
- سهولة تخزين وحفظ البيانات والمعلومات، وحمايتها من الكوارث والعوامل الطبيعية، من خلال الاحتفاظ بالنسخ الاحتياطية في أماكن خارج حدود المؤسسة، وهو ما يعرف بنظام التحوط من الكوارث (Disaster Recovery System DRS)؛
- المحافظة على البيئة، إذ أن هناك مجال كبير للتوفير والتقليل من الضرر على البيئة، فيمكن لمختلف المؤسسات والأعمال الحصول على فائدة كبيرة.
- من خلال التقليل من استخدام الطاقة، والمياه، والمواد الخام التي تدخل في تنفيذ أعمالهم (ورق، أقلام، حبر، وغيرها) في العمل، فقد تكون الفائدة المالية من خلال تخصيص التكلفة، أو بيئية من خلال التقليل من استخدام الأوراق (قطع الأشجار) أو الأخبار.

الفرع الثاني: معوقات وتحديات استخدام المنصات الرقمية في الإدارة الإلكترونية في الجامعة.

من المسلمات أي مشروع يقام يصاحبه بعض المعوقات، فتارة تكون في سوء التخطيط أو عشوائية التنفيذ، ومن بين المعوقات التي قد تصاحب استخدام المنصات الرقمية في الإدارة الإلكترونية للجامعة الجزائرية ما يلي: (مغراوي و آخرون، 2023، صفحة 117-118)

- عدم توفر الموارد اللازمة لتمويل تطبيق المشاريع الرقمية خاصة مع تدني العائدات الحكومية؛
- عدم وجود تشريعات وأطر قانونية واضحة يتسبب في تأخر أو غياب كلي لإستخدام المنصات الرقمية في الإدارة الإلكترونية للجامعة؛
- الكوارث الوطنية والنزاعات الإقليمية التي من الممكن أن تعطل البنية التحتية وهذا ما يعيق تطبيق الإستراتيجيات الرقمية؛
- المقاومة الهائلة للتغيير من قبل الموظفين الذين يخشون على فقدان وظائفهم؛

- قلة الكفاءات في مجالات تكنولوجيا الاتصالات وغياب البرامج التدريبية المقدمة للمسؤولين والموظفين حول استخدام المنصات الرقمية في الإدارة الإلكترونية للجامعة؛
- عدم وجود أقسام ومراكز إشرافية مؤهلة تتابع وتشرف وتقدم المساعدة الفنية للمسؤولين والموظفين الذين لديهم إهتمام باستخدام المنصات الرقمية وتطبيقات الإدارة الإلكترونية في الجامعة.

الفرع الثالث: مستقبل الإدارة الإلكترونية في الجامعة في ظل استخدام المنصات الرقمية.

يشكل تبني الرقمنة والمنصات الرقمية في إدارة الجامعات الجزائرية نقلة نوعية نحو مستقبل تعليمي أكثر فاعلية واستدامة، فمع التقدم المحرز في هذا المجال، نتوقع تحولا جذريا في أساليب تقديم التعليم واستيعاب المعرفة، حيث تُعزز الرقمنة التفاعلية والشمولية، وتمكّن الطلبة من صقل مهاراتهم في التفكير النقدي، والابتكار، والتواصل الفعّال، وبالرغم التحديات المواجهة، تجسّد الجهود المبذولة التزاما قويا بتحديث المنظومة التعليمية، وبالاستثمار الأمثل في البنية التحتية، وتوفير الدعم الفني والتدريب المستمر، ستُصبح الرقمنة ركيزةً أساسيةً لتعزيز جودة التعليم العالي في العالم، ويتطلب هذا التحول تكاملا وثيقا بين الحكومة، والمؤسسات التعليمية، والقطاع الخاص، من خلال استراتيجيات شاملة تُوظف التكنولوجيا الرقمية بكفاءة ومرونة عالية لمواكبة التطورات المتسارعة. وتُعتبر الرقمنة محورا أساسيا في هذا التحول، حيث يُسهم الاستثمار المستمر في البنية التحتية، وتدريب الكوادر البشرية، وبناء ثقافة رقمية في تعزيز التميز الأكاديمي وتحسين جودة التعليم، إن تحقيق هذه الغاية يتطلب تضامنا وجهود جميع الأطراف المعنية، إلا أنّ الفوائد المتوقعة برر بلا شكّ الجهود المبذولة والاستثمارات المخصصة.

(ندوة حول الرقمنة نافذة المستقبل إلى تحول التعليم العالي في الجزائر، 2023)

خلاصة الفصل

من خلال ما تناولناه في هذا الفصل تمكنا من معرفة ماهية المنصات الرقمية باعتبارها أحد أهم تجليات التحول الرقمي في العصر الحديث، والتي جاءت نتيجة للتقدم التكنولوجي المتسارع الذي فرض على المؤسسات ضرورة التكيف مع بيئة العمل الجديدة. كما تعرفنا على خصائص هذه المنصات، أبعادها، وأهم متطلباتها، وكذا التحديات التي تواجهها، مما يساعد في فهم أفضل لأسس وآليات تفعيلها في المؤسسات المختلفة.

كما تطرقنا إلى الإدارة الإلكترونية التي تعتبر من أبرز الابتكارات الحديثة في عالم التسيير الإداري، حيث أدركنا من خلال هذا الفصل أهميتها في تبسيط الإجراءات الإدارية، وتحسين جودة الأداء، وخفض التكاليف وذلك من خلال توظيف تكنولوجيا المعلومات، وقد تم التعرف على مفهوم الإدارة الإلكترونية، نشأتها، أهدافها، وأبعادها، إضافة إلى واقع تطبيقها داخل المؤسسات ومتطلبات نجاحها.

وقد توصلنا في نهاية هذا الفصل إلى أن هناك علاقة بين المنصات الرقمية والإدارة الإلكترونية، خاصة في بيئة الجامعة، حيث أصبحت هذه الأخيرة في أمس الحاجة إلى تبني المنصات الرقمية من أجل تحسين مستوى خدماتها التعليمية والإدارية على حد سواء، وتعزيز كفاءتها وجودتها في إطار سعيها نحو رقمنة شاملة.

الفصل الثاني:

تحليل واقع المنصات الرقمية ودورها في تعزيز الإدارة الإلكترونية بقسم العلوم الاقتصادية بكلية

العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد خيضر بسكرة.

تمهيد:

بعدها تناولنا في الفصل الأول الإطار النظري لمتغيرات الدراسة المتمثلة في المنصات الرقمية والإدارة الإلكترونية في الجامعة، وكذلك العلاقة بين كلا المتغيرين من الناحية النظرية، سنحاول في الجانب التطبيقي للدراسة تبيان دور المنصات الرقمية في تعزيز الإدارة الإلكترونية في الجامعة بالإعتماد على المنهج الإحصائي باستخدام أداة الاستبيان، حيث تم نشر إستمارة إلكترونية موجهة لعينة من الأساتذة والإداريين بقسم العلوم الاقتصادية، بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، في جامعة محمد خيضر بسكرة، واختبارهم احصائيا ومن ثم محاولة تفسير النتائج، وقد تم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث جاءت كما يلي :

المبحث الاول: التعريف بالمؤسسة محل الدراسة.

المبحث الثاني: علاقة المنصات الرقمية بالإدارة الإلكترونية بقسم العلوم الاقتصادية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد خيضر بسكرة.

المبحث الثالث: عرض وتحليل نتائج الدراسة التطبيقية.

المبحث الأول: التعريف بالمؤسسة محل الدراسة.

سيخصص هذا المبحث في التعرف على المؤسسة محل الدراسة من خلال تناول مجموعة من المفاهيم الأساسية المتعلقة بها بشكل عام.

المطلب الأول: نبذة عن كل من الجامعة الجزائرية و جامعة محمد خيضر بسكرة.

تعد الجامعة الجزائرية جزءا أساسيا من منظومة التعليم الوطني، وقد شهدت تحولات كبيرة وتطورات مستمرة منذ نشأتها، وتجسد الجامعة الجزائرية هذا التطور من خلال توسعها المستمر وتحديث هياكلها ومهامها، وبين هذه الجامعات التي تبرز في المشهد الأكاديمي، نجد جامعة محمد خيضر بسكرة، التي تمثل إحدى المؤسسات الجامعية الرائدة في الجنوب الشرقي للبلاد والتي تميزت بمسار تطوري لافيت منذ تأسيسها.

الفرع الأول: نشأة وتطور الجامعة الجزائرية.

مرت الجامعة الجزائرية منذ الاستقلال بالعديد من المراحل التي أدت إلى نموها وتطورها، قامت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بإنشاء العديد من الجامعات موزعة على التراب الوطني، إلى جانب العديد من المعاهد المتخصصة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مثل مركز البحث في الإعلام العلمي و التقني، مركز تنمية التكنولوجيات المتطورة والديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد. يعد التعليم العالي من أهم القطاعات التي حظيت في الجزائر بالتوسع المستمر والاهتمام لما تقدمه من خدمات التكوين و التعليم لفئات عريضة من المجتمع، وبما تخرجه من موارد بشرية وقادرة على دفع عجلة التنمية في الدولة. يمكن تقسيم المراحل التي عرفها تطور التعليم العالي إلى أربعة مراحل: (قيطوني، 2024، صفحة 234233)

المرحلة الأولى: (1962-1969)

بعد الاستقلال تم وضع المرسوم 63-121 المؤرخ في 18 أفريل 1963 المتضمن تنظيم وزارة التربية الوطنية، حيث نجد أحد مديرياتها مديريةية التعليم العالي وكانت الجامعة مقسمة إلى أربع كليات كلية الآداب و العلوم الإنسانية، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، كلية الطب وكلية العلوم الدقيقة. كان النظام البيداغوجي يتكون من مرحلة الليسانس تدوم ثلاث سنوات شهادة الدراسات المعمقة تدوم سنة، شهادة دكتوراه الدرجة الثالثة تدوم سنتان وشهادة دكتوراه تصل إلى خمس سنوات مدة تحضيرها.

المرحلة الثانية: (1970-1997)

تبدأ هذه المرحلة باستحداث وزارة متخصصة بالتعليم العالي والبحث العلمي التي بادرت بدورها بإصلاح التعليم العالي سنة 1971، حيث تمحورت هذه الإصلاحات حول خيارات كبرى من بينها الديمقراطية، التعريب والجزارة والتوجه العلمي والتكنولوجي.

كما عرفت هذه المرحلة وضع الخريطة الجامعية سنة 1984 بهدف تخطيط التعليم العالي إلى آفاق سنة 2000 في ضوء احتياجات الاقتصاد بقطاعاته المختلفة، وتحقيق التوازن من حيث توزيع الطلبة على التخصصات التي تحتاجها السوق الوطنية كالتخصصات التقنية.

المرحلة الثالثة: (1998-2003)

تبدأ هذه المرحلة من عام 1998 وتميزت بالتوسع التشريعي والهيكلية والإصلاح الجزئي، حيث تم وضع قانون يحدد الإطار الشرعي لقطاع التعليم العالي، ويفتح آفاق جديدة مع ترتيبات تنظيمية مع توسيع البنية التحتية، كما أنه تم توسيع الخريطة الجامعية خلال سنة 2002 إلى إقامة جامعات مراكز جامعية أخرى، ملاحق للجامعات ومدارس عليا ومعاهد في أربعين ولاية، و كان التوزيع شاملا لكافة نواحي الوطن من أجل تحقيق التوازن الجهوي، مما ساهم في تدعيم هيكل قطاع التعليم العالي و تجسيد ديموقراطيته.

المرحلة الرابعة: (2004 إلى اليوم)

- لقد تم تنفيذ العديد المشروعات و البرامج الهادفة لتطوير التعليم العالي و أساليب التكوين، وتم تطبيق نظام LMD الذي بات توجهها عالميا مبنيا على الإنفراد بالرأي الواقعية والتشاور والتدرج في التنفيذ، كما أن النظام المطبق من طرف وزارة التعليم العالي بعد تنظيم نمطي يتخذ شكل هيكلية تعليمية من ثلاث أطوار هي:
 - الليسانس، الماجستير والدكتوراه الذي يمنح آفاق جديدة على الصعيدين الوطني والدولي؛
 - ضمان ترقية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وبما في البحث العلمي الجامعي؛
 - تدعيم الواعد العلمية و التكنولوجية للبلاد؛
 - دراسة التاريخ والتراث الثقافي الوطني وتنميتها؛
 - التعريف بأدوات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي؛

- البحث العلمي والمؤسسات الأخرى وتحفيز تامين نتائج البحث؛
 - دعم تمويل الدولة للأنشطة والمتعلقة بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي؛
 - تامين الأطر المؤسساتية والتنظيمية من أجل التكفل الفعال بأنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي؛
- وبعد تطبيق نظام LMD على منظومة التعليم العالي في الجزائر، استوجب وضع بنى تحتية جديدة لإنجاح عملية التحول الرقمي في الجامعات، كما قامت الجامعة بوضع مجموعة من المنصات التي تسهل عمل أسرة الجامعة من إداريين، تقنيين وأساتذة إلى جانب حسن سير الحياة الطلابية، نذكر البعض منها:

1. بروغرس: Progress

هو منصة رقمية و أداة الكترونية أنشأتها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجزائرية لتطوير الخدمات التي تقدمها الجامعة للأساتذة والطلاب والإداريين، وتتنوع خدماتها بتنوع الفئة المستخدمة لها وهي كالتالي:

- الإدارة (الهيئة البيداغوجية والإدارية):
 - تسيير التسجيلات الجامعية الأولية والنهائية؛
 - إدارة المسارات البيداغوجية والتخصصات؛
 - إعداد ومراقبة الجداول الزمنية للدروس والإمتحانات؛
 - استخراج الإحصائيات والتقارير الإدارية الضرورية؛
 - مراقبة وإدارة النقاط والتقارير البيداغوجية.
- الأستاذ:
 - تحميل المحاضر الرسمية وتوقيعها إلكترونيا؛
 - إدارة قوائم الطلبة في المقاييس المسندة؛
 - إدخال النقاط النهائية للطلبة في النظام؛
 - الإطلاع على التوزيع الزمني للمحاضرات والإمتحانات؛
 - متابعة وضعية الطلبة البيداغوجية.
- الطالب:
 - الإطلاع على النتائج الفصلية والسنوية؛

- تحميل الشهادات (شهادة التسجيل، كشف النقاط...).
- التسجيل البيداغوجي؛
- الإطلاع على المعلومات الشخصية؛
- تقديم طلبات الطعون.

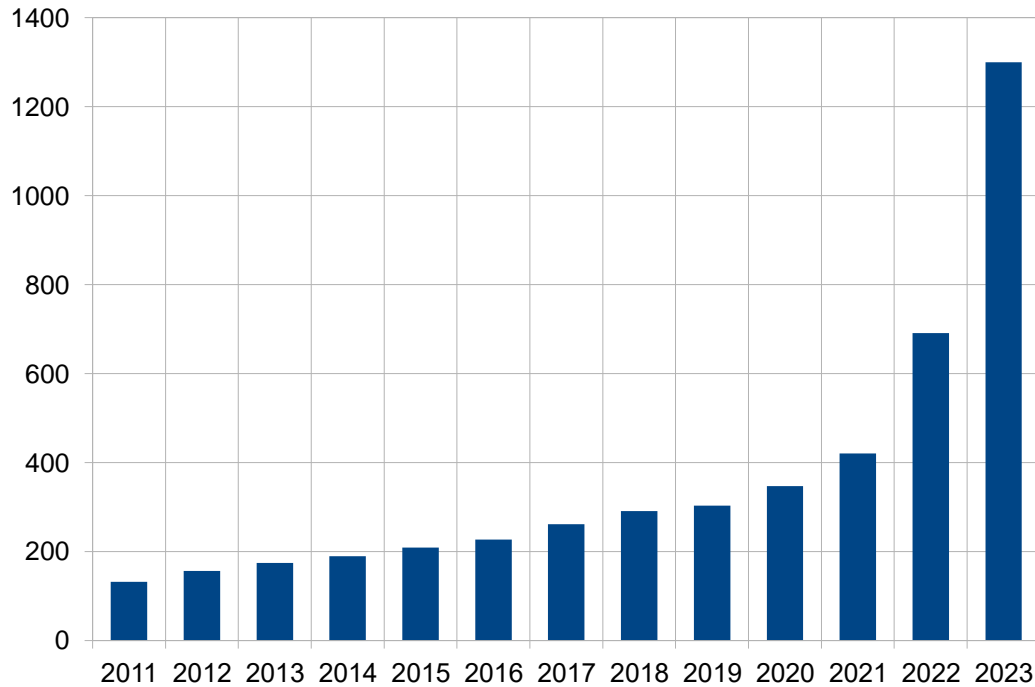
2. الديوان الوطني للخدمات الجامعية الجزائرية Onou:

تم إنشاء الديوان الوطني للخدمات الجامعية بموجب المرسوم التنفيذي 84/95 المؤرخ في 22 مارس 1995 المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 312/03 المؤرخ في 14 سبتمبر 2003، وهو مؤسسة عمومية ذات طابع إداري موضوعة تحت وصاية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية وهي تكمل عمل منصة الخدمات الجامعية بالبروغرس تتمثل مهامها فيما يلي:

- تهيئة ظروف معيشة جيدة للطلبة المقيمين؛
 - متابعة ومراقبة تسيير المنح؛
 - تحسين النشاطات التي تقدمها الإقامات الجامعية من بينها الرياضية العلمية، الثقافية و الترفيهية.
3. كما قامت الجزائر بوضع منصة سنة 2022 توفر مجموعة من البرامج تتمثل في البرامج الوطنية للبحث البرامج الدولية للبحث المشاريع الخاصة للمنشآت ومشاريع ذات الأثر الاجتماعي والاقتصادي.

وتقدم هذه المنصة مجموعة من الإحصائيات من بينها براءات الاختراع الممثلة في الشكل التالي:

الشكل رقم (03): تطور براءات الاختراع في الجزائر من 2011 إلى 2021.



المصدر: (قيطوني، 2024، صفحة 239)

شهد تطور براءات الاختراع تزايدا ملحوظا من سنة 2011 إلى سنة 2021، حيث تم تسجيل 132 براءة سنة (2011)، ليصل سنة (2021) الى 420 براءة اختراع، أما سنة 2023 سجلت براءات الاختراع أكبر عدد سجل من عشر سنوات قدر بـ 1300.

سجلت منصة البحث العلمي والتطور التكنولوجي سنة 2024 مجموعة من الإحصائيات من بينها 1800 مخبر بحث، 30 مركز بحث، 47 وحدة بحث، 117 مشاريع بحث دولية و 421 مشروع لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

4. لبوابة الوطنية للإشعار بالأطروحات P n s t: تم إنشاء هذه البوابة الإلكترونية في ماي 2012 بهدف نشر و دعم البحث العلمي الوطني للأطروحات، من خلال وضع هذه الأخيرة في ملفات لتخزينها وتوضيح كيفية إثراء والاستفادة منه، تفتح هذه البوابة المجال للإطلاع على مختلف الأطروحات و محاربة السرقة العلمية

للأبحاث و الدراسات، حيث سجلت سنة 2019 أعلى عدد التسجيل الأطروحات، وفي السنوات الأخيرة
متوسط تسجيل الأطروحات قدر في 5000 أطروحة. (قيطوني، 2024، صفحة 237)

الفرع الثاني: نشأة وتطور جامعة محمد خيضر بسكرة.

لقد مرت جامعة محمد خيضر بسكرة بمراحل عديدة كي تصبح بالصورة التي هي عليها اليوم، وهذه
المراحل هي: (درنون، 2018، صفحة 121.117)

1. مرحلة المعاهد (1984-1992)

أنشئت جامعة محمد خيضر بسكرة من خلال المعاهد الوطنية التالية:

- المعهد الوطني للري (المرسوم رقم 254 - 84 المؤرخ في 18/08/1984)؛
- معهد الهندسة المعمارية (المرسوم التنفيذي رقم 253-84 المؤرخ في 05/08/1984)؛
- معهد الكهرباء التقنية في عام 1986 (المرسوم التنفيذي رقم 169 - 86 المؤرخ في 18/08/1986).

2. مرحلة المركز الجامعي (1992.1998)

تحولت هذه المعاهد إلى مركز جامعي بمقتضى المرسوم رقم 295-92 المؤرخ في 07 جويلية 1992،
ومنذ عام 1992 تم فتح فروع أخرى تتمثل (معهد العلوم الدقيقة، معهد الهندسة المدنية، معهد العلوم
الإقتصادية الى غير ذلك).

3. مرحلة الجامعة (1998 إلى يومنا هذا)

بصدور المرسوم رقم 219-98 المؤرخ في 07/07/1998 تحول المركز الجامعي إلى جامعة تضم 07 معاهد
وبإصلاح التعليم العالي وبموجب المرسوم التنفيذي رقم 219.98 المتعلق بتنظيم وتسيير الجامعة المتضمن
القانون الأساسي، تحولت هذه المعاهد إلى 3 كليات هي:

- كلية العلوم وعلوم المهندس؛
- كلية الآداب والعلوم الإنسانية والعلوم التجارية؛
- كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية.

كما عدل المرسوم التنفيذي بالمادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 219.98 بحيث أصبحت الجامعة مهيكلية
إداريا في 06 كليات والمتمثلة في:

- كلية العلوم الدقيقة وعلوم الطبيعة والحياة؛
- كلية العلوم والتكنولوجيا؛
- كلية الحقوق والعلوم السياسية؛
- كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية؛
- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير؛
- كلية الآداب و اللغات.

بالإضافة إلى 21 قسم، كما أصبحت مديرية الجامعة زيادة على الأمانة العامة والمكتبة المركزية أربع نيابات مديرية متكلف على التوالي بالمبداين الآتية:

- نيابة مدير الجامعة للتكوين العالي في التدرج والتكوين المتواصل والشهادات؛
- نيابة مدير الجامعة للتكوين العالي فيما بعد التدرج والتأهيل الجامعي والبحث؛
- نيابة مدير الجامعة للعلاقة الخارجية والتعاون والتنشيط والإتصال والتظاهرات العلمية.

المطلب الثاني: التعريف بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد خيضر بسكرة وهيكلها التنظيمي.

تعتبر كلية العلوم الإقتصادية في جامعة محمد خيضر بسكرة حجر الزاوية في إعداد الكوادر المؤهلة في عالم الأعمال والإقتصاد، وفي هذا المطلب سنستعرض مجموعة من الجوانب المتعلقة بها.

الفرع الأول: التعريف بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد خيضر بسكرة.

تأسست كلية العلوم الاقتصادية بموجب مرسوم التنفيذي رقم 397/98 المؤرخ في 1998/12/2 وكانت تسميتها ب: "كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية"، تم فصلها عن كلية الحقوق بناء على المرسوم التنفيذي رقم : 04/255 المؤرخ في: 29/08/2004 وتم تسميتها بكلية العلوم الاقتصادية والتسيير، وبناء على المرسوم التنفيذي رقم: 09/90 المؤرخ في 17/02/2009 تم تغيير التسمية إلى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير وهي تشمل ثلاثة أقسام إضافة إلى النظام الجديد LMD. (سلامي، 2022، صفحة 4746)

ويمكن تعريف الكلية بمايلي: "هي وحدة للتعليم والبحث العلمي بالجامعة في ميدان العلم والمعرفة"، وهي متعددة الاختصاصات وتتولى ما يأتي:

■ تسيير الكلية (من ناحية الأساتذة، العمال، الطلبة)؛

■ الأمر بالصرف؛

■ مسير الميزانية؛

■ المصادقة على مختلف الوثائق في حدود صلاحيات؛

■ القدرة على سلطة العقاب ومنح المكافآت.

2. نائب العميد المكلف بالدراسات المسائل المرتبطة بالطلبة

دوره تنسيق أي يقوم بمراقبة كل ما يتعلق بالشؤون البيداغوجية وشؤون الطلبة، ويتكفل بالمهام الآتية:

■ ضمان تسيير ومتابعة تسجيل الطلبة في التدرج؛ متابعة سير أنشطة التعليم واحد واقتراح كل إجراء من

اجل تحسينه؛

■ مسك القائمة الاسمية والإحصائية للطلبة؛

■ جمع ومعالجة ونشر الإعلام البيداغوجي الفائدة الطلبة.

ويشمل المصالح التالية:

- مصلحة التدريس؛

- مصلحة التعليم والتقييم؛

- مصلحة الإحصائيات والإعلام والتوجيه.

3. نائب العميد المكلف لما بعد التدرج والبحث العلمي والعلاقات الخارجية

دوره يتمثل في تحضير الملفات التي تتعلق لما بعد التدرج ويقوم بمهام الآتية:

■ متابعة سير امتحانات الالتحاق ما بعد التدرج؛

■ أخذ أو اقتراح الإجراءات الضرورية لضمان سير التكوين لما بعد التدرج؛

■ متابعة سير أنشطة البحث العلمي؛

■ تنفيذ برامج تحسين المستوى وتحديد معلومات الأساتذة؛

■ متابعة سير المجلس العلمي المكنية والمحافظة على أرشيفه.

ويشمل المصالح التالية:

- مصلحة متابعة التكوين فيما بعد التدرج؛
- مصلحة متابعة أنشطة البحث؛
- مصلحة التعاون والعلاقات الخارجية.

4. الأمانة العامة للكلية

وهي هيئة تابعة مباشرة للعميد، وتوضع تحت سلطة الأمين العام المكلف بالشؤون المالية والإدارية

والوسائل) وتكلف بما يلي:

- تحضير مشروع مخطط تسيير الموارد البشرية للكلية وتنقيله؛
- تسيير المسار المهني المستخدم للكلية؛
- تحضير مشروع ميزانية الكلية وتنفيذه.

وتشمل الأمانة العامة للكلية المصالح التالية:

- مصلحة المستخدمين؛
- مصلحة الميزانية المحاسبة؛
- مصلحة الوسائل والصيانة؛
- مصلحة الأنشطة العلمية والثقافية والرياضية.

5. مكتبة الكلية

تكلف مكتبة الكلية بالمهام الآتية:

- تنظيم الرصيد الوثائقي باستعمال أحدث الطرق للمعالجة والترتيب؛
- صيانة الرصيد الوثائقي والتحسين المستمر العملية الجردة؛
- وضع الشروط الملائمة لاستعمال الرصيد الوثائقي من قبل الطلبة والأساتذة؛
- مساعدة الأساتذة والطلبة في بحوثهم.

وتشمل المصالح التالية:

- مصلحة تسيير الرصيد الوثائقي؛

- مصلحة التوجيه والبحث العلمي.

6. أقسام الكلية

يوجد أربع أقسام بكلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير المتمثلة في الآتي:

- قسم العلوم الإقتصادية؛
- قسم علوم التسيير؛
- قسم العلوم التجارية؛
- قسم المحاسبة.

المطلب الثالث: لمحة عامة عن قسم العلوم الإقتصادية بكلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد خيضر بسكرة.

يعتبر قسم العلوم الإقتصادية بكلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد خيضر بسكرة من الأقسام التي شهدت تطورا مستمرا، بحيث لم يقتصر أهمية هذا التطور على النواحي التاريخية فقط، بل شمل أيضا التنظيم الإداري والتكوين الأكاديمي الذي يعكس رؤية واضحة لضمان جودة التعليم وتلبية المتطلبات اللازمة.

الفرع الأول: نبذة تاريخية عن القسم.

تم فتح قسم العلوم الإقتصادية في الموسم الجامعي 1991-1992 حيث كان قسما مستقلا، وأول قسم في العلوم الإنسانية. ويصدر المرسوم رقم: 98/397 المؤرخ في 02 ديسمبر 1998 الذي أوجد نظام الكليات أصبح قسم العلوم الإقتصادية مشكلا لكلية الحقوق والعلوم الإقتصادية والتي تضم أيضا قسم علوم التسيير، وقسم الحقوق، وفي السنة الجامعية 2004-2005 أصبح القسم تابعا لكلية العلوم الإقتصادية والتسيير بعد فصلها عن كلية الحقوق والعلوم السياسية. (درنون، 2018، صفحة 121)

الفرع الثاني: الطاقم الإداري و التكوين الأكاديمي للقسم.

يعد الطاقم الإداري والتكوين الأكاديمي من الركائز الأساسية التي يقوم عليها قسم العلوم الإقتصادية، لما لهما من دور في ضمان سير العملية التعليمية وتحقيق أهداف القسم، واللذان يوضحان كما يلي :

أولاً: الطاقم الإداري للقسم.

- رئيس القسم: الأستاذ فريد عبة؛
- مساعد رئيس القسم مكلف بالتدريس والتعليم في التدرج: الأستاذ حمريط رشيد؛
- مساعد رئيس القسم مكلف بما بعد التدرج والبحث العلمي: الاستاذة بالعبيدي عايدة عبير؛
- رئيس اللجنة العلمية: الاستاذ بو عبد الله علي.

ثانياً: التكوين الأكاديمي في القسم.

منح القسم في الدراسات طويلة المدى (4 سنوات) شهادات الليسانس في تخصصي:

- نقود مالية وبنوك ؛
- تسيير المؤسسة.

كما منح في الدراسات قصيرة المدى (3 سنوات) شهادات الدراسات الجامعية التطبيقية في تخصص المحاسبة والضرائب، ومواكبة للإصلاحات الجارية في مجال التعليم العالي والبحث العلمي، باشرت كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير التدريس بالنظام التعليمي الجديد LMD خلال الموسم الجامعي 2005-2006.

ويمنح القسم أيضا شهادات الليسانس L.M.D في تخصص:

- اقتصاد نقدي وبنكي.

كما يمنح القسم شهادة الماستر في التخصصات التالية:

- اقتصاد نقدي وبنكي؛
- اقتصاد دولي؛
- اقتصاد وتسيير المؤسسات.

وسنة 2023 تم اضافة تخصصي:

- اقتصاد رقمي؛
- اقتصاد الطاقة.

فضلا على منحه لدرجات الماجستير منذ الموسم 2001/2002، ويمنح القسم أيضا شهادة الدكتوراه:

- دكتوراه العلوم (المرسوم 98-254)؛
- دكتوراه L.M.D: اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية.

المبحث الثاني: علاقة المنصات الرقمية بالإدارة الإلكترونية بقسم العلوم الاقتصادية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد خيضر بسكرة.

من أجل إستكمال دراستنا ومعرفة علاقة المنصات بالإدارة الإلكترونية في الجامعة، قمنا ببناء استبيان معتمدين على ما ورد في الإطار النظري والدراسات السابقة، والذي أعد خصيصا لقياس اتجاهات عينة الدراسة، وفق المحاور الرئيسية للدراسة، من أجل إختبار إشكالية الدراسة وفرضياتها حول العلاقة بين المنصات الرقمية والإدارة الإلكترونية في الجامعة، وقد وقع إختيارنا على قسم العلوم الاقتصادية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد خيضر بسكرة للدراسة التطبيقية، والذي فيه مجتمع دراستنا، وسنتناول في هذا المبحث الإطار المنهجي والوصفي للدراسة بشكل دقيق.

المطلب الأول: الإطار المنهجي للدراسة التطبيقية.

في هذا المطلب سنتطرق إلى:

الفرع الأول: طرق جمع البيانات.

لقد إعتدنا في دراستنا التطبيقية على المنهج الإحصائي، واستخدمنا أداة الإستبيان كأداة رئيسية في هذه الدراسة مما لها من أهمية، من خلال جمع البيانات من العينة المدروسة، وذلك بصياغة مجموعة من العبارات التي يجيب عليها أفراد العينة بكل موضوعية، ليتم بعدها تحليل الإجابات بمجموعة من الأدوات الإحصائية وإستخلاص النتائج والوصول إلى إجابة عن إشكالية الدراسة.

الفرع الثاني: بناء وصدق أداة الدراسة.

يتناول هذا الفرع كل من بناء أداة الدراسة، صدق أداة الدراسة، واختبار خضوع توزيع الدراسة للتوزيع

الطبيعي.

أولاً: بناء أداة الدراسة

قسم الإستبيان الموضح في الملحق رقم (01) إلى قسمين رئيسيين كما يلي:

القسم الأول: خاص بالبيانات الشخصية لعينة الدراسة من: الجنس، العمر، المستوى التعليمي، الوظيفة، وسنوات الخبرة.

القسم الثاني: خاص بمتغيرات الدراسة والتي تتمثل في كل من المنصات الرقمية كمتغير مستقل والإدارة الإلكترونية كمتغير تابع.

حيث تضمن المحور الأول (المنصات الرقمية) 18 عبارة، مقسمة على (05) أبعاد كما يلي:

- البعد التقني: (04) عبارات؛
- البعد القانوني: (03) عبارات؛
- البعد الإجتماعي: (04) عبارات؛
- البعد الإقتصادي: (04) عبارات؛
- البعد الثقافي: (03) عبارات.

أما المحور الثاني (الإدارة الإلكترونية) فتضمن 10 عبارات، مقسمة على (03) أبعاد كما يلي:

- بُعد الزبون: (03) عبارات؛
- بُعد الأعمال: (04) عبارات؛
- بُعد الدولة: (03) عبارات.

تم تصميم الاستبيان وفق مقياس لكارث الخماسي، حيث تتدرج الإجابات من "موافق بشدة" إلى "غير موافق بشدة"، وتم تخصيص قيم رقمية لكل خيار بهدف التحليل الإحصائي، على النحو التالي: 5 درجات لـ"موافق بشدة"، و 1 درجة لـ"غير موافق بشدة".

الجدول رقم (01): درجات سلم لكارث.

الاستجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	01	02	03	04	05

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات SPSS Version21

ثانياً: صدق وثبات أداة الدراسة

الجدول رقم (02): معامل الثبات العام للإستبيان.

عدد العناصر	ألفا كرونباخ
39	0.953%

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات SPSS Version21

من خلال الجدول أعلاه الذي يظهر إحصائية معامل ألفا كرونباخ لقياس الاتساق الداخلي لعبارات الإستبيان للمتغير الأول المنصات الرقمية، والمتغير الثاني الإدارة الإلكترونية، والتي يبلغ عددها 39 عنصر، تبين أن معامل الثبات ممتاز قدر ب (0.953)، وهو ما يعد مؤشراً على ثبات ممتاز، ويفيد هذا المعامل في بيان ثبات النتائج في حال إعادة تطبيق الإستبيان على نفس العينة، حيث يتوقع الحصول على نتائج جد متقاربة، وبذلك نكون قد تأكدنا من ثبات أداة الدراسة (الإستبيان) مما يعزز من موثوقيتها وصلاحياتها لتحليل النتائج، وبما أن قيمة ألفا كرومباخ مرتفعة جداً (ممتازة)، مما يعد مؤشراً ايجابياً على صدقها الداخلي ومناسبتها لأغراض الدراسة.

المطلب الثاني: الإطار الوصفي لمجتمع الدراسة وأساليب المعالجة الإحصائية المستخدمة.

من أجل تحقيق أهداف الدراسة والوقوف على أبرز ملاحظاتها، كان من الضروري تحديد مجتمع الدراسة، إضافة إلى إختيار الأساليب الإحصائية المناسبة، التي تم إعتقادها في تحليل البيانات واستخلاص النتائج، وفيما يلي سيتم التطرق إلى وصف مجتمع الدراسة، ثم عرض الأساليب الإحصائية المعتمدة في هذه الدراسة.

الفرع لأول: الإطار الوصفي لمجتمع الدراسة.

إن تحديد مجتمع الدراسة بالنسبة للقائم بالبحث شيء مهم، إذ يجب أن يتم إختياره بدقة لتكون جميع المفردات تتوفر على الخصائص المطلوبة لدراستها، فحسب الموضوع المختار للدراسة فإن مجتمع دراستنا المحدد يشمل كل من أساتذة وإداريي قسم العلوم الإقتصادية بكلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد خيضر بسكرة، على أساس ارتباطهم المباشر بالموضوع وبكل المعطيات المتعلقة بهذا المجال، بحيث قمنا بتوزيع استبيان إلكتروني على الفئة المعنية، وقد تم جمع 32 استجابة.

وبالنسبة للخصائص الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة، فإن النتائج جاءت كالتالي:

الجدول رقم(03): توزيع العينة حسب متغير الجنس.

النسبة المتئوية	التكرارات	الجنس
43.8%	14	ذكر
56.3%	18	أنثى
100%	32	المجموع

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات SPSS Version21

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن تكرارات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالاً (32) من أساتذة وإداريي قسم العلوم الإقتصادية بكلية العلوم الإقتصادية والتجارة وعلوم التسيير بجامعة محمد خيضر بسكرة، يتبين لنا أن أكبر نسبة من عينة الدراسة تعود لجنس الإناث وقدرت بنسبة (56.3%) وهو ما يعادل 18 مفردة، فيما كانت نسبة الذكور (43.8%) وهو ما يعادل 14 فرد، حيث كان الفارق بينهم 4 مفردات فقط أي بنسبة (12.5%)

يمكن إرجاع نسبة الإناث أكبر من نسبة الذكور في الأوساط الأكاديمية نظرا لطبيعة المجتمع الأكاديمي الذي تم استهدافه.

الجدول رقم(04): توزيع العينة حسب متغير السن.

النسبة المئوية	التكرارات	السن
3.1%	01	أقل من 30
15.6%	05	من 30 إلى 39
59.4%	19	من 40 إلى 49
21.9%	07	أكثر من 50
100%	32	المجموع

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات SPSS Version21

من خلال الجدول أعلاه الذي يمثل توزيع مفردات العينة وفقا لمتغير السن يتبين لنا أن أكبر نسبة من عينة الدراسة كانت لسن ما بين 40_49 بنسبة (59.4%)، وهو ما يعادل 19 فردا، تليها الفئة التي يبلغ سنها أكثر من 50 سنة و قدرت النسبة ب (21.9%) أي ما يعادل 07 أفراد، ويليهما كذلك نسبة (15.6%) للفئة التي يبلغ أعمارها ما بين 30_39 وهذا ما يعادل 05 أفراد، وأخيرا الفئة التي يتراوح سنها أقل من 30 سنة تحتل المرتبة الأخيرة بنسبة (3.1%) أي ما يعادل فرد واحد.

وعليه نتوصل إلى أن الفئة الأكثر تواجدا بقسم العلوم الإقتصادية بكلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد خيضر بسكرة من أساتذة وإداريين، هي الفئة التي ما بين 40 إلى 48 سنة، نظرا لكونها تمثل الشريحة الأكثر استقرارا مهنيا وخبرة في المجال، مما يعكس تواجدها القوي داخل القسم، وهذا التوزيع العمري قد يكون له تأثير مباشر على أداء القسم من حيث النضج المهني وجودة التسيير الإداري.

الجدول رقم(05): توزيع العينة حسب متغير المستوى التعليمي.

النسبة المئوية	التكرارات	المستوى التعليمي
3.1%	1	تقني سامي
3.1%	1	ليسونس
6.3%	2	ماستر
37.5%	12	دكتراه
50%	16	بروفيسور
100%	32	المجموع

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات SPSS Version21

من خلال الجدول أعلاه الذي يمثل توزيع مفردات العينة وفقا لمتغير المستوى التعليمي، يتبين لنا أن أكبر نسبة من عينة الدراسة تعود لرتبة "بروفيسور" بنسبة (50%) وهو ما يعادل 16 فردا، تليها شهادة "الدكتراه" وقدرت بنسبة (37.5%) أي ما يعادل 12 فردا، ثم أصحاب شهادة "الماستر" بنسبة (6.3%) والذي يعادل 02 من أفراد العينة، وأخيرا شهادتي "الليسونس" و "التقني السامي" ، بنسبة ضعيفة (3.1% لكل واحد منهما) أي ما يعادل شخص واحد لكل مستوى.

وعليه نتوصل إلى أن الفئة الأكثر تواجدا في قسم العلوم الإقتصادية بكلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد خيضر بسكرة من أساتذة وإداريين، هي الفئة ذات المستوى التعليمي العالي جدا "بروفيسور" ، وهو الأعلى مما يعكس مستوى أكاديمي متقدم داخل القسم، وقد يكون له أثر إيجابي على جودة التعليم والتسيير وعلى مصداقية نتائج دراستنا.

الجدول رقم (06): توزيع العينة حسب متغير الوظيفة.

النسبة المئوية	التكرارات	الوظيفة
68.8%	22	أستاذ (ة)
12.5%	04	إداري (ة)
18.8%	06	أستاذ (ة) و إداري (ة)
100%	32	المجموع

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات SPSS Version21

من خلال الجدول أعلاه الذي يمثل توزيع مفردات العينة وفقا لمتغير الوظيفة، يتبين لنا أن أكبر نسبة من عينة الدراسة تعود لوظيفة "أستاذ" بنسبة (68.8%) وهو ما يعادل 22 فردا، تليها وظيفة "أستاذ وإداري" وقدرت بنسبة (12.8%) أي ما يعادل 06 أفراد، ثم أصحاب وظيفة "إداري" بنسبة (12.5%) والذي يعادل 06 أفراد.

ويعكس هذا التوزيع الحضور المكثف للأساتذة داخل قسم العلوم الإقتصادية بطبيعة الحال، وهو ما يعزز من أهمية آرائهم في دراسة مختلف الجوانب المرتبطة بالقسم، سواءا التعليمية أو التنظيمية، كما يُظهر التمثيل المحدود للفتتين الآخرين إلى وجود نوع من التخصص الوظيفي داخل القسم، حيث يبدو أن كل فئة تركز على أداء مهامها دون تداخل كبير في الأدوار.

الجدول رقم (07): توزيع العينة حسب متغير سنوات الخبرة.

النسبة المئوية	التكرارات	سنوات الخبرة
6.25%	02	أقل من 05 سنوات
6.25%	02	من 05 إلى 10 سنوات
25%	08	من 11 إلى 15 سنة

أكثر من 15 سنة	20	62.5%
المجموع	32	100%

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات SPSS Version21

من خلال الجدول أعلاه الذي يُبين توزيع مفردات العينة حسب سنوات الخبرة، نلاحظ أن النسبة الأكبر تعود لفئة أكثر من 15 سنة خبرة بنسبة (62.5%)، أي ما يعادل 20 فرداً من إجمالي العينة، تليها فئة من لديهم خبرة "من 11 إلى 15 سنة" بنسبة (25.0%)، أي 08 أفراد، ثم فئتي ما بين "05 و 10 سنوات" و أقل من 5 سنوات واللذان يمثلان أقل نسبة، وهي (6.25%) لكل فئة أي ما يعادل إثنين لكل فئة منهما.

وعليه، نتوصل إلى أن أغلب أفراد العينة يتمتعون بخبرة مهنية طويلة في المجال، وهو ما يعزز من مصداقية مواقفهم وآرائهم حول المواضيع المدروسة في البحث، نظراً لتراكم تجربتهم ومعرفتهم بمختلف أبعاد العمل الأكاديمي والإداري، كما تشير النتائج إلى تمثيل محدود للفئات ذات الخبرة القليلة، ما قد يعكس قلة توظيف حديث أو استقرار نسبي في الطاقم الوظيفي داخل القسم.

الفرع الثاني: أساليب المعالجة الإحصائية المستخدمة.

للإجابة على أسئلة الدراسة تم معالجة البيانات باستخدام العديد من الأساليب الإحصائية المستخرجة من برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS Version21)، وذلك بعد أن تمت عملية جمع البيانات ومن ثم فرزها وترميزها، والأساليب التي تم استخدامها في هذه الدراسة جاءت كالتالي:

1. تم استخدام جداول التوزيعات التكرارية والنسب المئوية لتمثيل الخصائص الديمغرافية والشخصية الأفراد مجتمع الدراسة.

■ الجداول التكرارية: تُستخدم لعرض عدد الأفراد في كل فئة من فئات المتغير (مثل عدد الذكور والإناث)؛

■ النسب المئوية: توضح نسبة كل فئة مقارنة بالمجموع الكلي، لتسهيل المقارنة بين الفئات المختلفة.

2. لقياس مدى ثبات أداة الدراسة تم استخدام معامل الفا كرونباخ Alpha de Cronbach ومعامل الصدق لقياس الصدق البنائي.

- عامل كرونباخ ألفا: يستخدم لقياس مدى اتساق الإجابات داخل الاستبيان، أي مدى ثبات الأداء عند تكرار القياس؛
- معامل الصدق البنائي: يُستخدم لتقييم مدى دقة أداة الدراسة في قياس المفهوم الذي صُممت لقياسه.
- 3. تم استعمال معاملي التفرطح Kurtosis والإلتواء Skewtness لإختبار خضوع توزيع الدراسة للتوزيع الطبيعي.
- معامل الإلتواء: يقيس مدى انحراف توزيع البيانات عن التماثل، أي إذا كانت البيانات مائلة لأحد الجانبين؛
- معامل التفلطح: تقيس درجة تركيز القيم حول المتوسط، ومدى ارتفاع أو انبساط قمة التوزيع.
- 4. تم الاستعانة بالمنحنيات البيانية لاختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة.
- المنحنيات البيانية: رسومات توضح شكل توزيع البيانات، وتستخدم للتحقق بصريا مما إذا كانت تتبع توزيعا طبيعيا.
- 5. حساب كل من الوسط الحسابي والانحراف المعياري كمقاييس النزعة المركزية، من أجل وصف متغيرات الدراسة.
- الوسط الحسابي: هو المعدل العام للقيم، ويستخدم كمؤشر لمستوى المتغير؛
- الانحراف المعياري: يستخدم لقياس مدى تشتت البيانات حول المتوسط، أي مدى التفاوت بين القيم.

المبحث الثالث: عرض وتحليل نتائج الدراسة.

في هذا المبحث سنقوم بتحليل البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة، تحليلاً وصفيًا وإستدلاليًا ومن ثم دراسة الفرضيات المتعلقة بدراستنا.

المطلب الأول: تقييم العينة لعبارات متغيرات الدراسة .

سوف نقوم في هذا المطلب بتحليل نتائج الإستبيان وذلك لمناقشة أبعاد ومحاور الدراسة، بالإعتماد على سلم لكارث الحماسي.

الفرع الأول: تقييم العينة لعبارات المنصات الرقمية.

في هذا الجزء سوف نقوم بالتحليل الإحصائي لعبارات المحور الأول الخاصة بالمنصات الرقمية.

الجدول رقم (08): تقييم عينة الدراسة لعبارات المنصات الرقمية.

الترتيب	مستوى القبول	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة (النسب المئوية)					العبرة	الرقم
				موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		
/	متوسط	0.771	3.28	البعد التقني						
02	متوسط	0.937	3.34	3.1%	56.3%	12.5%	28.1%	0%	01	تقدم الجامعة لنا برامج تدريبية متخصصة لتعزيز مهارات استخدام المنصات الرقمية في الإدارة الإلكترونية
04	متوسط	1.164	2.75	6.3%	31.3%	0%	56.3%	6.3%	02	لدي جهاز رقمي وتدفق انترنت قوي في الجامعة والمنزل
01	متوسط	0.878	3.6	3.1%	28.1%	43.8%	21.9%	3.1%	03	تسعى الجامعة دائما لمعالجة الأعطال التقنية بسرعة وكفاءة
03	متوسط	0.906	3.22	3.1%	43.8%	25%	28.1%	0%	04	تقوم الجامعة بتحديث الأجهزة والبرمجيات المستخدمة بانتظام لمواكبة التطورات التقنية
/	متوسط	0.718	3.25	البعد القانوني						
02	متوسط	0.669	3.44	3.1%	43.8%	46.9%	6.3%	0%	05	توجد لوائح وقوانين واضحة تنظم العمل باستخدام المنصات الرقمية

الفصل الثاني: تحليل واقع المنصات الرقمية ودورها في تعزيز الإدارة الإلكترونية بقسم العلوم الإقتصادية بكلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد خيضر بسكرة

01	متوسط	0.840	3.56	%3.1	%6.3	%28.1	%56.3	%6.3	06	تحمي تدابير وتنظيمات الأمن السببراني ببيانات المستخدمين بالشكل الكافي
03	متوسط	0.948	3.06	%6.3	%18.8	%40.6	%31.3	%3.1	07	توجد آليات فعالة للإبلاغ عن أي انتهاك يتعلق بالأمن الرقمي
/	مرتفع	0.621	3.97	البعد الاجتماعي						
03	مرتفع	0.808	3.84	%0	%9.4	%12.5	%62.5	%15.6	08	المنصات الرقمية تسرع حل المشاكل الادارية
01	مرتفع	0.530	4.09	%0	%0	%9.4	%71.9	%18.8	09	تحسن المنصات الرقمية من تجربة الحصول على الخدمات الجامعية
02	مرتفع	0.995	3.91	%6.3	%3.1	%6.3	%62.5	%21.9	10	المنصات الرقمية تعزز التواصل الايجابي مع الطلبة
01	مرتفع	0.818	4.09	%3.1	%0	%9.4	%59.4	%28.1	11	تبنى المنصات الرقمية مجتمعًا جامعيًا متفاعلاً
/	مرتفع	0.530	3.9	البعد الاقتصادي						
01	مرتفع	0.523	4.28	%0	%0	%3.1	%56.6	%31.3	12	تساهم المنصات الرقمية في تقليل التكاليف الإدارية من خلال تحسين كفاءة استخدام الموارد وتقليل الاعتماد على الطباعة والأوراق
04	متوسط	0.622	3.5	%0	%0	%56.3	%37.5	%6.3	13	يتم توفير ميزانية خاصة برقمنة العمليات الادارية
02	مرتفع	0.842	4.00	%3.1	%0	%15.6	%56.3	%25	14	تُدفع حقوق التسجيل الكترونيا
03	متوسط	0.842	3.53	%3.1	%6.3	%31.3	%53.1	%6.3	15	أدى استخدام المنصات الرقمية إلى تقليل الحاجة إلى التوظيف في بعض المهام الإدارية
/	مرتفع	0.573	3.95	البعد الثقافي						
01	مرتفع	0.397	4.19	%0	%0	%0	%81.3	%18.8	16	ساهم استخدام المنصات الرقمية في الادارة الالكترونية بالجامعة في نشر الثقافة الرقمية
02	مرتفع	0.644	3.81	%0	%3.1	%21.9	%65.6	%9.4	17	سهّلت المنصات الرقمية في الإدارة الإلكترونية بالجامعة عملية تبادل المعارف والخبرات
03	مرتفع	0.683	3.72	%0	%6.3	%21.9	%65.6	%6.3	18	استخدام المنصات الرقمية في الإدارة الالكترونية بالجامعة ساهم في تطوير المهارات

الفصل الثاني: تحليل واقع المنصات الرقمية ودورها في تعزيز الإدارة الإلكترونية بقسم العلوم الإقتصادية بكلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد خيضر بسكرة

03	مرتفع	0.958	3.72	%6.3	%3.1	%15.6	%62.5	%12.5	عزز استخدام المنصات الرقمية في الإدارة الإلكترونية بالجامعة ثقافة العمل الجماعي بين الطاقم الفني والاكاديمي	19
/	متوسط	0.73985	3.5313	المنصات الرقمية						

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات SPSS Version21

يتضح من خلال الجدول رقم(10) مايلي:

1. **البعد التقني:** نلاحظ أن قيمة المتوسط الحسابي لهذا البعد بلغ 3.28 والتي تشير إلى مستوى قبول متوسط من قبل عينة المبحوثين بإحتراف معياري قدره 0.771 مما يدل على وجود بعض التباين بين آراء المبحوثين، قد يفسر ذلك وجود إختلافات فردية في التجربة أو الفهم، وتشير النتائج أيضا أن العبارة رقم 03 والتي مفادها (تسعى الجامعة دائما لمعالجة الأعطال التقنية بسرعة وكفاءة)، احتلت المرتبة الأولى في هذا البعد بمتوسط حسابي قدره 3.60 وإحتراف معياري قدر ب0.878، بينما احتلت العبارة رقم 02 والتي مفادها (لدي جهاز رقمي وتدفق انترنت قوي في الجامعة والمنزل)، احتلت المرتبة الأخيرة في هذا البعد بمتوسط حسابي قدره 2.75 وإحتراف معياري قدر ب1.164.

أشارت النتائج إلى وجود بعض الجهود لمعالجة الأعطال وتحديث البرمجيات لكن مزال المستوى "متوسطا" مما يعكس الحاجة لتحسين البيئة التقنية بشكل عام للرفع من كفاءة المنصات الرقمية.

2. **البعد القانوني:** نلاحظ أن قيمة المتوسط الحسابي لهذا البعد بلغ 3.25 بمستوى قبول متوسط وانحراف معياري 0.718، ما يدل على تقارب نسبي في آراء المبحوثين، وتشير النتائج أيضا أن العبارة رقم 06 (تحمي تدابير وتنظيمات الأمن السبيرياني بيانات المستخدمين بالشكل الكافي) أعلى متوسط 3.56 بانحراف 0.840، في حين جاءت العبارة رقم 07 (توجد آليات فعالة للإبلاغ عن أي انتهاك يتعلق بالأمن الرقمي) في المرتبة الأخيرة بمتوسط 3.06 وانحراف 0.948.

تعكس هذه النتائج وجود بنية قانونية مقبولة لكنها بحاجة إلى تطوير آليات أكثر فعالية في التعامل مع

الانتهاكات الرقمية.

3. البعد الاجتماعي: نلاحظ أن قيمة المتوسط الحسابي لهذا البعد بلغ 3.97 وانحراف معياري 0.621، وهو ما يدل على توافق مرتفع نسبيا. كما جاءت العبارات 09 و 11 (تحسن المنصات الرقمية من تجربة الحصول على الخدمات الجامعية) و (تبني المنصات الرقمية مجتمعا جامعيًا متفاعلا) في المرتبة الأولى بمتوسط 4.09، في حين احتلت العبارة رقم 08 (المنصات الرقمية تُسرّع حل المشاكل الإدارية) المرتبة الأخيرة ولكن بمستوى مرتفع أيضا بمتوسط 3.84.

تدل هذه النتائج على إدراك كبير للدور الاجتماعي الإيجابي للمنصات الرقمية كما أظهر هذا البعد أعلى مستوى قبول من المبحوثين.

4. البعد الاقتصادي: نلاحظ أن قيمة المتوسط الحسابي لهذا البعد بلغت 3.90 بانحراف معياري 0.530، مما يعكس مستوى قبول مرتفع. كما تصدرت العبارة رقم 12 (تساهم المنصات الرقمية في تقليل التكاليف الإدارية...) بمتوسط 4.28 وانحراف 0.523، في حين جاءت العبارة رقم 13 (يتم توفير ميزانية خاصة لرقمنة العمليات الإدارية) في المرتبة الأخيرة بمتوسط 3.5.

تشير هذه النتائج إلى وعي بدور المنصات الرقمية في تقليل التكاليف، مع الحاجة لمزيد من الاستثمارات الداعمة لرقمنة الإدارة.

5. البعد الثقافي: نلاحظ أن البعد الثقافي سجل متوسطا حسابيا بلغ 3.95 بمستوى قبول مرتفع وانحراف معياري 0.573، كما احتلت العبارة رقم 16 (ساهم استخدام المنصات الرقمية في الإدارة الإلكترونية في نشر الثقافة الرقمية) المرتبة الأولى بمتوسط 4.19 وانحراف 0.397، بينما كانت العبارة رقم 17 (سهلت المنصات الرقمية في الإدارة الإلكترونية عملية تبادل المعارف والخبرات) في المرتبة الأخيرة بمتوسط 3.81.

6. متغير المنصات الرقمية: تشير النتائج إلى أن متوسط القبول العام للمنصات الرقمية بلغ 3.53، وهو ما يعكس مستوى قبول متوسط إلى مرتفع من قبل المبحوثين، بينما بلغ الانحراف المعياري 0.73985، مما يدل على وجود درجة تباين معتدلة بين آراء الأفراد، وهو ما قد يرتبط بالفروقات الفردية في الاستخدام، أو مستوى التفاعل مع المنصات، أو التباين في توفر الموارد الرقمية.

من خلال النتائج السابقة توصلنا إلى أن المنصات الرقمية تحظى بقبول جيد إجمالا، إلا أن الجانب التقني والقانوني يمثلان نقاط ضعف نسبية قد تحد من فعاليتها واستخدامها وتعميمها. ومن جهة أخرى،

الفصل الثاني: تحليل واقع المنصات الرقمية ودورها في تعزيز الإدارة الإلكترونية بقسم العلوم الاقتصادية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد خيضر بسكرة

النجاحات المسجلة على المستوى الاجتماعي والثقافي والاقتصادي توضح أن الفائدة منها واضحة وجلية للمستخدمين، لكن تحقيق التكامل الرقمي الشامل يتطلب استثمارا أكبر في البنية التحتية، التشريعات الرقمية، والبرامج التدريبية.

الفرع الثاني: تقييم العينة لعبارات الإدارة الإلكترونية في الجامعة.

في هذا الجزء سوف نقوم بالتحليل الإحصائي لعبارات المحور الثاني الخاصة بالإدارة الإلكترونية في الجامعة

الجدول رقم (09): تقييم عينة الدراسة لعبارات الإدارة الإلكترونية في الجامعة.

الترتيب	مستوى القبول	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة (النسب المئوية)					العبارة	الرقم
				موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		
/	مرتفع	0.680	3.81						بعد الزبون	
01	مرتفع	0.740	3.97	15.6%	مرتفع	9.4%	0%	3.1%	01	سهل استخدام المنصات الرقمية في الإدارة الإلكترونية بالجامعة التواصل مع الطلاب
02	مرتفع	0.958	3.72	12.5%	مرتفع	15.6%	3.1%	6.3%	02	لقد تحسنت تجربة الطلاب من خلال استخدام المنصات الرقمية
03	متوسط	0.827	3.66	12.5%	مرتفع	28.1%	9.4%	0%	03	وقر استخدام المنصات الرقمية خدمات ذات جودة عالية للطلاب
/	مرتفع	0.588	3.84						بعد الأعمال	
03	مرتفع	0.622	3.75	9.4%	مرتفع	34.4%	0%	0%	04	يساهم استخدام المنصات الرقمية في تعزيز الرقابة على الأعمال الإدارية داخل الجامعة
04	متوسط	0.906	3.22	9.4%	مرتفع	43.8%	21.9%	0%	05	تعد البنية التحتية التقنية المتوفرة في الجامعة ملائمة لدعم فعالية المنصات الرقمية في الإدارة الإلكترونية بالجامعة
02	مرتفع	0.751	3.88	12.5%	مرتفع	6.3%	9.4%	0%	06	يسهم توظيف المنصات الرقمية في تحسين الجودة الشاملة للخدمات الإدارية الجامعية
01	مرتفع	0.669	3.94	15.6%	مرتفع	15.6%	3.1%	0%	07	يعزز استخدام المنصات الرقمية من سرعة وجود عملية إتخاذ القرارات الإدارية
/	مرتفع	0.614	3.84						بعد الدولة	

الفصل الثاني: تحليل واقع المنصات الرقمية ودورها في تعزيز الإدارة الإلكترونية بقسم العلوم الاقتصادية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد خيضر بسكرة

02	متوسط	0.865	3.66	%3.1	%3.1	%31.3	مرتفع	%12.5	ساهم إستخدام المنصات الرقمية في الإدارة الإلكترونية بالجامعة في تعزيز الشفافية وزيادة الثقة	08
01	مرتفع	0.491	4.22	%0	%0	%3.1	مرتفع	%25	تدعم سياسة الدولة استخدام المنصات الرقمية في الإدارة الإلكترونية بالجامعة	09
03	متوسط	0.595	3.03	%0	%0	%15.6	مرتفع	%18.8	سهلت المنصات الرقمية من عملية التنسيق بين الجامعة والهيئات الحكومية	10
/	مرتفع	0.56796	4.000						الإدارة الإلكترونية	

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات SPSS Version21

يتضمن خلال الجدول رقم (11) ما يلي:

1. بُعد الزبون (الطالب): نلاحظ أن قيمة المتوسط الحسابي لهذا البعد 3.81 بمستوى قبول مرتفع وانحراف معياري 0.680 كما احتلت العبارة رقم 01 (سهل استخدام المنصات الرقمية في الإدارة الإلكترونية التواصل مع الطلاب) المرتبة الأولى بمتوسط 3.97، فيما جاءت العبارة رقم 03 (وفر استخدام المنصات الرقمية خدمات ذات جودة عالية للطلاب) في المرتبة الأخيرة بمتوسط 3.66. تعكس النتائج رضا عاما لدى الطلاب عن خدمات المنصات الرقمية، مما يدعم دورها في تعزيز رضا المستخدمين.
2. بُعد الأعمال: نلاحظ أن قيمة المتوسط الحسابي لهذا البعد 3.84 بمستوى قبول مرتفع وانحراف معياري 0.588 كما كانت العبارة رقم 07 (يعزز استخدام المنصات الرقمية من سرعة وجودة اتخاذ القرارات الإدارية) الأعلى بمتوسط 3.94، فيما جاءت العبارة رقم 05 (تعد البنية التحتية التقنية المتوفرة في الجامعة ملائمة لدعم فعالية المنصات الرقمية في الإدارة الإلكترونية بالجامعة) في المرتبة الأخيرة بمتوسط 3.22. توضح النتائج أهمية المنصات في دعم الإدارة، مع ضرورة الإستثمار أكثر في البنية التحتية الرقمية.
5. بُعد الدولة: نلاحظ أن قيمة المتوسط الحسابي لهذا البعد 3.84 بمستوى مرتفع وانحراف معياري 0.614، كما حققت العبارة رقم 09 (تدعم سياسة الدولة استخدام المنصات الرقمية في الإدارة الإلكترونية بالجامعة) أعلى متوسط 4.22، بينما سجلت العبارة رقم 10 (سهلت المنصات الرقمية في عملية التنسيق مع الهيئات الحكومية) أدنى متوسط 3.03.

توضح النتائج أن الدولة تدعم رقمنة القطاع الجامعي، مع وجوب التركيز على تطوير الجانب التنسيقي.

6. متغير الإدارة الإلكترونية في الجامعة: تشير النتائج إلى أن متوسط القبول العام لمتغير الإدارة الإلكترونية في الجامعة بلغ 4.00، وهو ما يعكس مستوى قبول مرتفع من قبل المبحوثين، مع انحراف معياري منخفض نسبياً 0.56796، مما يدل على وجود درجة عالية من التوافق في آراء المستجيبين حول فعالية الإدارة الإلكترونية.

تشير النتائج السابقة إلى أن الإدارة الإلكترونية في الجامعة تحظى بمستوى قبول مرتفع لدى الأطراف المعنية (طلاب، إداريين، ومحيط مؤسساتي)، وهو ما يعكس نجاحاً نسبياً في الانتقال نحو التحول الرقمي ومع ذلك، فإن هناك تحديات ينبغي تجاوزها، خصوصاً في ما يتعلق بـ:

- تحسين جودة الخدمات الرقمية المقدمة للطلاب؛
- تعزيز البنية التحتية التقنية لتتماشى مع متطلبات الرقمنة الحديثة؛
- تقوية التنسيق المؤسسي مع الهيئات الحكومية لضمان تكامل الجهود.

ملاحظة: في التحليل السابق، تم توزيع المتوسطات إلى ثلاث مستويات وهي:

الجدول رقم (10): مستويات توزيع المتوسطات.

المتوسط	مستوى القبول
2.33 . 1.00	منخفض
3.66 . 2.34	متوسط
5.00 . 3.67	مرتفع

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات SPSS Version 21

المطلب الثاني: التحليل الوصفي للبيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة.

سوف نقوم في هذا المطلب بالتحليل الوصفي للبيانات الخاصة بمتغير الدراسة باستخدام الإحصائيات الوصفية.

الفرع الأول: المتغير المستقل (المنصات الرقمية).

سنتناول في هذا الفرع كل من معامل الثبات و الإختبار الطبيعي لمتغير المنصات الرقمية

الجدول رقم (11): معامل الثبات للمتغير الأول المنصات الرقمية.

عدد العناصر	ألفا كرونباخ
25	0.927%

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات SPSS Version21

من خلال الجدول أعلاه الذي يظهر إحصائية معامل ألفا كرونباخ لقياس الاتساق الداخلي لعبارات الإستبيان للمتغير الأول المنصات الرقمية التي يبلغ عددها 25 عبارة. لدينا ثبات ممتاز مقدر ب (0.927) يفيد في بيان ثبات النتائج في حال إعادة تطبيق الاستبيان على نفس العينة وعلى صدق عبارات الاستبيان ودقتها في قياس متغير الدراسة.

الجدول رقم (12): اختبار التوزيع الطبيعي للمنصات الرقمية.

معامل التفلطح		معامل الإلتواء		حجم العينة	المنصات الرقمية
الانحراف المعياري	الإحصائيات	الانحراف المعياري	الإحصائيات		
0.809	0.534%	0.414	0.879%	32	

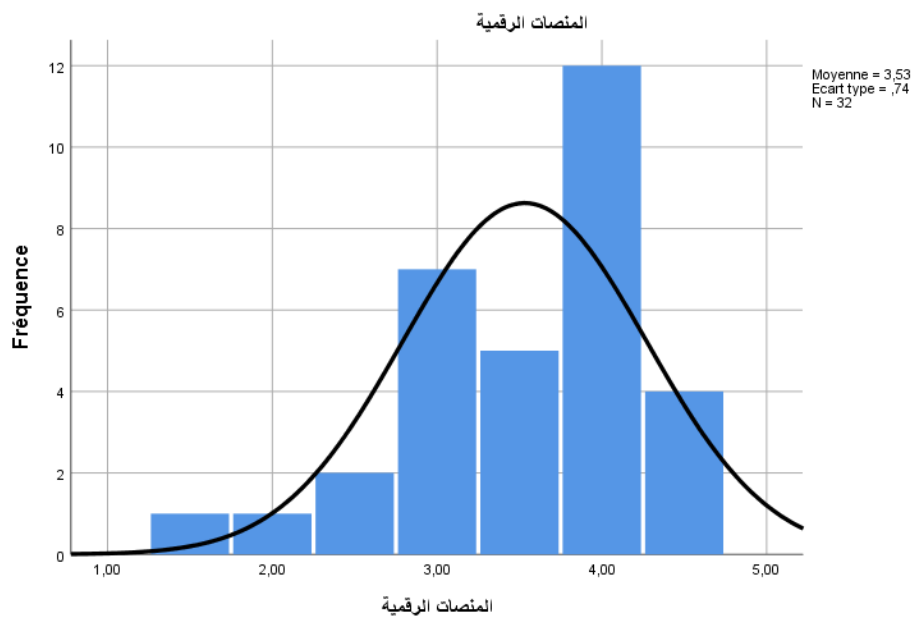
المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات SPSS Version21

من خلال الجدول أعلاه الذي يظهر إحصائيات الإلتواء والتفلطح لمتغير المنصات الرقمية. يظهر الإلتواء السالب للمنصات الرقمية المقدر ب (-0.879) مما يدل على تركيز التكرارات في القيم الأكبر 4 و 5 من مقياس

لكارت التي تقابل الخيارات "موافق" و"موافق بشدة". كما يظهر التمثيل البياني للتوزيع الطبيعي للمتغير المستقل المنصات الرقمية توزع 50% من مفردات العينة على الخيارات 4 و 5 ب 16 تكرار من أصل 32. مما يدل على أن اتجاه مفردات العينة يميل بوضوح نحو الايجاب.

وينحصر الإلتواء ضمن المجال الطبيعي: -1 إلى 1. وكذلك التفلطح ضمن المجال الطبيعي: -2 إلى 2 مما يعني أن التوزيع طبيعي يسمح باستخدام الاختبارات المعلمية.

الشكل رقم (05): التمثيل البياني للتوزيع الطبيعي للمتغير المستقل المنصات الرقمية



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات SPSS Version21

الفرع الثاني: المتغير التابع (الإدارة الإلكترونية في الجامعة).

سنناول في هذا الفرع كل من معامل الثبات و الإختبار الطبيعي لمتغير الإدارة الإلكترونية

الجدول رقم (13): معامل الثبات للمتغير الثاني الإدارة الإلكترونية في الجامعة

عدد العناصر	ألفا كرونباخ
14	%0.927

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات SPSS Version21

الفصل الثاني: تحليل واقع المنصات الرقمية ودورها في تعزيز الإدارة الإلكترونية بقسم العلوم الإقتصادية بكلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد خيضر بسكرة

من خلال الجدول أعلاه الذي يظهر إحصائية معامل ألفا كرونباخ لقياس الاتساق الداخلي لعبارات الإستبيان للمتغير الثاني الإدارة الإلكترونية التي يبلغ عددها 14 عبارة. لدينا ثبات ممتاز مقدر ب (0.927) يفيد في بيان ثبات النتائج في حال إعادة تطبيق الاستبيان على نفس العينة وعلى صدق عبارات الاستبيان ودقتها في قياس متغير الدراسة.

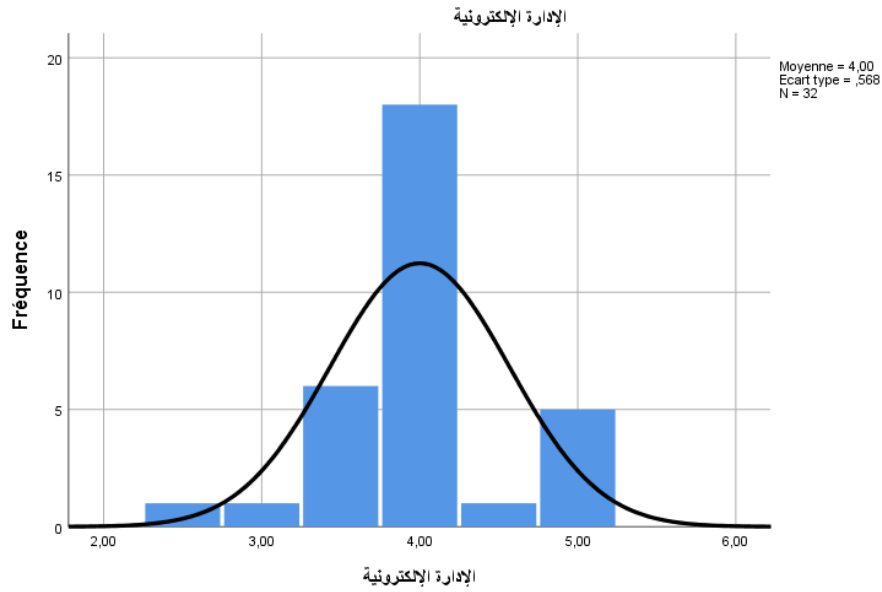
الجدول رقم (14): اختبار التوزيع الطبيعي للإدارة الإلكترونية في الجامعة.

معامل التفلطح		معامل الإلتواء		حجم العينة	
الانحراف المعياري	الإحصائيات	الانحراف المعياري	الإحصائيات		
0.809	%1.013	0.414	%0.000	32	الإدارة الإلكترونية

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات SPSS Version21

من خلال الجدول أعلاه الذي يظهر إحصائيات الإلتواء والتفلطح لمتغير الإدارة الإلكترونية. يظهر الإلتواء المتمثل للإدارة الإلكترونية المقدر ب (0.000) مما يدل على توزيع متمائل تماما. ويؤكد ذلك التمثيل البياني للتوزيع الطبيعي للمتغير التابع الإدارة الإلكترونية بمنحنى الجرس.

الشكل رقم (06): التمثيل البياني للتوزيع الطبيعي للمتغير التابع الإدارة الإلكترونية في الجامعة



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات SPSS Version21

الفرع الثالث: العلاقة بين المتغيرين

الجدول رقم (15): اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيري الدراسة.

معامل التفلطح		معامل الالتواء		حجم العينة	المتغير
الانحراف المعياري	الإحصائيات	الانحراف المعياري	الإحصائيات		
0.809	%0.534	0.414	%0.879	32	المنصات الرقمية
0.809	%1.013	0.414	%0.000	32	الإدارة الإلكترونية في الجامعة

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات SPSS Version21

من خلال الجدول يظهر حجم العينة البالغ (32) صغير نسبيا، لكن معاملات ألفا كرونباخ العالية تعوض عن ذلك حيث تشير الى اتساق البيانات. كما يظهر من التمثيلات البيانية انخفاض متوسط المنصات الرقمية (3.53) مقارنة بمتوسط الإدارة الإلكترونية في الجامعة (4.00) مما قد يشير على حاجة إلى تحسين تجربة المستخدم و زيادة التكامل بين الأنظمة.

المطلب الثالث: إختبار صحة الفرضيات وتفسير النتائج.

في هذا الجزء من الدراسة، سيتم التحقق من صحة الفرضية الرئيسية والفرضيات الفرعية اعتمادا على الإحصائيات الإستدلالية، بهدف قياس دور المنصات الرقمية في تعزيز الإدارة الإلكترونية وأبعادها المختلفة (الزبون، الأعمال، الدولة) في قسم العلوم الإقتصادية جامعة بسكرة، ومن ثم تفسير النتائج المتحصل عليها بغرض الإجابة على تساؤلات البحث.

الفرع الأول: إختبار صحة الفرضيات.

سيتم التحقق من صحة الفرضية الرئيسية والفرضيات الفرعية وذلك بـ:

أولا: إختبار الفرضية الرئيسية.

الفرضية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية للمنصات الرقمية في تعزيز الإدارة الإلكترونية بقسم العلوم الاقتصادية بكلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد خيضر بسكرة.

نتائج الإنحدار:

الجدول رقم (16): الإنحدار الخطي البسيط للفرضية الرئيسية.

المؤشر	معامل الارتباط R	معامل التحديد R ²	حساب الدلالة F	مستوى الدلالة .Sig	المعامل غير المعياري B	المعامل المعياري Beta	قيمة t	مستوى الدلالة .Sig
القيمة	0.576	0.331	14.876	0.001	0.442	0.576	3.857	0.001

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات SPSS Version21

يتضح من خلال النتائج الواردة في الجدول أعلاه أن قيمة F المحسوبة 14.876 أكبر من قيمة F الجدولية، وأن قيمة مستوى الدلالة المحسوب 0.001 هو أقل من مستوى الدلالة المعتمد 0.05 وبهذا نستدل على صلاحية النموذج لإختبار الفرضية الرئيسية للدراسة.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة t هي 3.857 وعند مستوى الدلالة 0.001 هي وأقل من 0.05 مما نستنتج وجود دور للمنصات الرقمية في تعزيز الإدارة الإلكترونية بقسم العلوم الإقتصادية بكلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد خيضر بسكرة، هذا ما دعمته قيمة F المحسوبة، وبالتالي فإن قيمة كل من F و t دالتان عند مستوى الدلالة 0.001 والتي تعبر عن دلالة قوية، إضافة إلى قوة إرتباط جيدة بين المتغيرين الموضحة من خلال الجدول، وكذلك معامل التحديد R^2 المقدر ب 0.331، وهذا يعني أن المنصات الرقمية تفسر ما نسبته 33.1% من التباين الحاصل في الإدارة الإلكترونية بقسم العلوم الإقتصادية بكلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد خيضر بسكرة، وباقي النسب ترجع إلى متغيرات عشوائية أو عوامل أخرى لم تدخل في هذه الدراسة، وكما جاءت القيمة المتوسطة لمعامل خط الإنحدار Beta والتي بلغت قيمته 0.576

وبناء على هذه النتائج نرفض الفرضية الرئيسية الصفرية H_0 ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية للمنصات الرقمية في تعزيز الإدارة الإلكترونية بقسم العلوم الإقتصادية بكلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد خيضر بسكرة." "

ثانيا: إختبار الفرضيات الفرعية.

الفرضية الفرعية 01: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية للمنصات الرقمية في تعزيز بعد الزبون للإدارة الإلكترونية بقسم العلوم الاقتصادية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد خيضر بسكرة.

نتائج الإنحدار:

الجدول رقم (17): الإنحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الأولى

المؤشر	معامل الارتباط R	معامل التحديد R ²	حساب الدلالة F	مستوى الدلالة .Sig	المعامل غير المعباري B	المعامل المعياري Beta	قيمة t	مستوى الدلالة .Sig
القيمة	0.540	0.292	12.364	0.001	0.479	0.540	3.516	0.001

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات SPSS Version21

يتضح من خلال النتائج الواردة في الجدول أعلاه أن قيمة F المحسوبة 12.364 أكبر من قيمة F الجدولية، وأن قيمة مستوى الدلالة المحسوب 0.001 هو أقل من مستوى الدلالة المعتمد 0.05 وبهذا نستدل على صلاحية النموذج لإختبار الفرضية الفرعية الأولى للدراسة.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة t هي 3.516 وعند مستوى الدلالة 0.001 هي وأقل من 0.05 مما نستنتج وجود دور للمنصات الرقمية في تعزيز الإدارة الإلكترونية بقسم العلوم الاقتصادية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد خيضر بسكرة، هذا ما دعمته قيمة F المحسوبة، وبالتالي فإن قيمة كل من F و t دالتان عند مستوى الدلالة 0.001 والتي تعبر عن دلالة قوية، إضافة إلى قوة إرتباط جيدة بين المتغيرين الموضحة من خلال الجدول، وكذلك معامل التحديد R² المقدر بـ 0.292 وهذا يعني أن المنصات الرقمية تفسر ما نسبته 29.2% من التباين الحاصل في الإدارة الإلكترونية بقسم العلوم الاقتصادية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد خيضر بسكرة وباقي النسب ترجع إلى متغيرات عشوائية أو عوامل أخرى لم تدخل في هذه الدراسة، وكما جاءت القيمة المتوسطة لمعامل خط الإنحدار Beta والتي بلغت قيمته 0.576.

الفصل الثاني: تحليل واقع المنصات الرقمية ودورها في تعزيز الإدارة الإلكترونية بقسم العلوم الاقتصادية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد خيضر بسكرة

وبناء على هذه النتائج نرفض الفرضية الفرعية الأولى الصفرية H_0 ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على: " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية للمنصات الرقمية في تعزيز بعد الزبون للإدارة الإلكترونية بقسم العلوم الاقتصادية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد خيضر بسكرة.

الفرضية الفرعية 02: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية للمنصات الرقمية في تعزيز بعد الأعمال للإدارة الإلكترونية بقسم العلوم الاقتصادية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد خيضر بسكرة.

نتائج الإنحدار:

الجدول رقم (18): الإنحدار الخطي للفرضية الفرعية الثانية

المؤشر	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	حساب الدلالة F	مستوى الدلالة .Sig	المعامل غير المعيارى B	المعامل المعيارى Beta	قيمة t	مستوى الدلالة .Sig
القيمة	0.475	0.226	8.724	0.006	0.378	0.475	2.957	0.006

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات SPSS Version21

يتضح من خلال النتائج الواردة في الجدول أعلاه أن قيمة F المحسوبة 8.724 أكبر من قيمة F الجدولية، وأن قيمة مستوى الدلالة المحسوب 0.006 هو أقل من مستوى الدلالة المعتمد 0.05 وبهذا نستدل على صلاحية النموذج لإختبار الفرضية الفرعية الأولى للدراسة.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة t هي 2.957 وعند مستوى الدلالة 0.006 هي وأقل من 0.05 مما نستنتج وجود دور للمنصات الرقمية في تعزيز الإدارة الإلكترونية بقسم العلوم الاقتصادية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد خيضر بسكرة ، هذا ما دعمته قيمة F المحسوبة، وبالتالي فإن قيمة كل من F و t دالتان عند مستوى الدلالة 0.001 والتي تعبر عن دلالة قوية، إضافة إلى قوة ارتباط متوسطة إلى ضعيفة بين المتغيرين الموضحة من خلال الجدول وكذلك معامل التحديد R^2 المقدر ب 0.226 وهذا يعني أن المنصات الرقمية تفسر ما نسبته 22.6% من التباين الحاصل في الإدارة الإلكترونية بقسم العلوم الاقتصادية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد خيضر بسكرة وباقي النسب ترجع إلى متغيرات عشوائية أو عوامل أخرى لم تدخل في هذه الدراسة، وكما جاءت القيمة المتوسطة لمعامل خط الإنحدار Beta والتي بلغت قيمته 0.475.

الفصل الثاني: تحليل واقع المنصات الرقمية ودورها في تعزيز الإدارة الإلكترونية بقسم العلوم الاقتصادية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد خيضر بسكرة

وبناء على هذه النتائج وعلى الرغم من أن المنصات الرقمية تفسر 22.6% من التباين إلا أن قيمة الدلالة الإحصائية أقل من 0.05، بالتالي نرفض الفرضية الفرعية الثانية الصفرية H_0 ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على: " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية للمنصات الرقمية في تعزيز بعد الأعمال للإدارة الإلكترونية بقسم العلوم الاقتصادية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد خيضر بسكرة."

الفرضية الفرعية 03: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية للمنصات الرقمية في تعزيز بعد الدولة للإدارة الإلكترونية بقسم العلوم الاقتصادية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد خيضر بسكرة.

نتائج الإنحدار:

الجدول رقم (19): الإنحدار الخطي للفرضية الفرعية الثالثة

المؤشر	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	حساب الدلالة F	مستوى الدلالة .Sig	المعامل غير المعيارى B	المعامل المعيارى Beta	قيمة t	مستوى الدلالة .Sig
القيمة	0.490	0.240	9.466	0.004	0.407	0.490	3.077	0.004

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات SPSS Version21

يتضح من خلال النتائج الواردة في الجدول أعلاه أن قيمة F المحسوبة 9.466 أكبر من قيمة F الجدولية، وأن قيمة مستوى الدلالة المحسوب 0.004 هو أقل من مستوى الدلالة المعتمد 0.05 وبهذا نستدل على صلاحية النموذج لإختبار الفرضية الفرعية الثالثة للدراسة.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة t هي 3.077 وعند مستوى الدلالة 0.004 هي وأقل من 0.05 مما نستنتج وجود دور للمنصات الرقمية في تعزيز الإدارة الإلكترونية بقسم العلوم الاقتصادية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد خيضر بسكرة، هذا ما دعمته قيمة F المحسوبة، وبالتالي فإن قيمة كل من F و t دالتان عند مستوى الدلالة 0.001 والتي تعبر عن دلالة قوية، إضافة إلى قوة ارتباط متوسطة إلى ضعيفة بين المتغيرين الموضحة من خلال الجدول وكذلك معامل التحديد R^2 المقدر بـ 0.240 وهذا يعني أن المنصات الرقمية تفسر ما نسبته 24% من التباين الحاصل في الإدارة الإلكترونية بقسم العلوم الاقتصادية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد خيضر بسكرة وباقي النسب ترجع إلى

متغيرات عشوائية أو عوامل أخرى لم تدخل في هذه الدراسة، وكما جاءت القيمة المتوسطة لمعامل خط الإنحدار Beta والتي بلغت قيمته 0.490.

وبناء على هذه النتائج وعلى الرغم من أن المنصات الرقمية تفسر 24% من التباين إلا أن قيمة الدلالة الإحصائية أقل من 0.05، بالتالي نرفض الفرضية الفرعية الثالثة الصفرية H_0 ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على: " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية للمنصات الرقمية في تعزيز بعد الدولة للإدارة الإلكترونية بقسم العلوم الاقتصادية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد خيضر بسكرة."

الفرع الثاني: تفسير النتائج.

أظهرت نتائج الدراسة ما يلي:

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام المنصات الرقمية وتعزيز الإدارة الإلكترونية بقسم العلوم الاقتصادية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد خيضر بسكرة، فقد تبين من خلال اختبار الفرضية الرئيسية أن المنصات الرقمية تفسر ما نسبته 33.1% من التباين الحاصل في مستوى الإدارة الإلكترونية، وهي نسبة معتدلة تشير إلى أهمية المنصات الرقمية كعامل مؤثر، دون أن تكون العامل الوحيد.

أما بالنسبة للفرضيات الفرعية، فقد جاءت النتائج متقاربة نسبياً، حيث فسرت المنصات الرقمية 29.2% من التباين في بُعد الزبون، و 22.6% في بُعد الأعمال، و 24% في بُعد الدولة.

وعلى الرغم من أن هذه النسب تقع ضمن المستوى المتوسط، إلا أن جميعها كانت ذات دلالة إحصائية قوية، Sig أقل من 0.05 مما يعني أن الفرضيات الصفرية قد رُفضت جميعها، وتم إثبات وجود علاقات حقيقية بين المنصات الرقمية وأبعاد الإدارة الإلكترونية في محل الدراسة.

ويعكس ذلك أن للمنصات الرقمية دور فعال في تعزيز الإدارة الإلكترونية في القسم ذاته، خاصة على مستوى التفاعل مع الزبون، مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار وجود عوامل أخرى خارج نطاق الدراسة قد تسهم في تعزيز هذه الأبعاد بشكل أكبر.

خلاصة الفصل

من خلال ما تناولناه في هذا الفصل، تمكنا من تحليل واقع استخدام المنصات الرقمية في تعزيز الإدارة الإلكترونية بقسم العلوم الاقتصادية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد خيضر بسكرة، حيث تم عرض نبذة تعريفية والتعرف على الهيكل الإداري للمؤسسة محل الدراسة، مع التدرج في السياق التنظيمي من العام إلى الخاص بداية من الجامعة الجزائرية وصولاً إلى القسم محل الدراسة.

وقد اعتمدنا في الدراسة التطبيقية على المنهج الوصفي التحليلي، باستخدام أداة الاستبيان لجمع البيانات من أساتذة وإداريي القسم، والتي تحتوي على محورين رئيسيين هما المنصات الرقمية والإدارة الإلكترونية في الجامعة، من خلال إسقاط أبعاد المتغيرين على الواقع وذلك عبر الدراسة التطبيقية، حيث تم تحليل إجاباتهم لاستخلاص دور المنصات الرقمية في تعزيز الإدارة الإلكترونية في القسم محل الدراسة، حيث أظهرت النتائج وجود وعي بأهمية هذه المنصات، كما بينت تأثيرها الإيجابي في تسهيل العمليات الإدارية وتحسين جودة الخدمات المقدمة.

توصلنا من خلال هذا الفصل إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام المنصات الرقمية وتعزيز أبعاد الإدارة الإلكترونية في القسم محل الدراسة من جهة، ومن جهة أخرى وجود بعض التحديات والنقائص التي تحتاج إلى معالجة، ومن أبرزها تحسين البنية التحتية الرقمية لضمان تحقيق الكفاءة الإدارية، ووضع قوانين وتشريعات واضحة تنظم العمل الرقمي.

الخاتمة

على ضوء ما قمنا به من دراسة نظرية وتطبيقية حول موضوع "دور المنصات الرقمية في تعزيز الإدارة الإلكترونية بقسم العلوم الاقتصادية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد خيضر بسكرة"، يمكن القول إن اعتماد المؤسسات الجامعية على المنصات الرقمية لم يعد خياراً بل ضرورة حتمية تملئها التحولات التكنولوجية الحديثة ومتطلبات تحسين الأداء الإداري، لما توفره هذه المنصات من مرونة، دقة، وشفافية في معالجة العمليات الإدارية المختلف.

إذ أن المنصات الرقمية ساهمت بشكل فعال في تقليص الإجراءات الروتينية، وتحسين تجربة كل الأطراف المعنية، وتسهيل الوصول إلى المعلومات مما يعكس تحولا نوعيا في طريقة تسيير الشؤون الجامعية، كما أن هذه المنصات أصبحت أداة لا غنى عنها في سياق التحول الرقمي الشامل، الذي يهدف إلى جعل الإدارة الجامعية أكثر كفاءة واستجابة.

ومن خلال الدراسة التطبيقية التي قمنا بها على مستوى قسم العلوم الاقتصادية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد خيضر بسكرة، تبين أن المنصات الرقمية ساهمت في تعزيز الإدارة الإلكترونية بمحل الدراسة وتقوية التفاعل بين مختلف الفاعلين داخل المؤسسة الجامعية إضافة إلى نشر الثقافة الرقمية.

وفي الختام، يمكن التأكيد على أن المنصات الرقمية تمتلك قدرة كبيرة على إحداث نقلة نوعية في الإدارة الجامعية وتعزيز كفاءة الإدارة الإلكترونية، غير أن فعاليتها تظل مرهونة بتوفر بنية تقنية قوية، وبيئة تنظيمية مرنة، وتشريعات مواكبة، إلى جانب وعي مؤسسي بأهمية الابتكار الرقمي، كما أن نجاح هذا التحول لا يعتمد فقط على توفر هذه المنصات، بل على دمجها الذكي في المنظومة الإدارية وتوظيفها بشكل مستدام، ومن جهة أخرى فإن هذه المنصات لا تغني عن العنصر البشري، بل تعتمد عليه في التشغيل والتوجيه، مما يستدعي الاستثمار في تطوير كفاءاته وتوفير تكوين مستمر، لضمان الاستفادة القصوى من الإمكانيات التقنية المتاحة.

أولاً: نتائج اختبار الفرضيات

1. نفي الفرضية الرئيسية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية للمنصات الرقمية في تحسين الإدارة الإلكترونية بقسم العلوم الاقتصادية بجامعة بسكرة.
2. نفي الفرضية الفرعية الأولى ونقبل الفرضية البديلة التي تنص بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية للمنصات الرقمية في تحسين بُعد الزبون للإدارة الإلكترونية بقسم العلوم الاقتصادية بجامعة بسكرة.
3. نفي الفرضية الفرعية الثانية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية للمنصات الرقمية في تحسين بُعد الأعمال للإدارة الإلكترونية بقسم العلوم الاقتصادية بجامعة بسكرة.
4. نفي الفرضية الفرعية الثالثة ونقبل الفرضية البديلة التي تنص بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية للمنصات الرقمية في تحسين بُعد الدولة للإدارة الإلكترونية بقسم العلوم الاقتصادية بجامعة بسكرة.

ثانياً: نتائج الدراسة

تم التوصل في هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج حول موضوع: "دور المنصات الرقمية في تعزيز الإدارة الإلكترونية في الجامعة" والتي تم إجراؤها في قسم العلوم الاقتصادية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد خيضر بسكرة، وتمثلت فيما يلي:

أ. نتائج الجزء النظري:

- في ضوء الدراسة النظرية الواردة في الفصل الأول، تم التوصل إلى جملة من النتائج الأساسية، من أبرزها:
1. المنصات الرقمية هي بيئات تفاعلية على الأنترنت، تتيح تبادل المعلومات والخدمات بين مختلف الأطراف.
 2. تتميز المنصات الرقمية بالعديد من الأبعاد تشمل الجوانب التقنية، الاجتماعية، الاقتصادية، القانونية والثقافية، ما يجعلها بنية مرنة وشاملة وفعالة.
 3. تتميز المنصات الرقمية بمرونتها وإمكانية دمجها مع أنظمة تكنولوجية أخرى، مما يجعلها خياراً إستراتيجياً في التحول الرقمي.
 4. الإدارة الإلكترونية هي نمط إداري يعتمد على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إنجاز العمليات الإدارية، تقديم الخدمات بشكل فعال، وتنفيذ وظائفها الأساسية (التخطيط، التنظيم، التوجيه، الرقابة).
 5. هناك العديد من المتطلبات اللازمة لقيام الإدارة الإلكترونية وهي: المتطلبات الإدارية، البشرية، التقنية.

6. يتسم نموذج الإدارة الإلكترونية في الجامعة بثلاث أبعاد تشمل بعد الزبون، وبعد الأعمال، وبعد الدولة، حيث تركز على تحسين جودة الخدمات، دعم القرارات، وتعزيز الشفافية.
7. أظهرت الأدبيات أن نجاح الإدارة الإلكترونية يعتمد بدرجة كبيرة على فعالية المنصات الرقمية المعتمدة في تسيير المعاملات الإدارية.
8. تتيح هذه المنصات بيئة تفاعلية تساهم في تعزيز التواصل بين مختلف مكونات الجامعة، مما يدعم ثقافة العمل الجماعي وتبادل المعرفة.
9. تشير الأطر النظرية إلى أن تطور المنصات الرقمية، يزيد من قدرة الإدارة الإلكترونية على تحقيق أهدافها المتعددة.
10. رغم تعدد الإيجابيات، فإن نجاح المنصات الرقمية مرتبط بمدى تكاملها مع الإدارة الإلكترونية ومدى التزام الهيئات باستخدامها الفعال.

ب. نتائج الجزء التطبيقي:

من بين النتائج التطبيقية التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

1. أظهر اختبار ألفا كرونباخ (0.953) أن جميع محاور الإستبيان تتمتع بدرجة عالية من الثبات، مما يؤكد على صدق وموثوقية الأداة المستخدمة في الدراسة.
2. أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن توزيع البيانات كان طبيعياً، وذلك من خلال فحص مؤشرات الإلتواء والتفطح.
3. توصلت الدراسة إلى أن المنصات الرقمية تساهم بنسبة (33.1%) في تعزيز الإدارة الإلكترونية في قسم العلوم الاقتصادية بسكرة، مما يعكس تأثيرها الملحوظ في تحسين الأداء الإداري الجامعي.
4. تؤثر المنصات الرقمية على بُعد الزبون في الإدارة الإلكترونية بقسم العلوم الاقتصادية بسكرة بنسبة بلغت (29.2%)، بافتراض ثبات المتغيرات الأخرى.
5. تؤثر المنصات الرقمية على بُعد الأعمال في الإدارة الإلكترونية بقسم العلوم الاقتصادية بسكرة بنسبة بلغت (22.6%)، بافتراض ثبات المتغيرات الأخرى.
6. تؤثر المنصات الرقمية على بُعد الدولة في الإدارة الإلكترونية بقسم العلوم الاقتصادية بسكرة بنسبة بلغت (29.2%)، بافتراض ثبات المتغيرات الأخرى.

7. توجد علاقة ارتباط موجبة وذات دلالة إحصائية بين استخدام المنصات الرقمية ومستوى كفاءة الإدارة الإلكترونية في القسم.

ثالثاً: الإقتراحات

وبناء على ماتقدم من نتائج، وجدنا أنه من واجبنا تقديم بعض الإقتراحات:

1. ضرورة توفير دورات تكوينية للأساتذة والإداريين بشكل دوري حول كيفية استخدام المنصات الرقمية.
2. تحسين البنية التحتية الرقمية داخل الجامعة خاصة من حيث سرعة الإنترنت والتجهيزات.
3. إنشاء منصة موحدة سهلة الإستعمال تجمع كل الخدمات الإدارية والتعليمية.
4. تطوير تطبيقات ذكية تسهل الوصول إلى الخدمات الجامعية عبر الهاتف المحمول.
5. إشراك الأساتذة والطلبة في تقييم المنصات الرقمية بشكل دوري للتقييم ومعالجة الإختلالات.
6. وضع قوانين وتشريعات واضحة تنظم العمل الرقمي خاصة جانب الموثوقية والأمان في الأعمال الإدارية من وثائق حساسة (مثل التوقيع الرقمي).
7. ضرورة تعزيز البنية التحتية الرقمية، وتكثيف التكوين المستمر لفائدة الموظفين والأساتذة من أجل رفع فعالية استخدام المنصات الرقمية في العمليات الإدارية اليومية.
8. تعزيز الأمن السبراني وحماية البيانات الشخصية وإدارة الوصول للمنصات.
9. ربط المنصات الرقمية بنظام تقييم الأداء الوظيفي، من خلال تحفيز المستخدمين النشطين في المنصات الرقمية بمكافآت رمزية.
10. اعتماد الإدارة الإلكترونية في كل العمليات الإدارية دون استثناء.
11. تحديث المحتوى الرقمي للمنصات بشكل منتظم.
12. دعم التعاون بين الجامعات لتبادل الخبرات في التحول الرقمي.
13. إطلاق حملات توعية بأهمية التحول الرقمي في الجامعة.
14. إدراج مقررات دراسية حول الإدارة الإلكترونية في كل التخصصات.
15. لزوم الصيانة الدورية والتحديثات المستمرة الخاصة بالمنصات الرقمية لتفادي حدوث الأعطال.
16. إدخال الذكاء الاصطناعي لتحسين الخدمات الرقمية.
17. إنشاء لجنة رقمية داخل الجامعة لمتابعة سير العمل الرقمي وتقديم المقترحات.

رابعاً: آفاق الدراسة

تفتح هذه الدراسة المجال أمام الباحثين والمهتمين بمجال التحول الرقمي والإدارة الإلكترونية في الجامعة، لاستكمال البحث في عدة اتجاهات مستقبلية، فمن خلال النتائج المتوصل إليها، يمكن اقتراح مواضيع أخرى للخوض فيها ودراستها، ومن بينها:

1. كيف يمكن تطوير البعد التقني في المنصات الرقمية لتعزيز فعالية الإدارة الإلكترونية في الجامعة؟
2. مامدى جاهزية الإطار القانوني والتنظيمي الحالي لدعم التحول نحو الإدارة الإلكترونية في الجامعة؟
3. ماهو تأثير العوامل غير الرقمية (كالعوامل البشرية أو التنظيمية) في نجاح تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجامعة؟

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

أ. الكتب:

1. الحيت أحمد فتحي محمد، (2017). أثر تطبيق وظائف الإدارة الإلكترونية في تعزيز فاعلية البنوك وكفائتها، المنظمة العربية للتنمية الإدارية جامعة الدول العربية.
2. بن عبد الله ماجد الحسن، وسامي محمد ناصر، (2011). الإدارة الإلكترونية وتجويد العمل المدرسي "ضرورة محلة في ظل الثورة العلمية التكنولوجية"، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة.
3. سويدي سيف، (2020)، صناعة المنصات الرقمية، منصة أريد للنشر والتوزيع، ط 1، ماليزيا.
4. عبد الفتاح محمد رضوان، (2013). الإدارة الإلكترونية وتطبيقاتها، المجموعة العربية للتدريب والنشر.
5. عزب محمد عزب، (2013). أساسيات الإدارة الإلكترونية في الشؤون الإدارية، ط 1، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة.
6. غالب سعد ياسين، (2010). الإدارة الإلكترونية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن.

ب. المقالات العلمية:

1. بوطاروس نسرين، حجام الجمعي، (2024). المنصات الرقمية الإعلامي الجزائرية بين تحدي الواقع والتطلع نحو المستقبل، مجلة الإعلام والمجتمع، المجلد (08)، العدد (01)، الجزائر.
2. رحالي سيف الدين، كدام صبرينة، (2020). أثر إستخدام الرقمنة في الرفع من درجة التحصيل العلمي للطلاب الجامعي، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية السياسية والإقتصادية، المجلد (57)، العدد خاص، جامعة الجزائر 1.
3. رحالي سيف الدين، كدام صبرينة، (2020). أثر إستخدام الرقمنة في الرفع من درجة التحصيل العلمي للطلاب الجامعي، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية السياسية والإقتصادية، المجلد (57)، العدد خاص، جامعة الجزائر 1.
4. شيروف فضيلة، هبة بوشوشة، (2024). دور المنصات الرقمية في تحسين جودة التعليم العالي من جهة نظر الأساتذة: دراسة حالة منصة MOODLE و SNDL، مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة 01، المجلد (25)، العدد (01).

5. مغزي لعرافي راضية، عامر الحاج، وقريشي محمد، (2023). دور الإدارة الإلكترونية في تحسين جودة الأداء المؤسسي بجامعة بسكرة: دراسة إستطلاعية لآراء عينة من الموظفين الإداريين بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد (08)، العدد (01).

ت. المذكرات والرسائل الجامعية:

1. أمدور ريان، محمداتني المعتز بالله، وبوخناف حمزة، (2023). دور المنصات الرقمية التعليمية في تحصيل الطالب الجامعي منصة موودل نموذجاً: دراسة على طلبة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة.

2. الوافي صليحة، (2020). دور الإدارة الإلكترونية في تطوير العمل الإداري جامعة محمد خيضر بسكرة نموذجاً، بسكرة.

3. تريكي بن يحيى، (2023). دور المنصات الرقمية في المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية: دراسة تقييمية لمنصة "INTERNATION SCHOLARVOX" بالمكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية البشير الإبراهيمي الأغواط، تيارت.

4. جمبية ذهبية، سارة بير، (2016). الإدارة الإلكترونية ودورها في تحسين الخمة العمومية: دراسة حالة بلدية خنشلة، جامعة 8 ماي 1945، قالمة.

5. درنون مفيدة، (2018). دور إدارة المعرفة في تحسين جودة التعليم العالي: دراسة حالة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر بسكرة، بسكرة.

6. دلولة شيماء، وبن طيبة خلود، (2023). دور المنصات الرقمية في تسويق الخدمات دراسة حالة منصة BZ.BOOKING.PRO، مؤسسة الأنفال للسياحة والأسفار، جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي، تبسة.

7. حومر روميضاء، زايد علي، وسريدي رامي عبد الكريم، (2022). تطور تصميم المحتوى الرقمي عبر المنصات الرقمية دراسة حالة شبكة الجزيرة، جامعة 08 ماي 1954 - قالمة.

8. سلامي رحمة، (2022). دور التحفيز في تحسين أداء العاملين في المؤسسة: دراسة حالة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بسكرة، بسكرة.

9. قسومي مصطفى، ويوسفي عبد الكريم، (2021). إستخدام الطلبة الجامعيين للمنصات الرقمية التعليمية والإشباع المحققة لديهم: دراسة مسحية على عينة من الطلبة المستخدمين لمنصة موودل بكلية العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، بسكرة.

ت. المواقع الإلكترونية:

1. موقع الديوان الوطني للخدمات الجامعية مهام بروغرس.

<https://elbadilabc-ar.dz/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%86%D8%A9-%D9%86%D8%A7%D9%81%D8%B0%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%AA%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84/>

2. موقع البوابة الوطنية للإشعار بالأطروحات.

<https://www.pnst.cerist.dz/pnstARABE/index.php>

3. موقع المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

<https://dgrsdt.dz/>

4. موقع جامعة طيبة السعودية .

<https://www.taibahu.edu.sa/Pages/AR/Service/ServiceDescription.aspx?ID=84>

5. موقع apereo ، نظام إدارة التعلم ساكاي.

<https://www.apereo.org/programs/software/sakai-lms>

6. موقع الجامعة السعودية الالكترونية، نظام البانر Banner .
[/https://seu.edu.sa/it/ar/electronic-systems/banner](https://seu.edu.sa/it/ar/electronic-systems/banner)
7. موقع PeopleSoft للجامعات. //R
<https://redresscompliance.com/peoplesoft-for-universities-a-comprehensive-guide/>
8. موقع Uptodown إدارة وتنظيم المراجع الأكاديمية.
<https://zotero.ar.uptodown.com/android>
9. موقع كلية الأعمال بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
<https://units.imamu.edu.sa/colleges/Economics/Pages/%D8%A8%D8%B1%D9%86%D8%A7%D9%85%D8%AC-endnote.aspx>
10. الموقع الرسمي لجامعة محمد خيضر بسكرة، قسم العلوم الإقتصادية.
https://www.univ-biskra.dz/sites/fsecsg/index.php/ar/?option=com_content&view=article&id=4&Itemid=6
- ثانيا: المراجع باللغة الإنجليزية.

- Daria J. Kuss and Mark D. Griffiths.** (2017). Social networking sites and addiction: Ten lessons learned. *International Journal of Environmental Research and Public Health*, 14 (3), 311, UK. .1
- Grzegorz Baran and Aleksandra Berkowicz.** (2022) Digital Platform Ecosystems as Living Labs for Sustainable Entrepreneurship and Conceptual Model Proposal, *Sustainability*, 13, 6494 Poland. .2

الملاحق



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية



استمارة استبيان

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يسرنا أن نضع بين أيديكم هذه الاستبانة المعدة لجمع البيانات الضرورية لإنجاز الدراسة التي نقوم بها، وذلك استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية - تخصص الإقتصاد الرقمي، حول موضوع: "دور المنصات الرقمية في تعزيز الإدارة الإلكترونية بالجامعة، دراسة حالة قسم العلوم الاقتصادية بجامعة بسكرة".

تعد هذه المنصات الرقمية دعامة أساسية لتطوير الإدارة الجامعية، حيث تساهم في تسهيل العديد من العمليات الإدارية والأكاديمية، مثل: استخدام منصة "بروغرس" لإدارة العديد من المهام سواء في المسار الدراسي أو المهني، البريد الإلكتروني المهني للتواصل الفعال، ومنصة "جيتسي" لعقد الاجتماعات عن بُعد، إضافة إلى منصات أخرى.

ونظرًا لأهمية آرائكم، نرجو منكم التفضل بالإجابة على أسئلة الاستبيان بدقة وموضوعية، إذ تعتمد دقة النتائج على مدى مصداقية إجاباتكم. رأيكم يُعدّ عنصرًا أساسيًا في نجاح هذه الدراسة، نحيطكم علما بأن جميع الإجابات سَتستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

تحت إشراف الاستاذة:

بن سمينة عزيزة

من إعداد الطلبة:

- نرجس عبد الرحماني
- أميرة تور
- عنيوي سيف الاسلام

الملاحق

ضع علامة X أمام الخيار الذي يعبر عن وجهة نظرك

الجزء الأول: البيانات الشخصية

- الجنس: ذكر أنثى ؛
- العمر: أقل من 30 من 30 إلى 39 من 40 إلى 49 أكثر من 50 ؛
- المستوى العلمي: تقني سامي بكالوريا ليسانس ماستر دكتوراه بروفيور ؛
- الوظيفة: أستاذ إداري أستاذ وإداري ؛
- سنوات الخبرة: أقل من 5 من 5 إلى 10 من 11 إلى 15 أكثر من 15 .

الجزء الثاني: متغيرات الدراسة

الاجابات المقترحة					العبارات	الأبعاد
غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة		
المحور الأول: أبعاد المنصات الرقمية						
					1. تقدم الجامعة لنا برامج تدريبية متخصصة لتعزيز مهارات استخدام المنصات الرقمية في الإدارة الإلكترونية	البعد التقني
					2. لدي جهاز رقمي وتدفع انترنت قوي في الجامعة والمنزل	
					3. تسعى الجامعة دائما لمعالجة الأعطال التقنية بسرعة وكفاءة	
					4. تقوم الجامعة بتحديث الأجهزة والبرمجيات المستخدمة بانتظام لمواكبة التطورات التقنية	
					5. توجد لوائح وقوانين واضحة تنظم العمل باستخدام المنصات الرقمية	البعد القانوني
					6. تحمي تدابير وتنظيمات الأمن السبراني بيانات المستخدمين بالشكل الكافي	

الملاحق

				7. توجد آليات فعالة للإبلاغ عن أي انتهاك يتعلق بالأمن الرقمي	
				8. المنصات الرقمية تسرع حل المشاكل الادارية	البعـد الاجتماعي
				9. تحسن المنصات الرقمية من تجربة الحصول على الخدمات الجامعية	
				10. المنصات الرقمية تعزز التواصل الايجابي مع الطلبة	
				11. تبني المنصات الرقمية مجتمعًا جامعيًا متفاعلاً	
				12. تساهم المنصات الرقمية في تقليل التكاليف الإدارية من خلال تحسين كفاءة استخدام الموارد وتقليل الاعتماد على الطباعة والأوراق	البعـد الاقتصادي
				13. يتم توفير ميزانية خاصة برقمنة العمليات الادارية	
				14. تُدفع حقوق التسجيل الكترونيا	
				15. أدى استخدام المنصات الرقمية إلى تقليل الحاجة إلى التوظيف في بعض المهام الإدارية	
				16. ساهم استخدام المنصات الرقمية في الادارة الالكترونية بالجامعة في نشر الثقافة الرقمية	البعـد الثقافي
				17. سهّلت المنصات الرقمية في الإدارة الإلكترونية بالجامعة عملية تبادل المعارف والخبرات	
				18. استخدام المنصات الرقمية في الإدارة الالكترونية بالجامعة ساهم في تطوير المهارات	
				19. عزز استخدام المنصات الرقمية في الإدارة الإلكترونية بالجامعة ثقافة العمل الجماعي بين الطاقم الفني والاكاديمي	
المحور الثاني: أبعاد الإدارة الالكترونية بالجامعة					

الملاحق

				20. سهّل استخدام المنصات الرقمية في الإدارة الإلكترونية بالجامعة التواصل مع الطلاب	بعد الزبون (الطلاب)
				21. لقد تحسنت تجربة الطلاب من خلال استخدام المنصات الرقمية	
				22. وقر استخدام المنصات الرقمية خدمات ذات جودة عالية للطلاب	
				23. يساهم استخدام المنصات الرقمية في تعزيز الرقابة على الأعمال الإدارية داخل الجامعة	
				24. تُعد البنية التحتية التقنية المتوفرة في الجامعة ملائمة لدعم فعالية المنصات الرقمية في الإدارة الإلكترونية بالجامعة	بعد الأعمال
				25. يساهم توظيف المنصات الرقمية في تحسين الجودة الشاملة للخدمات الإدارية الجامعية	
				26. يعزز استخدام المنصات الرقمية من سرعة وجودة عملية إتخاذ القرارات الإدارية	
				27. ساهم إستخدام المنصات الرقمية في الإدارة الإلكترونية بالجامعة في تعزيز الشفافية وزيادة الثقة	
				28. تدعم سياسة الدولة استخدام المنصات الرقمية في الإدارة الإلكترونية بالجامعة	بعد الدولة
				29. سهّلت المنصات الرقمية من عملية التنسيق بين الجامعة والهيئات الحكومية	

شكرا لتعاونكم

République Algérienne Démocratique et Populaire
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la
Recherche Scientifique
Université Mohamed KHIDHER - Biskra
Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et
des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economique



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

تصريح شرفي

خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لانجاز بحث

(ملحق القرار الفرار 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020)

أنا الممضى أدناه: نور حسن عبد الرحمان

الصفة: طالب قسم: العلوم الاقتصادية تخصص: الاقتصاد رقمي

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية / رخصة السياقة رقم: 25.11.300.941

الصادرة بتاريخ: 28.01.2025

والمكلف بإنجاز: مذكرة ماستر

تحت عنوان: دور المنصات الرقمية في تعزيز الإدارة الإلكترونية في الجامعة

دراسة حالة: قسم العلوم الاقتصادية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد خيضر بسكرة

أصرح بشرفي أنني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في انجاز البحث وفق ما ينصه القرار رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها.

التاريخ: 26.05.2025

امضاء الطالب

Abden

République Algérienne Démocratique et Populaire
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la
Recherche Scientifique
Université Mohamed KHIDHER - Biskra
Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et
des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economique



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

تصريح شرفي

خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لانجاز بحث

(ملحق القرارالقرار 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020)

أنا الممضي أدناه: ...أصيرة...تور.....
الصفة: طالب قسم: العلوم الاقتصادية تخصص: ..إقتصاد...مقبلي.....
الحامل لبطاقة التعريف الوطنية / رخصة السياقة رقم: ...4.4.33.5.3.5.8...

الصادرة بتاريخ: 20.12.2020

والمكلف بإنجاز: مذكرة ماستر

تحت عنوان: دور المنصات الرقمية في تعزيز الإداسة الإلكترونية في الجامعة
دراسة حالة: قسم العلوم الاقتصادية بالكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
بجامعة محمد خيضر بسكرة.

أصرح بشرفي أنني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة
الأكاديمية المطلوبة في انجاز البحث وفق ما ينصه القرار رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020 المحدد
للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها.

التاريخ: 2020.12.26

إمضاء الطالب

République Algérienne Démocratique et Populaire
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la
Recherche Scientifique
Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et
des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economique



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

تصريح شرفي

خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لانجاز بحث

(ملحق القرار رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020)

أنا الممضي أدناه: عبيدوي سيف الإسلام

الصفة: طالب قسم: العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد مبرمج

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية / رخصة السياقة رقم: 1035.5.35.14

الصادرة بتاريخ: 2020.09.07

والمكلف بإنجاز: مذكرة ماستر

تحت عنوان: دور المنصات الرقمية في تعزيز الإدارة الإلكترونية في الجامعة

دراسة حالة: قسم العلوم الاقتصادية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
بجامعة محمد خيضر بسكرة

أصرح بشرفي أنني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة
الأكاديمية المطلوبة في انجاز البحث وفق ما ينصه القرار رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020 المحدد
للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها.

التاريخ: 2020.05.26

إمضاء الطالب

